الحرية

alhurriyah.sy

وطـــن الكلمـة

24 صفحة

صحيفـة إلكترونيـة تخصصية تصدر عـن **مؤسسة الوحـدة للصحافة والطباعـة والنشر والتوزيـع**

الأربعـــاء 25 رجـب 1447 هـ | 14 كانـون الثاني 2026 م | العـدد **25**

هل نشهد انفراجاً في معالجة الركود المزمن بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي؟ | 6

تنظيم سوق الذهب.. سينعكس إيجاباً على استقرار العملة | 9

هل يتحقق تحسين الواقع بالتمنيات؟..

«الأسرة السورية» مازالت رهينة البحث عن مقومات تحسين الدخل والمعيشة الأفضل | 7

تقنيـة الخلايا الجذعية في سـوريا بيـن العلم والقانـون | 20

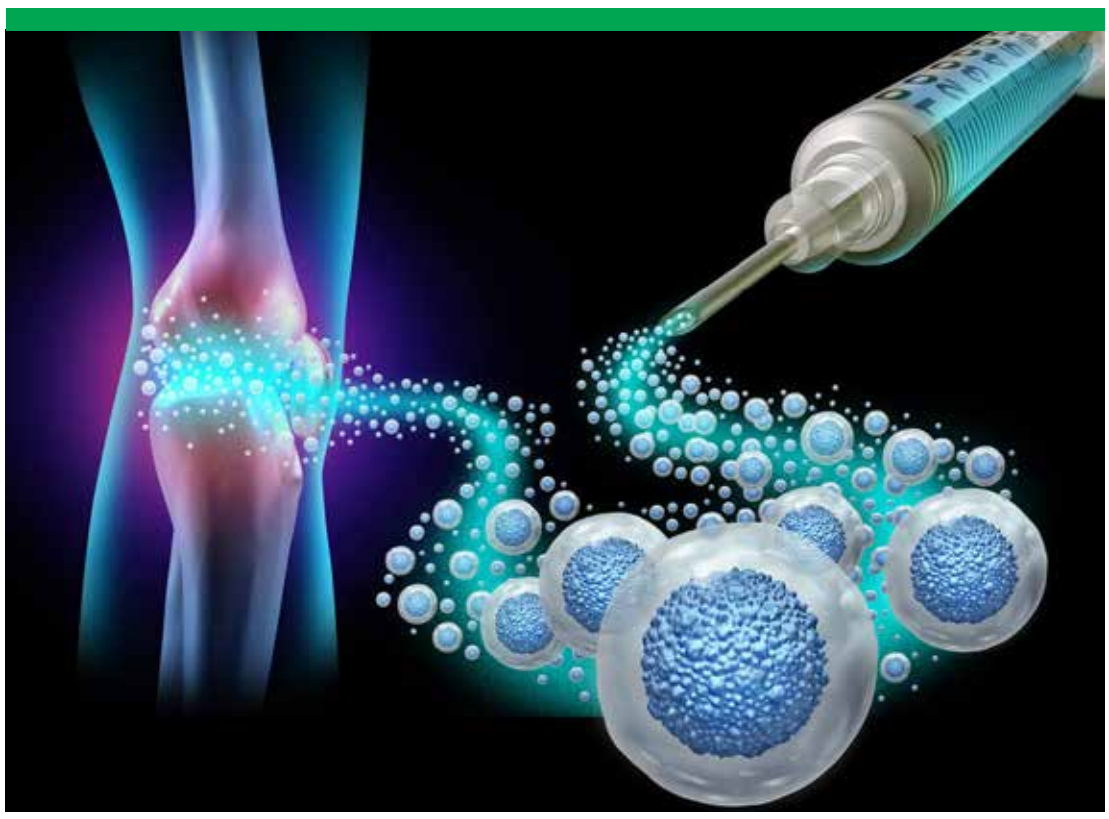

- اقتصـاد | 3

الشراكة السورية – المصرية نواة للتعاون الاقتصادي العربي

- تحقيقات | 21

استفحال استغلال حاجات العمال وتركهم خارج منظومة التأمينات الاجتماعية

بصراحة

«التحرير الإحصائي»

باسم المحمد

صدرت الكثير من القرارات الاقتصادية خـلال الأشـهـر الماضية، والـتـي يمكن وصفها بالعصرية والملائمة لاندماج سـوريـا فـي الاقـتـصـاد العالمي، رغم تعرضها للكثير من الانتقادات، سواء من قبل المواطنين أم من الاختصاصيين، وآخـر الأمثلة قـرارات اسـتـبـدال الليرة الـسـوريـة وتعديل تسعيرة الكهرباء ورفع الحد الأدنى لرأس المال التأسيسي للشركات.

الأمـر الجيد يكمن في أن الجهات الحكومية تراقب ردات الفعل وتراجع قراراتها، وقد تعدل بعضها، لكن هذا ليس مؤشراً جيداً لأنه يسبب حالة من الإربـاك في الاقتصاد السوري، ويعطي إشـارات سلبية للمستثمرين المحليين والـخـارجـيـيـن، ويـزيـد مـن حـالـة عـدم الاستقرار في الأسـواق وسعر الصرف، مـا يـعـمّـق مـن مـشـكـلات السوريين الاقتصادية والمعيشية.

التبرير الرئيسي الـمـوجـود لبعض القرارات التي سببت الإشكاليات مؤخراً، هـو عـدم وجـود الكثير مـن البيانات الـدقـيـقـة والـواقـعـيـة، الـقـادرة على توضيح الـرؤيـة لـدى متخذي الـقـرارات، فمعظم الأرقـام المتوافرة هي نتاج نظام اقتصادي كان يقوم على الفساد واللصوصية والتزيين المحاسبي (window dressing)، لذا لن تحقق البيانات الموجودة حالياً أمنيات المسؤولين الاقتصاديين.

عـلـى سـبـيـل الـمـثـال فـي مـجـال السياسة النقدية لا توجد أرقام تعكس الـواقـع حـول الكتلة النقدية الصدرة والمتداولة، ومعدلات الادخار والتضخم، وفي الجانبين الاقتصادي والمعيشي تغيب البيانات الدقيقة حول معدلات النمو والمخاطر (بمختلف تصنيفاتها) والفقر والنمو السكاني لا بل حتى عدد السكان.

لهذا يمكن وصـف بعض الـقـرارات بأنها مجرد جـس نبض للوصول إلى أرقام أساس يمكن الانطلاق منها لوضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد السوري.

الاقتصاد العالمي اليوم يقوم على النمذجة الاقتصادية (Econometrics) والـتـي تحتاج إلـى بـيـانـات تسبر أغـوار الاقتصاد المحلي والعالمي للوصول إلى معادلات تعكس الواقع على الأرض، ولا تترك إلا هوامش بسيطة للأخطاء يمكن تداركها بسهولة بعد صدور القرارات.

لـذلـك خـلال الـفـتـرات الـقـادمـة لن يكون من المجدي إصـدار قـرارات غير قائمة على البيانات الواقعية، لأنها لن تشجع أي مستثمر للدخول في اقتصاد غير مستقر تشريعياً وقـانـونـيـاً، ولن تحقق تطلعات السوريين في تحقيق التنمية وسد الفجوة المعيشية الكبيرة الـتـي يكابدونها الـيـوم، والمطلوب الآن وبصورة عاجلة البدء في تأسيس بـنـوك لـلـمـعـلـومـات، والاعـتـمـاد على العلوم الإحصائية المتطورة في بنائها، ومـشـاركـة الـخـبـراء فـي هـذا المجال لا سيما الأكاديميين وأهـل الصناعة والـزراعـة والتجارة، بالمختصر يجب أن نطلق معركة تحرير إحصائي..

تحديات إصلاح قطاع الكهرباء..

بين الحاجة الإسعافية ومتطلبات التحول البنيوي المستدام

الحرية – رشا عيسى

تأتي التطورات المرتبطة بقطاع الكهرباء في سوريا في مرحلة دقيقة تتقاطع فيها الحاجة إلى حلول سريعة، مع ضرورة التفكير بإصلاحات أعمق وأكثر استدامة، ويبرز اتفاق استيراد الغاز عبر المملكة الأردنية الهاشمية كإجراء يهدف إلى تحسين التزويد في المدى القصير، وسط تحديات متراكمة يعانيها القطاع منذ سنوات، غير أن قراءة هذا الاتفاق بمعزل عن السياق الأوسع لمنظومة الطاقة قد لا يعكس أبعاده الحقيقية، ومن هنا يقدّم الباحث والاستشاري في إدارة التحول الدكتور ياسين العلي مقاربة تحليلية تضع هذا التطور ضمن إطار أشمل، يميّز بين المعالجة الانتقالية ومتطلبات الإصلاح البنيوي طويل الأجل، ويقارب أزمة الكهرباء بوصفها قضية اقتصادية ومؤسسية ذات أبعاد اجتماعية مباشرة.

معالجة إسعافية

ويرى الباحث العلي أن اتفاق استيراد الغاز عبر المملكة الأردنية يندرج في إطار المعالجات الإسعافية قصيرة الأجل، الهادفة إلى تخفيف اختناق الوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء، وبحسب تقديره يمكن لهذا الإجراء أن ينعكس إيجاباً على ساعات التغذية في المدى القريب، شريطة توافر الجاهزية التشغيلية الفعلية للمحطات وشبكات النقل والتوزيع.

غير أن الدكتور العلي يشدد على أن تقييم الاتفاق لا ينبغي أن يُختزل في أثره الآني، بل يجب وضعه ضمن إطار تحليلي أوسع يميّز بين الحلول الانتقالية والحلول البنيوية المستدامة،فأزمة الكهرباء في سوريا، وفق العلي ليست أزمة وقود فقط، بل أزمة منظومة متكاملة تشمل الإدارة والحوكمة والكفاءة التشغيلية والبنية التحتية ونموذج التسعير والاستثمار طويل الأجل، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن في إدارة المرافق العامة.

ويشير العلي إلى أن الكلفة السنوية المقدّرة لاستيراد الغاز، والبالغة نحو 800 مليون دولار، تُعد مرتفعة قياساً بقدرة الاقتصاد الوطني، ما يفرض التمييز بين أمن تزويد قصير الأجل يتحقق عبر الاستيراد، وأمن طاقة طويل الأجل يقوم على تنمية الموارد المحلية ورفع الكفاءة وخفض الهدر وتنويع المزيج الطاقوي.

كلفة الاستيراد وحدود القدرة الاقتصادية

ويحذّر من تحوّل الحل الانتقالي إلى اعتماد دائم مرتفع الكلفة ومعرّض للمخاطر السياسية والمالية، في حال لم يُربط بمسار زمني واضح لبناء البديل المحلي.

وفي السياق المؤسسي، يرى العلي أن قطاع الكهرباء لا يزال يفتقر إلى خطة إصلاح معلنة تتضمن تشخيصاً كمّياً للفجوة بين العرض والطلب، وتقييماً دقيقاً لطاقات التوليد الجاهزة فعلياً، وبرنامجاً زمنياً لإعادة تأهيل المحطات والشبكات، وأهدافاً واضحة لخفض الفاقد الفني وغير الفني.، ويؤكد أن غياب هذه العناصر يحدّ من الانتقال من إدارة ظرفية للأزمة إلى إدارة تحول هيكلي طويل الأمد.

معيار التقييم الواقعي

وفي الوقت ذاته، يلفت العلي إلى ضرورة مراعاة حداثة عهد الحكومة الحالية، التي لم يمضِ على توليها سوى عام واحد ، معتبراً أن معيار التقييم في هذه المرحلة لا ينبغي أن يكون سرعة النتائج، بل وضوح الاتجاه وبناء القواعد المؤسسية للإصلاح.

وعلى الصعيد التقني، يوضح العلي أن تحسين التغذية الكهربائية لا يتوقف على توافر الوقود، بل يرتبط بكفاءة التوليد وجاهزية الشبكات، وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن الفاقد في بعض السنوات تجاوز ثلث الطاقة المولدة، وهو ما يعني أن خفض الهدر قد يحقق أثراً يعادل بناء محطات توليد جديدة ولكن بكلفة أقل ونتائج أسرع.

أمن طاقة مستدام

أما على المستوى الاستراتيجي، فيعتبر العلي أن الاستثمار في الغاز المحلي يشكل مساراً ضرورياً للانتقال من الاعتماد على الاستيراد إلى بناء أمن طاقة مستدام، شرط توافر أطر تعاقدية شفافة، وإدارة فعالة للمخاطر، وتوجيه الغاز نحو الاستخدامات الأعلى أثراً في الإنتاج والتنمية.

وفي البعد الاقتصادي والاجتماعي، يؤكد العلي أن الكهرباء ليست خدمة تقنية فحسب، بل مدخل أساسي للنشاط الاقتصادي وجودة الحياة، فضعف التغذية يرفع كلفة الإنتاج ويزيد الاعتماد على بدائل مكلفة، ويؤدي إلى نشوء اقتصاد طاقة موازٍ خارج الإطار الرسمي، مع انعكاسات مباشرة على التعليم والصحة ومستوى المعيشة.

التسعير بين تحسين الخدمة والعدالة التوزيعية

وفيما يتعلق بالتسعير، يرى العلي أن أي تعديل للأسعار لا يُربط بتحسّن ملموس في جودة الخدمة ولا يترافق مع إصلاح الجباية وخفض الفاقد، سيؤدي إلى اختلال في العدالة التوزيعية، بحيث يتحمّل الملتزمون بالدفع عبئاً أكبر مقابل خدمة ضعيفة، ويؤكد أن الحل يكمن في اعتماد شرائح مدعومة للاستهلاك الأساسي، والتدرّج في تعديل الأسعار، والدعم الموجّه للأسر الأضعف.

المواطن.. المؤشر الأساسي

ويؤكد العلي أن رضا المواطن يجب أن يُعتمد مؤشراً أساسياً لتقييم أداء قطاع الكهرباء، من خلال قياس منتظم لجودة التغذية وعدالة الفاتورة ومستوى الثقة بالمؤسسة المشغلة، وبرأيه إصلاح الكهرباء، ليس ملفاً تقنياً فقط، بل اختبار لقدرة الدولة على إدارة مورد سيادي بكفاءة وعدالة، ونقطة مفصلية في إعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات.

وكان وزير الطاقة محمد البشير أعلن عبر منصة (X) أنه بعد الاتفاق مع الأشقاء في الأردن لشراء 4 ملايين متر مكعب من الغاز، ولأول مرة منذ أكثر من ست سنوات، تجاوزت استطاعة التوليد حاجز الـ 3000 ميغاواط، مؤكداً أن هذه الخطوة ستعزز استقرار المنظومة الكهربائية في سوريا وستحسن جودة الخدمة.

تعيد رسم خريطة القوة والدور الاستراتيجي بالمنطقة..

الشراكة السورية – المصرية نواة للتعاون الاقتصادي العربي

الحرية – يسرى المصري

الأرقـام والاتفاقيات الحالية تُظهر أن المصلحة الاقتصادية البحتة هي المحرك الأساسي للتقارب السوري – المصري. مصر تبحث عن أسواق جديدة لصادراتها من الخدمات والطاقة، وتستقطب استثمارات لإعادة الإعمار، وسوريا بحاجة ماسة إلى شريك موثوق لاستعادة عافيتها الاقتصادية. هذا التكامل، إذا نجح في تجاوز العقبات، لن يكون عائده اقتصادياً فقط، بل قد يشكل نواة صلبة للتعاون الاقتصادي العربي في مجالات الطاقة والغذاء والمواصلات، ما يعيد بعض الدور الاستراتيجي للمنطقة على خريطة الاقتصاد العالمي.

بين ضفاف العاصي ونهر النيل، تتدفق اليوم رياح أمل جديدة، تحمل في ثناياها عبق التاريخ ووعد المستقبل، في لقاء جمع دمشق بالقاهرة، لم يكن الرئيس السوري أحمد الشرع يلقي كلمات عابرة، بل كان يضع لبنات معمار جديد لتكامل عربي طال انتظاره.

"العلاقة السورية – المصرية ليست ترفاً، وإنما هي واجب" – بهذه الكلمات المحكمة، يختصر الشرع فلسفة التعاون التي تتجاوز المصالح الضيقة لتلامس صميم الوجود العربي المشترك، فالتكامل بين هذين البلدين، كما يؤكد التاريخ، لم يكن مجرد خيار سياسي، بل كان دائماً شرطاً أساسياً لاستقرار المنطقة وتوازنها.

الشراكة السورية – المصرية في أرقام...

تواصل سوريا جهود إعادة الإعمار في هذا الوقت وبعد سنوات من الصراع، تبرز مصر كشريك اقتصادي واستراتيجي محوري، مدعومة بعلاقات تاريخية وفرص تكميلية هائلة. اللقاءات رفيعة المستوى والتوقيع على مذكرات تفاهم في مجال الطاقة ليست سوى قمة جبل الجليد في تعاون يتعمق بسرعة.

حجم التبادل التجاري وطموحات التوسع

قبل 2011 تجاوز التبادل التجاري بين البلدين 500 مليون دولار سنوياً في بعض السنوات، مع وجود منتجات زراعية وصناعية مشتركة.

قبل التحرير.. انخفضت الأرقام الرسمية بشكل كبير ، لكن التبادل غير الرسمي (من خلال دول ثالثة) واستثمارات رجال الأعمال السوريين في مصر كانت تشير إلى وجود قناة اقتصادية حية.

مع استقرار الأوضاع واستئناف التعاون الرسمي، يُتوقع أن يتضاعف حجم التبادل التجاري عدة مرات، مدفوعاً باتفاقيات الطاقة والبنى التحتية.

الاستثمارات السورية في مصر..

فيما يتعلق بـرأس المـال البشري والمـالـي ومنذ عام 2011، انتقل أكثر من 150,000 سوري إلى مصر وفقاً لتقديرات غير رسمية، بينهم آلاف رجال الأعمال والمستثمرين.

استثمر السوريون مليارات الجنيهات المصرية في قطاعات حيوية، أبرزها النسيج والملابس الجاهزة ونجحت بالوصول لنسبة كبيرة من السوق المحلي والإقليمي.

واستثمارات في الصناعات الغذائية مثل الحلويات والمعجنات . والمطاعم والمقاهي الأمر الذي ساهم في تنشيط قطاع الخدمات.

التجارة والاستيراد والتصدير...

شكل السوريون نموذجاً ناجحاً للاستثمار والاندماج الاقـتـصـادي، وخلقوا عشرات الآلاف من فـرص العمل للمصريين. اتفاقيات الطاقة.. قلب الشراكة الجديدة كانون الثاني 2026.

تضمنت مذكرة التفاهم الأولى توريد الغاز وتهدف لاستخدام البنية التحتية المصرية مثل محطات الإسالة وخطوط الأنابيب لتصدير الغاز إلى سوريا.

مصر.. التي تحولت إلى مركز إقليمي للطاقة، لديها فائض في الغاز يمكن أن يسد جزءاً من العجز السوري في إنتاج الكهرباء الذي يقدر بنحو 50-60% من الاحتياج.

تضمنت مذكرة التفاهم الثانية المشتقات البترولية لضمان تلبية احتياجات الـسـوق السورية مـن المواد البترولية، ما يساعد في استقرار القطاع الصناعي والنقل.

إعادة الإعمار

تُقدر تكلفة إعادة إعمار سوريا بعشرات المليارات من الدولارات.. مصر، من خلال شركات المقاولات والهندسة التي اكتسبت خبرة في مشروعات البنية التحتية الضخمة (المدن الجديدة، الطرق، الموانئ)، يمكنها الحصول على حصة كبيرة من هذه السوق.

كما تمثل السكك الحديدية أبرز مشاريع ربط الشبكات المصرية والسورية حيث ستخفض تكلفة نقل البضائع بين آسيا وأوروبا عبر المنطقة بنسبة قد تصل إلى 30-40% مقارنة بالنقل البحري في بعض المسارات.

في مجال الأمن الغذائي "السلة الغذائية" من المتفق عليه أن يتم الجمع بين الأراضـي الزراعية في سوريا والعراق، والخبرة اللوجستية والتجارية لمصر، والذي يمكن أن يخلق كتلة غذائية عربية تقلل فاتورة الاستيراد التي تتجاوز مليارات الدولارات سنوياً للدول الثلاث.

وتمثل الاتصالات الألياف البصرية مشروع الربط بين أوروبا والصين عبر سوريا يمكن أن يجعل المنطقة مركزاً رقمياً مهماً، بسرعة اتصال عالية وإيرادات مرور كبيرة.

ما نشهده اليوم هو أكثر من مجرد زيارة وفد تجاري أو توقيع مذكرات تفاهم، إنه إعادة اكتشاف للجغرافيا السياسية التي صنعتها الأقدار، سوريا ومصر، قلب الأمة النابض، يعيدان اليوم اكتشاف قوتهما عندما يتكاملان: في الطاقة حيث ستتدفق إمدادات الغاز عبر البنى التحتية المصرية، وفي إعـادة الإعمار حيث ستساهم الخبرات المصرية المكتسبة في بناء ما تهدم، وفي الأمن الغذائي حيث "السلة الغذائية" المشتركة مع العراق ستوفر سيادة غذائية تنقذ المنطقة من تقلبات الأسواق العالمية.

لعل الأكثر إشراقاً في هذه الصورة هو البعد الإنساني الذي ذكره الشرع، عندما شكر الشعب المصري على كرمه مع اللاجئين السوريين، فهذه العلاقة ليست بين حكومات فحسب، بل هي بين شعبين تشاركا الألم والأمل.

الاستثمارات السورية في مصر منذ 2011، واليوم الاستثمارات المصرية في إعادة إعمار سوريا، هما وجهان لعملة واحدة: ثقة متبادلة تتحول إلى شراكة إستراتيجية. مشاريع الربط بين أوروبا والصين عبر الجغرافيا السورية، واستكشاف الـغـاز فـي المتوسط، وتطوير الموانئ والسكك الحديدية – كلها أحلام كانت تبدو بعيدة وهي اليوم تتحول إلى خطط عمل.

في زمن التحديات الإقليمية والدولية، يبدو أن سوريا ومصر أدركتا أن قوتهما في وحدتهما، وثراءهما في تكاملهما. هذا المسار الجديد، إذا سار في طريقه الصحيح كما تمنى الرئيس الشرع، قد لا يغير مستقبل البلدين فحسب، بل قد يعيد رسم خريطة القوة في المنطقة، مؤسساً لتحالف عربي فاعل قادر على حماية مصالحه وبناء ازدهاره.

الحرية الاقتصادية ترحب بهذا التوجه، وتؤمن أن الاقتصاد قادر على بناء ما دمرته السياسة أحياناً، وأن المصالح المشتركة هي أقوى جسر بين الشعوب، فلتكن هذا البداية الحقيقية لنهضة عربية جديدة، تبني من الركام صروحاً للكرامة والازدهار.

الحرية
العـدد 25 | السـنة الثانية | الأربعـاء 14 كانـون الثاني 2026 م

التكامل الاقتصادي السوري المصري..

قطاعات واعدة وإطار تشريعي جديد يدعو للشراكة

الحرية– إلهام عثمان

في إطار الحراك الاقتصادي الإقليمي الهادف إلى تعزيز أواصر التعاون العربي، يبرز ملف التكامل الاقتصادي بين سوريا وجمهورية مصر العربية الشقيقة كخيار استراتيجي، تتجلى ملامح رؤية تعتمد على تشابه البنى الإنتاجية في البلدين والإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن تتحقق تحت مظلة قانونية محفزة، لاسيما مع صدور قانون استثمار جديد في سوريا.

ركيزة التعاون

الخبير الاقتصادي والمالي علي محمد، أكّد في حواره مع "الحرية"، أن خريطة التكامل الاقتصادي بين سوريا ومصر يمكن أن تُرسم على أساس قطاعات إنتاجية إستراتيجية والتي تشكل دعامة رئيسية للناتج المحلي الإجمالي في كلا البلدين في جميع القطاعات. ويأتي القطاع الصناعي التحويلي في صدارة القطاعات الواعدة، وفق ما أكده محمد، لاسيما في مجالات الصناعات الغذائية والدوائية، مشيراً إلى قطاع النسيج الذي يتمتع بإرث تاريخي، خاصة أن الخبرات السورية في هذا المجال قد أسست في وقت سابق لشركات رائدة في مصر، ما يُعد رصيداً يمكن البناء عليه لإطلاق شراكات جديدة تعيد إحياء هذه الصناعة الحيوية.

التصنيع الزراعي

أما القطاع الزراعي فهو يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي، حسب رأي محمد، والذي بين أن الزراعة اليوم لا تقتصر على الإنتاج فقط، بل تتعداه إلى "التصنيع الزراعي"، وهو تحويل المنتجات الزراعية الأولية إلى سلع مصنعة، ما يحقق قيمة مضافة أعلى، ويفتح آفاقاً أوسع للتسويق المشترك، ويدعم الأمن الغذائي للبلدين.

إطار محفز للتعاون

كما أكّد محمد أن الإطار القانوني المُحدث يُعد عاملاً حاسماً، وأن صدور قانون الاستثمار الجديد يعد خطوة مهمة، وتأتي أهميته من أنه صُمم ليحتوي على محفزات كبيرة تهدف إلى اجتذاب رجال الأعمال والشركات، وتتمثل هذه الحوافز في إتاحة تملك الأصول، وتسهيل تحويل الأرباح والإيرادات، إضافة إلى منح إعفاءات جمركية كبيرة في مجالات متعددة، وذكر أن هذه الخطوة تهدف إلى جذب المستثمرين، مع إعطاء أولوية للتكامل الاقتصادي مع مصر.

نمطان استثماريان مطلوبان

وحول شكل التواجد الاستثماري بين سوريا ومصر، أوضح محمد أن سوريا تحتاج بشكل كبير إلى كلا نمطين الأول شراكات مع الشركات السورية القائمة. والثاني ً تأسيس شركات جديدة.

مقومات النجاح وآفاق التوسع

وعن العوامل الإضافية التي يمكن أن تُعزز فرص نجاح هذا التكامل لتضعه على الطريق الصحيح لتُوسع آفاقه، يبين محمد أن حجم السكان في البلدين يشكل سوقاً كبيرة واعدة لتصريف المنتجات، وبالتوازي مع ذلك، فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسوريا ومصر يمنحهما ميزة لوجستية فريدة، ما يرفع من جاذبية الاستثمار في قطاع النقل والخدمات اللوجستية كمجال واعد. كما بين محمد أن الاقتصاد الرقمي يعتبر مجالاً حيوياً لا يُغفل

على أرض الواقع

وفي الختام، حذّر محمد من إغفال قطاع الاقتصاد الرقمي والخدمات الرقمية، باعتباره مجالاً عالمياً متسارع النمو ويفتح آفاقاً جديدة للتعاون والابتكار بين الشريكين.

ويبقى تنفيذ هذه الرؤية مرهوناً بتحويلها إلى مشاريع واستثمارات ملموسة على الأرض، تُساهم في تحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية الاقتصادية المنشودة..

توقعات متباينة بتحقيق انتعاش اقتصادي..

الواقع ميدان الحسم والمؤشرات هي الحكم

الحرية – سامي عيسى

مؤشرات كثيرة تدل على تحسن الواقع الاقتصادي في سوريا خلال العام الحالي، وخاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والقرارات التي تتعلق بتأمين البنية التحتية والخدمية وغيرها، لكن أهمها هو إلغاء معظم العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الاقتصاد السوري خلال السنوات السابقة، والتي كان أخطرها ما يسمى قانون قيصر، حيث تنفس الاقتصاد السوري بحرية لإنجاز مرحلة جديدة من العمل والإنتاج.

المرحلة القادمة تحمل الكثير من التوقعات، منها الإيجابية ومنها السلبية، لكن الرؤية الإيجابية هي التي تحمل الكثير من التفاؤل بنتائج إيجابية جيدة على صعيد الإنتاج والاقتصاد، وفق ما كشفه محمد رياض الصيرفي رئيس الجمعية السورية للشحن والإمداد الوطني، عن وجود توقعات متباينة بشأن الوضع الاقتصادي في سوريا، مؤكدًا أهمية قراءة هذه التوقعات من واقع الحال.

الانتعاش الاقتصادي

مع تأكيده لـ"الحرية" بأن الانتعاش المتوقع سيكون بطيئاً لكنه ملموس، حيث تشير الدراسات المتخصصة إلى إمكانية تحقيق نمو ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى بعد رفع العقوبات، مع توقع تسجيل نسبة نمو كبيرة خلال العام الحالي، مضيفاً إن هذا النمو قد يتسارع بفضل تدفق الاستثمارات وتسريع عمليات إعادة الإعمار والتخلص من الكثير من المشكلات الاقتصادية والإنتاجية .

استعادة التحويلات المالية

وهنا ركز الصيرفي على أن رفع العقوبات سيساهم في استعادة التحويلات المالية الرسمية من السوريين المقيمين في الخارج عبر القنوات البنكية، ما سيكون له أثر إيجابي في تقليل الاعتماد على السوق السوداء، وفي هذا السياق شدد على ضرورة العمل على إصلاح النظام المصرفي لتحقيق استقرار سعر الصرف والحد من التضخم.

الجانب المعيشي

وفيما يتعلق بالجانب المعيشي، بين الصيرفي أن زيادة تدفق السلع وعودة التجارة الخارجية من المتوقع أن تؤدي إلى خفض تدريجي للتضخم، ما يسهم في زيادة

توافر السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين، وأكد أن تسهيل التحويلات البنكية يمنح الأسر فرصة أفضل لاستلام أموالهم من الخارج بسهولة وتكاليف أقل. كما توقع الصيرفي أن مشاريع إعادة الإعمار وتوسع الشركات قد تسهم في خلق وظائف جديدة، إلا أن نجاح هذا الأمر يعتمد بالأساس على الاستقرار الأمني والظروف العامة في البلاد.

التحديات المستمرة

ورغم هذه التفاؤلات، حذر الصيرفي من التحديات المستمرة، مثل الفقر والبطالة، مشددًا على ضرورة وجود خطة طويلة المدى للإصلاحات البنيوية، منوهاً بأهمية الإصلاحات البنكية والقانونية لجذب الاستثمارات الكبرى، وبالتالي فإن رفع العقوبات وحده ليس كافيًا لجذب رؤوس الأموال.

فتح آفاق جديدة للاقتصاد السوري

وضمن هذا السياق أكدت وفاء أبو لبدة، عضو مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق، أهمية رفع العقوبات الأمريكية وقانون قيصر عن الاقتصاد السوري، واصفة ذلك بـ"التحرير الاقتصادي" الذي سيحقق الكثير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من جوانب الحياة السورية.

وهنا بدت أبو لبدة متفائلة بأن هذا الإلغاء سيساهم في تحقيق انتعاش اقتصادي ملموس، من خلال تسهيل توريد المواد الأولية، إذ سيتمكن القطاع الصناعي من استيراد المواد الأولية من مصادر جديدة، كانت مشمولة بالعقوبات سابقاً، ما يضمن توفر مدخلات الإنتاج اللازمة مع سهولة تأمينها.

تسهيل التبادل النقدي

والجانب الأكثر أهمية تسهيل التبادل النقدي، حيث سيساهم رفع القيود على المعاملات المالية إلى تسهيل عمليات التبادل النقدي، ما ينعكس إيجاباً على حركة التجارة والاستثمار.

وسيساهم في توسيع أسواق التصدير، إذ ستتمكن المنتجات السورية من الانطلاق إلى أسواق تصديرية أوسع، ما يعزز القدرة التنافسية للمنتج السوري ويزيد من عائداته.

فرصة حقيقية للصناعة السورية

وأوضحت أبو لبدة أن تحرير الاقتصاد السوري بكل مكوناته من العقوبات والتحديات المعيقة لتطوره، يشكل فرصة حقيقية للصناعة السورية للنهوض من جديد، واستعادة مكانتها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

الجهاز المركزي للرقابة المالية و UNDP يضعان أسس مرحلة جديدة للشفافية ومكافحة الفساد

الحرية – هناء غانم

في خطوة هامة نحو تعزيز الشفافية وتطوير منظومة الرقابة في سوريا، عقد الجهاز المركزي للرقابة المالية اجتماعاً رسمياً برئاسة نائب رئيس الجهاز وسيم المنصور، مع وفد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) برئاسة أركان السبلاني، مدير فريق مكافحة الفساد في المكتب الإقليمي، وقد تركزت محاور الاجتماع على عدة نقاط استراتيجية لتوجيه ملامح المرحلة المقبلة.

التحول للإصلاحي الجذري...

أوضح المنصور أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يمر بتحول جذري بعد مرحلة "التحرير"، حيث يركز على الانتقال من الرقابة التقليدية إلى رقابة فعّالة تتبنى النتائج والأثر الفعلي في حماية المال العام، وأكد أن هذه المرحلة تتيح المجال لتحقيق المزيد من الشفافية وحماية الموارد المالية للبلاد.

إعداد استراتيجية وطنية جديدة...

تم الحديث عن الجهود المبذولة لإعداد وثيقة استراتيجية شاملة تتضمن خطة إصلاحية ترتكز على الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات، حيث يجري العمل على تحديد مؤشرات أداء دقيقة لتقييم فعالية الإجراءات المتخذة في تحسين الأداء الرقابي وتعزيز الشفافية.

مكافحة الفساد وتعزيز الانضباط المالي...

استعرض اللقاء سبل تعزيز المنظومة الرقابية لتكون أكثر حزماً في مواجهة التجاوزات المالية، والعمل على تطوير آليات أكثر فعالية لمكافحة الفساد داخل مؤسسات الدولة.

كما تم التأكيد على أهمية تعزيز الانضباط المالي في جميع القطاعات الحكومية لضمان توظيف الأموال العامة في المشاريع التنموية بشكل أمثل.

إشادة دولية وفتح آفاق التعاون...

بدوره أشاد وفد الأمم المتحدة بالتقدم الملحوظ الذي حققه الجهاز في مجال الإصلاحات المالية والرقابية، وأكد السبلاني استعداد المنظمة الدولية لتقديم الدعم في تنفيذ خطط الإصلاح وتعزيز النزاهة.

كما أعرب عن اهتمام الأمم المتحدة المستمر في دعم سوريا نحو تعزيز الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية في مجال مكافحة الفساد وحماية المال العام.

الرسالة المستقبلية.. بناء مؤسسات قوية

تؤكد هذه التحركات الإصلاحية التزام الحكومة السورية بالعمل على بناء مؤسسات قوية قادرة على حماية مقدرات البلاد وضمان توظيفها الأمثل في خدمة التنمية الاقتصادية المستدامة.

ويُعد التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نقطة تحول فارقة في تطوير آليات العمل داخل مؤسسات الرقابة المالية، بما يعزز مسار التنمية ويحسن إدارة الموارد المالية في سوريا.

هذه التحركات تعد خطوة حاسمة في تحقيق الإصلاحات المؤسسية التي من شأنها تعزيز الشفافية والحوكمة على جميع الأصعدة، ما يعزز الثقة في القدرة على إدارة الأموال العامة لصالح التنمية المستدامة.

خطر اقتصادي واجتماعي.. معالجة التضخم تتطلب نموذجاً اقتصادياً يستجيب لخصوصية الحالة السورية

الحرية– سناء عبد الرحمن

يُعد التضخم مؤشراً مباشراً على مستوى استقرار الاقتصاد الكلي، إذ تعكس معدلاته المرتفعة اختلالاً في الأسعار وتراجعاً في القوة الشرائية، وفي سوريا تحوّل التضخم خلال السنوات الماضية إلى أزمة متراكبة ذات آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية، ما جعله أحد أبرز التحديات أمام معيشة المواطنين وإمكانات التعافي.

خصوصية الحالة السوريّة

المدرس في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في اللاذقية الدكتور وجد رفيق الصائغ يؤكد لـ"الحرية" أن التضخم في سوريا لم يعد مجرد ارتفاع رقمي في الأسعار، بل أصبح صدمة هيكلية تفكك النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

فنحن لا نتعامل مع معادلات مجردة، بل مع حياة بشرية تُقاس بقيمتها الإنسانية، وإن معالجة التضخم تتطلب نموذجاً اقتصادياً يستجيب لخصوصية الحالة السورية، حيث يصبح إنقاذ الطبقة الوسطى مشروعاً وطنياً يجمع بين الإصلاح المؤسسي والإصلاح الاقتصادي، لأن ما يجب إنقاذه ليس أرقاماً فقط، بل مستقبل المجتمع.

أسباب الارتفاع

الصائغ أشار إلى أن البلاد شهدت منذ عام 2011 ارتفاعاً حاداً وتقلباً واسعاً في معدلات التضخم نتيجة عوامل متداخلة على جانبي العرض والطلب في السوقين السلعية والنقدية، وتشمل هذه العوامل الضغوط الاقتصادية المترافقة مع الحرب، وارتفاع سعر الصرف وما ترتب عليه من زيادة كلفة المستوردات، إضافة إلى تراجع العرض من السلع والخدمات.

البعد السلوكي ودوامة التوقعات

وأشار الدكتور الصائغ إلى أن التضخم، لم يقتصر على العوامل المادية، بل اكتسب بعداً نفسياً وسلوكياً، بسبب تداعيات الحرب والحصار وندرة السلع، فأي توقع أو إشاعة عن ارتفاع أسعار سلعة أو انقطاعها، يدفع بالناس إلى الشراء والتخزين، وبالتالي إلى زيادة الطلب ودفع الأسعار للارتفاع فعلياً، في حلقة تغذي نفسها.

تراجع المؤشر وبقاء العبء

كما بين الصائغ أن بيانات عام 2025 أظهرت تراجعاً في معدل التضخم، حسب تصريحات حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور عبد القادر حصرية، الذي أشار إلى انخفاضه من 170% إلى نحو 15%، نتيجة فتح باب الاستيراد وخفض الرسوم الجمركية وتحسن سعر الصرف، ومع ذلك لا تزال الأسعار المرتفعة تضغط على الدخل الحقيقي وتستنزف المدخرات.

تآكل الطبقة الوسطى

يتابع د. الصائغ أعادت الأسر ترتيب أولوياتها مع تركيز الإنفاق على الغذاء والطاقة على حساب التعليم والاستثمار، ووفقاً لتصريحات جمعية حماية المستهلك السورية، بلغ الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لأسرة من خمسة أفراد في دمشق نحو 9 ملايين ليرة سورية شهرياً، ودفع ذلك شريحة واسعة إلى استهلاك المدخرات أو بيع أصول صغيرة.

هشاشة العمالة

وأضاف د.الصائغ اتجاه عدد متزايد من العاملين إلى وظائف مؤقتة أو إلى الاقتصاد غير الرسمي بحثاً عن دخل فوري، وهذا التحول يؤدي إلى زيادة هشاشة العمالة وتقليص الإيرادات الضريبية، ما يحد من قدرة الدولة على تمويل الحماية الاجتماعية والاستثمار العام.

مسارات المعالجة

تتطلب مواجهة التضخم استقرار سعر الصرف عبر انضباط المالية العامة، ودعم التصدير لتأمين تدفقات نقدية بالعملة الأجنبية، وتحفيز العرض المحلي بدعم الزراعة والصناعات الصغيرة من خلال تسهيلات ائتمانية ومدخلات إنتاج مدعومة مؤقتاً، وتحسين الخدمات اللوجستية لتقليل اختناقات العرض.

يؤكد الصائغ أن واقع التضخم في سوريا تجاوز كونه مؤشراً اقتصادياً ليصبح تحدياً مجتمعياً شاملاً، ومع أن بعض المؤشرات تحسنت في عام 2025، إلا أن العبء ما زال قائماً، ما يجعل إنقاذ الطبقة المتوسطة شرطاً أساسياً لأي تعافٍ اقتصادي مستدام.

الحرية
العـدد 25 | السـنة الثانية | الأربعـاء 14 كانـون الثاني 2026 م

هل نشهد انفراجاً في معالجة الركود المزمن بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي؟

الحرية – سامي عيسى

مع دخولنا عام جديد وما يحمل من إجـراءات لتحسين واقـع الاقتصاد والبيئة الاجتماعية، يمكننا القول إن مشوار تعافي الاقتصاد قد بدأ بعد طي عام مضى حمل جملة من المتغيرات المحلية والخارجية، وتحمل الكثير من التداعيات بعضها سلبي والكثير منها إيجابي، وخاصة على صعيد الاقـتـصـاد والتنمية فـي مقدمتها رفـع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، والـتـي كـان أخـطـرهـا قـانـون قيصر، الأمـر الذي ساهم في تدفق الاستثمار الخارجي للمشاركة فـي أعـمـال النهوض التنموي والاقتصادي الذي تسعى الدولة لتحقيقه.

تحسين بيئة الاستثمار

هنا الخبير الاقـتـصـادي "أكـرم عفيف " يؤكد أن العام الحالي سيشهد الكثير من التحولات الاقتصادية والعوائد الإيجابية بعد رفع العقوبات وإلغاء قانون قيصر، الذي يعد أهم معوقات وتحديات التعافي الاقتصادي فـي سـوريـا، وبجهود الحكومة السورية وجماعات الضغط في الـولايـات المتحدة ودعم الأصدقاء، تم تحقيق إلغاء العقوبات وفك الحصار الاقتصادي، ومن المتوقع أن ينعكس هذا النجاح بانفراجات كبيرة على الواقع الاقتصادي، سواء على مستوى التنمية أو إعادة الإعمار.

وأضاف "عفيف": التفاهمات الاستثمارية والـوعـود المحلية والدولية ستكون أكثر اطمئناناً وقدرة على التنفيذ، ما يحسن البيئة الاستثمارية من دون القلق من العواقب المحتملة لأي عقوبات أمريكية مباشرة أو غير مباشرة، ومع توفر حرية تحويل الرساميل وعودة سوريا إلى النظام المالي العالمي، فإن الأمل يتجدد في إمكانية تمويل إعادة الإعـمـار عبر تدفق الاسـتـثـمـارات، مـا يقلل الاعتماد على الاقتراض والمنح والمساعدات، والتقليل من التكاليف الاجتماعية لإعادة الإعمار.

فرص عمل متجددة

ويشير عفيف إلى أن تدفق الاستثمارات من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في فرص العمل المتجددة، ما يساعد فعلياً في تخفيض كلفة العمل ويساهم في معالجة البطالة، كما يسهم هذا التدفق في تعزيز الدخل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

عجلة الإنتاج وزيادة سرعتها

كما توقع " عفيف" أن يسهم تدفق الاستثمارات المتوقعة خلال العام الحالي في تحريك عجلة الإنتاج وزيادة سرعتها، ومعالجة الركود المزمن في الاقتصاد الوطني وزيادة العرض السلعي المحلي وزيـادة التصدير، ما يلعب دوراً مهماً في تعزيز استقرار سعر الصرف وتحسين القوة الشرائية لليرة .

خطوات حاسمة لتحقيق التنمية

واختتم الخبير الاقتصادي حديثه بالتأكيد على أن هذه العوامل تشكل مؤشرات حاسمة لتحقيق التنمية وتحسين مستوى الخدمات في المجتمع، وننظر بتفاؤل إلى المستقبل، آملين أن تتمكن الحكومة من تذليل أي عقبات تعوق تدفق الاستثمارات، وخاصة في الجانب التشريعي وتيسير الإجـراءات، مشدداً على أهمية تطوير سوق دمشق لـلأوراق المالية، وتأسيس مصارف استثمارية، وتشجيع إنشاء شركات أمنية تخصصية.

ما نود قوله إن آفاقاً جديدة تفتح أبوابها أمـام تعافي الاقـتـصـاد الـسـوري تتطلب رفع العقوبات الاقتصادية، وتحسين البيئة الاستثمارية، وزيـادة الاستثمارات المحلية والخارجية، النجاح في هذه الخطوات يعتمد على التعاون بين الحكومة والجهات الأخرى، وتوفير السيولة المالية للمشاريع التنموية.

بين تحديات البنية التحتية وطموح الشباب..

هل تصبح سوريا مركزاً إقليمياً للاقتصاد الرقمي؟

الحرية – منال الشرع

تشهد سوريا في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بالاقتصاد الرقمي، رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها، بما في ذلك الأزمات الاقتصادية والسياسية والبنية التحتية المتضررة،ومع تزايد استخدام الإنترنت والهواتف الذكية، بدأت تظهر فرص جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحول الرقمي.

الخبير المالي والمصرفي الدكتور عبد الله قزاز أكد في تصريح لـ"الحرية" أنه لا يمكن إنكار أنّ البنية التحتية في سوريا تعاني من نقص كبير فالعديد من المناطق لا تزال تعاني من انقطاع التيار الكهربائي وضعف خدمات الإنترنت، تعرقل الاستثمارات في القطاع التكنولوجي. ولكن على الرغم من هذه التحديات، بدأت تظهر مبادرات محلية تسعى لتعزيز الاقتصاد الرقمي.

مشيراً إلى أنه خلال السنوات الأخيرة، بدأت بعض الشركات الناشئة بالظهور في مجالات مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات المالية الرقمية، والتكنولوجيا الزراعية. هذه الشركات تمثل بداية لمرحلة جديدة في الاقتصاد السوري، حيث يمكن أن تساهم في خلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمارات.

كما يبين قزاز أن الشباب السوريين هم المحرك الرئيسي لهذا التحول، فقد أظهرت دراسات أنّ نسبة كبيرة من الشباب يمتلكون مهارات تكنولوجية، ما يسهل عليهم الانخراط في مجالات جديدة مثل البرمجة والتصميم وتطوير التطبيقات، وهذه المهارات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويلفت قزاز إلى أنه لتحقيق نجاح ملموس في الاقتصاد الرقمي، يجب على الحكومة والمؤسسات التعليمية التركيز على تطوير مهارات الشباب، ودعم برامج التدريب المهني والتعليم التكنولوجي التي يمكن أن تساعد في تجهيز الجيل القادم لمواجهة تحديات السوق.

وبين قزاز أنه إذا ما تمّ تجاوز العقبات الحالية، يمكن أن تصبح سوريا مركزاً إقليمياً للاقتصاد الرقمي، عن طريق الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية، وتقديم الدعم للشركات الناشئة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص الذي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تحول اقتصادي ملموس

ويشير قزاز إلى أن تقديرات منظمات العمل ترسم صورة مقلقة، فنحو 80% من العاملين في قطاع البناء السوري يفتقرون إلى أي تدريب رسمي معتمد، ويزداد الأمر تعقيدًا حين نعلم أن نسبة الإلمام باستخدام البرمجيات الهندسية الأساسية مثل AutoCAD أو BIM تقل عن 10% بين الفنيين الشباب، ويؤكد قزاز أن هذا يعني أن عملية الإعمار، كما تُدار اليوم، تقوم على أكتاف متعبة، لكنها عارية من أدوات المستقبل.

في خضم هذا الفراغ، تظهر فكرة "القوة العاملة المزدوجة الكفاءة"، والتي يرى قزاز أنها ليست ترفًا تنمويًا، بل ضرورة وجودية، فإعادة الإعمار الحديث يتطلب عاملاً يستطيع تثبيت الحديد، لكنه يعرف أيضاً كيف يقرأ مخططاً رقمياً؛ عاملاً يستطيع رفع الجدران، لكنه يدرك كيف يراقب سلامتها عبر مستشعر أو طائرة مسيرة.

ويشير قزاز إلى أن دمج المعرفة الرقمية في منظومات التدريب المهني ليس مطلبًا تكنولوجياً فحسب، بل هو تحول في فلسفة التنمية، فالاقتصاد ما بعد الحرب لا يُبنى من العائدات فقط، بل من الكفاءات.

ويرى قزاز أنه لا يمكن النظر إلى إدخال مفاهيم مثل "الروبوتيك في البناء" أو "الطباعة ثلاثية الأبعاد" بوصفها رفاهية رقمية بل هي استراتيجية للحاق بالعصر دون انتظار اكتمال التعافي المادي، منوهاً بأن القفز المعرفي أسرع وأقل كلفة من إعادة بناء مصانع مهدمة أو استيراد خبرات أجنبية باهظة الثمن.

هل يتحقق تحسين الواقع بالتمنيات؟..

«الأسرة السورية» مازالت رهينة البحث عن مقومات تحسين الدخل والمعيشة الأفضل

الحرية – مركزان الخليل

منذ عقود مضت والجميع يتحدث عن تحسين واقع الأسرة السورية، وتوفير مكونات هذا التحسين أهمها الدخل والاستقرار المالي والاجتماعي، لكن حتى تاريخه مازالت رحلة البحث مستمرة، لتأمين مصادر الدخل والاستقرار حيث يرى الخبير الاقتصادي الدكتور" فادي عياش" أن الأسرة السورية تعيش اليوم أوضاعاً معيشية صعبة، تعددت الأسباب وتنوعت فنون مستغليها، والحال لا يبقى على حاله، بل زيادة في الفجوة، بين ما هو متوافر في الجيب، وما هو مطلوب للعيش بأدنى المستويات.

وبالتالي، يضيف عياش، تعيش آلاف الأسر في مستويات متدنية، ورحلة البحث عن مصادر الرزق تنتهي عند نقطة البداية ذاتها، في ظل انعدام فرص الشغل وتحسين قوة العمل المولدة للمشاريع، والتي بدورها تؤمن فرص العمل، وهكذا الكل مرتبط بالجزء والعكس صحيح في ظل متغيرات جديدة نعيشها في رحيل نظام كان سبباً رئيسياً في زيادة الفجوة المعيشية بين الحاجة والمطلوب، وقدوم حكومة جديدة تحاول تقديم الحلول وإنقاذ ما تبقى.

بحاجة لأجوبة مقنعة

هذا الأمر يضعنا أمام حالة صعبة، يرى عيلش، تحمل الكثير من التساؤلات، معظمها غاية في الخطورة، وتحتاج لأجوبة مقنعة، تتعلق بمعيشة الأسرة في ظل الارتفاعات المتكررة للأسعار، والتكلفة الفعلية للمعيشة وفق حساب الشهر، هل انخفضت تكلفتها بالقياس إلى مستواها خلال المرحلة السابقة، وخاصة ما قبل زيادة الرواتب الأخيرة؟ وبالتالي إن تحدثنا عن هذه، ما هو المطلوب لردم الفجوة التي مازالت محتفظة بهوية الاتساع، رغم انخفاض مستوى الأسعار في بعض السلع الضرورية واللازمة لمعيشة المواطن اليومية، لكنها وبكل أسف عادت للارتفاع بنسب تتراوح ما بين ١٥– ٤٥% لغالبية السلع.

أسباب التحديات المعيشية

وأردف عياش: ما أسلفنا ذكره يعرفه الجميع، وخاصة الشريحة الواسعة من الأسر، وهؤلاء نسبة كبيرة من المجتمع، مقابل أسر تحتفظ لنفسها بمعيشة أفضل، في ظل ظروف مازالت صعبة للجميع، أهل الخبرة في الاقتصاد تحدثوا عنها كثيراً، وقدموا الكثير من الحلول، لكن معظمها سقط في حسابات فقدان الموارد، وسوء التخطيط، وترهل الإدارات، إلى جانب حالة الفساد التي كانت تطول معظم مفاصل العمل الإداري والاقتصادي، لإدارة المكونات التي تسمح بتحسين الواقع الاقتصادي، وانتعاش الأسرة السورية.

آراء مختلفة لتحسين الواقع

من هنا تعددت المدارس الاقتصادية التي تطالب بتحسين واقع الأسرة قبل أي خطوات تسجل على الحكومة، في أي وقت أو زمان، الدكتور "عياش" يؤكد أن مستوى المعيشة يشير إلى مستوى وعدالة توزيع الثروة الوطنية، وتفاوتها بين مستفيد وآخر، وحتى كيفية إدارة هذه الثروة لصالح الاقتصاد والمجتمع.

مستوى المعيشة مفهوم واسع

مستوى المعيشة بمفهومه الواسع، واعتماداً على معيار الرفاء الاجتماعي، يتكون من عدة عوامل أساسية مثل: الدخل، جودة وتوفر فرص العمل، تباين الفئات، مستوى الفقر، جودة المساكن ومستوى القدرة على تحمل تكاليفها، عدد ساعات العمل اللازمة لشراء الضروريات، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التضخم، عدد أيام الإجازات في السنة، توفر أو مجانية الوصول لرعاية صحية جيدة، جودة وتوفر التعليم، متوسط العمر، حوادث الأمراض، تكلفة البضائع والخدمات، البنية التحتية، النمو الاقتصادي القومي، الثبات الاقتصادي والسياسي، الحرية السياسية والدينية، جودة البيئة، الطقس والأمان. وبالتالي، المستوى المعيشي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الحياة ومستوى الرفاه الاجتماعي، وهو مقياس لمدى تطور البلدان، ولكنه مقياس معقد ومركب.

قياس مستوى المعيشة

الاجابة عن ذلك تحمل الكثير من مفردات توضح تلك المعايير، وانطباقها على واقع الأسرة السورية، وهنا يقدم "عياش" إجابة تحمل مفردات القياس المختلفة لمستوى المعيشة التي تتم بطرق مختلفة، مع عدم خلوه من بعض السلبيات، ولا يحقق أي منها كل المعلومات المطلوبة، كما لا يعكس أي منها عدالة توزيع الثروة بدقة، يمكن تقييم مستوى المعيشة في بلد ما بمعرفة نسبة ما ينفقه المواطنون متوسطو الدخل على سد بعض احتياجاتهم الأساسية، وحتى كيفية الحصول عليها.

فقد يُسْتَخْدم متوسط الإنفاق الفردي على الغذاء مثلاً، وسيلة لقياس مستوى المعيشة، فكلما زادت النسبة المخصصة من دخل الفرد للإنفاق على الغذاء، دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة في الدولة، لكن هذا الأسلوب لا يُظهر إلا المعلومات الأساسية، ولا يبين كل شيء من المستوى الحقيقي للاستهلاك. يمكن قياس مستوى المعيشة أيضاً، بقسمة رقم يطلق عليه مجموع إنفاق القطاع الخاص على عدد السكان.

حتى نعزز الثقة بالليرة..

كيف نضبط سعر الصرف ونعالج التضخم الحالي؟

الحرية– مايا حرفوش

يعول اقتصاديون على إصدار العملة النقدية الجديدة لتساهم بتعزيز الثقة بالليرة السورية واستعادة ثقة المواطنين بالليرة كرمز للسيادة الوطنية والاقتصاد المستقر، ويطرح الاقتصاديون حزمة من الحلول للحفاظ على الكتلة النقدية ومنع شبح التضخم عن الأسواق.

سياسةرمالية منضبطة

الخبير الاقتصادي فاخر قربي أكد بحديثه لـ"الحرية"، أنه في سبيل الحفاظ على الكتلة النقدية ومنع التضخم يجب انتهاج سياسة مالية منضبطة، و يعتمد نجاح العملة النقدية الجديدة على التزام الناس ودعمهم لها خاصة مع استمرار التحديات الاقتصادية، واليوم نحن أمام تنين اقتصادي يلتهم القيمة الشرائية " التضخم " وارتفاع الأسعار نتيجة الذهنية التسويقية وسياسة التعامل مع العملة الجديدة في الأسواق، وهذا سوف يغرقنا في تفاصيل اقتصادية نتيجة ولادة أسواق صرف جديدة عنوانها المضاربة و ضرب العملة الوطنية.

ووفق قربي فإن إصدار أوراق نقدية جديدة هو حالة ديناميكية في أي اقتصاد في العالم لكن هذا يتطلب النظر بمقاييس ومؤشرات اقتصادية " حركة الاقتصاد وقدرته على النمو ، التضخم " كي نستطيع خلق حالة اقتصادية أفضل من سابقتها.

مؤشر سلبي

واليوم نحن في سوريا نعيش حالة تباطؤ في النشاط الاقتصادي والعديد من المصانع والشركات خفضت إنتاجها والبعض أغلق أبوابه نتيجة غرق الأسواق بالبضائع الأجنبية وارتفاع محركات الطاقة " كهرباء، نفط "، كل هذا وذاك يعطينا مؤشراً سلبياً للعملة الورقية الجديدة كونها تسهم في زيادة التضخم النقدي وفي عرض الليرة السورية.

مزيد من العمل

ونوه قربي بأن التطور الاقتصادي يكون لأسباب اقتصادية إنتاجية وليس لأسباب نقدية، ويجب على تطور النشاط الاقتصادي أن يسبق طرح العملة النقدية الجديدة وإلا سوف تكون النتائج عكسية كما هو الحال في الوقت الحاضر، فاليوم نشهد حالة من الاضطراب الاقتصادي المؤقت الذي أحدث ارتباكاً في الأسواق والمعاملات وحالة تراجع جامحة للقوة الشرائية وتذبذب أسعار الصرف واتساع السوق السوداء، وهذا يجعل المواطن السوري أمام مواجهة ومعاناة مريرة لتحصيل لقمة عيشه في ظل واقع اقتصادي يمتص طاقته المالية ويستنزف مدخراته إن وُجِدَتْ وهذا يدفعنا إلى مزيد من العمل لتعزيز ثقة المواطن بالليرة السورية كي لا يفقد الثقة بالعملة الوطنية.

الحرية
العـدد 25 | السـنة الثانية | الأربعـاء 14 كانـون الثاني 2026 م

هـل تتعارض معادلـة التسعير النهائي مـع سياسة اقتصاد السوق الحر..؟

الحرية– مركزان الخليل

ظروف صعبة وتحديات اقتصادية قاسية تعرض لها الاقتصاد الوطني، سواء ما يتعلق بكيفية إدارة الموارد المادية والبشرية، وما نتج عنها من سلبيات فاقت كل التوقعات، وتدهورت من خلالها عجلة الانتاج، أو ما يتعلق بالعقوبات الاقتصادية وغيرها من ضغوط خارجية تعرض لها خلال المراحل السابقة، الأمـر الـذي فرض الكثير من السلبيات منها موضوع التسعير، وانعدم استقرار الأسعار لـفـتـرات طويلة أرهـقـت كـاهـل المواطن والدولة على السواء.

قضية جوهرية تحتاج دراسة متأنية

وفـي ظل كل ذلـك يبرز موضوع التسعير وحقوق المستهلك كقضية محورية تتطلب دراسـة متأنية، ويتعلق الأمر بإيجاد تـوازن دقيق بين ضمان حصول المستهلك على أسعار عادلة ومعقولة، وتمكين المنتجين والتجار من تحقيق أربـاح مستدامة، وبالتالي السؤال المطروح: هل صـدور تعميم ينص على وضـع التسعيرة على المنتجات يتعارض مع اقتصاد السوق الحر، وكيف يمكن تحقيق التوازن في الأسواق المحلية؟

التسعير وحقوق المستهلك

سـؤال يحتاج لأجـوبـة واضـحـة وصريحة من أهل الخبرة وحتى العاملين في الحقل التجاري للوصول الى تفسير منطقي يخدم الجميع ويحدد المطلوب من قضية التسعير الصحيحة، حيث أكـد رئيس غرفة تجارة ريف دمشق الدكتور عبد الرحيم زيـادة، أن القرار الذي صدر عن الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، والمتعلق بإلزام منافذ البيع النهائي بإعلان أسعار السلع بشكل واضـح ومـقـروء على المنتج نفسه أو على

الـرفـوف المخصصة لـلـعـرض، يـصـب في مصلحة المستهلك ويعزز مبادئ المنافسة الحرة في السوق.

وأوضح الدكتور زيادة في تصريح لـ"الحرية" أن جوهر القرار يكمن في تمكين المستهلك مـن الاطـلاع المباشر على سعر السلعة التي يرغب في شرائها، ما يتيح له اتخاذ قرار صحيح سواء بالشراء أو بالامتناع عنه، إضافة إلـى إمكانية مقارنة الأسـعـار بين مختلف منافذ البيع التي تعرض نفس المنتج. وأشار إلى أن هذا الإجراء يشجع بشكل فعال على المنافسة الإيجابية بين التجار، ما يصب في نهاية المطاف في مصلحة المستهلك.

حرية تحديد الأسعار

مبيناً أن القرار لا يفرض على البائع آلية تسعير محددة أو ملزمة، بل يترك له حرية تحديد السعر الـذي يـراه مناسباً لظروفه التجارية واستراتيجيته في الترويج وزيـادة حجم المبيعات، وأكد أن هذا الأمر لا يتعارض مطلقاً مع مبادئ اقتصاد السوق الحر، بل على العكس يسهم في تعزيز المنافسة وتقليل الفجوة السعرية غير المبررة بين سعر البيع من المنتج أو المستورد وسعر البيع النهائي للمستهلك، وهـي فـجـوة قـد تـتـجـاوز في بعض الأحيان ضعف السعر المقبول، ما يضر بالمستهلك ويخل بتوازن السوق.

الحد من التلاعب بالأسعار

وأشـار زيـادة إلـى أن إعـلان الأسـعـار على السلع، يساهم في الحد من التلاعب بالأسعار ويحمي المستهلك مـن الـوقـوع ضحية للغبن والاحتيال، الأمـر الـذي يخفف بشكل ملموس من الأعباء المادية الملقاة على عاتق المواطنين، كما يزيد من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية وفقاً لإمكانياتهم ودخولهم الشهرية المحدودة، وهو الهدف الأسمى الذي نسعى جميعاً لتحقيقه.

ضرورة الالتزام والتطبيق

وختم الدكتور زيادة حديثه بتأكيد أهمية التزام جميع التجار ومنافذ البيع بتطبيق القرار بشكل كامل وفعال، مشيراً إلى أن غرفة تجارة ريف دمشق على استعداد لتقديم كافة أشكال الدعم والتوعية اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هـذا الـقـرار، وبما يخدم مصلحة المستهلك والاقتصاد الوطني على حد سواء.

انتقال تدريجي دون إرباك

وضمن الاطار ذاته أشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق لؤي الأشقر لـ"الحرية" إلـى أن تعميم مديرية التجارة الداخلية بشأن التسعير بالعملتين الجديدة والقديمة يمثل خطوة ضرورية ومهمة في إطار تنفيذ سياسة حذف الأصفار من العملة، لما له من دور في تسهيل عملية الانتقال التدريجي إلى العملة الجديدة دون إرباك للمستهلك أو التاجر، كما يعزز هذا التعميم الشفافية في التسعير ويمنع محاولات رفع الأسعار أو استغلال المرحلة الانتقالية.

حماية المستهلك من التضليل

والجانب الأهـم في رأي الأشقر أن هذا الإجـراء يساهم في حماية المستهلك من التضليل، أو اللبس في فهم القيمة الحقيقية للسلع والخدمات، وكما يساعد في ضبط الأسواق من خلال الرقابة المباشرة وتشديد الالتزام بالإعلان الواضح.

تعاون جدي

ورأى الأشقر أن نجاح هذا الإجـراء يتطلب تـعـاونـاً جـديـاً مـن الفعاليات الاقتصادية، بالإضافة إلى توعية المواطن بأهداف هذه الـخـطـوة، كـي لا تتحول إلـى فـرصـة لرفع الأسعار أو إرباك في التعاملات اليومية.

حضور خجول لزيت الزيتون في الأسواق..

تراجـع قياسي في الإنتـاج وارتفـاع بالأسعار

الحرية – عمار الصبح

سجلت أسعار زيت الزيتون ارتفاعاً جديداً في أسواق محافظة درعا، في ظل تراجع حاد وقياسي في الإنتاج شهده الموسم الحالي، وصل إلى أكثر من 65% مقارنة مع المعدلات السنوية المعتادة.

وارتفع سعر صفيحة الزيت (التنكة) إلى 110 دولارات، أي ما يعادل 13200 ألف ليرة (بالعملة الجديدة)، مقارنة مع 9000 ليرة في بداية الموسم قبل شهرين، مع تسجيل تفاوت كبير يتجاوز 100% إذا ما قورنت الأسعار مع نفس الفترة من العام الماضي، إذ سجل سعر صفيحة الزيت حينها 600 ألف ليرة فقط.

الموسم الاستثنائي

وشهد الموسم الحالي تراجعاً حاداً في إنتاج الزيتون والـزيـت، ما قلل وإلـى حد كبير من الكميات المتاحة في السوق. وقال عاصم السعدي أحد مزارعي الزيتون في منطقة الصنمين: إن التراجع الحاد في الإنتاج هذا الموسم، هو السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، نافياً أن يكون ثمة احتكار للمادة في السوق من قبل المزارعين أو من حتى قبل التجار.

ووصف المزارع الذي يمتلك حوالي 500 شجرة زيتون، الموسم بالاستثنائي لجهة ضعف الإنتاج وتراجعه إلى معدلات قياسية، لافتاً إلى أن إنتاج الموسم انخفض بمعدل كبير وصل إلى أقل من ثلث ما كان ينتج في مواسم سابقة.

وأضاف: "المزارعون معتادون على مواسم تكون "معاومة" (موسم ضعيف الإنتاج بعد آخر قوي)، لكن إنتاج هذا العام كان ضعيفاً جداً عند معظم المزارعين

وهذا الأمر سبب رئيسي لارتفاع الأسعار".

وتتطابق تقديرات المزارعين مع الإحصائيات الرسمية، وحسب تصريحات لمدير زراعة درعا المهندس عاهد الزعبي، فقد شهد إنتاج المحافظة من الزيتون هذا الموسم تراجعاً كبيراً، إذ لم يتجاوز 10 آلاف طن، أي ما يعادل نحو 30% من المعدل السنوي المعتاد، نتيجة مجموعة من العوامل المناخية كالجفاف والتغيرات المناخية، إلى جانب ظاهرة المعاومة، وهذا ما أسهم في انخفاض الإنتاج.

وأشـار إلى أن المديرية تعمل، بالتعاون مع الجهات المعنية والمنظمات الدولية، على طرح مشاريع لدعم المزارعين، تشمل تأمين مستلزمات الإنتاج، وتنفيذ برامج إرشادية لزراعة الأصناف المتحملة للجفاف، إلى جانب إنتاج شتول زيتون بأسعار تشجيعية لترميم البساتين المتضررة.

الأسعار تهدد المؤونة

وأثار الارتفاع الكبير في الأسعار، المخاوف من عدم قـدرة الكثيرين على شـراء زيت الزيتون، ما بات يشكل تهديداً لواحد من أبرز أساسيات بيت المؤونة، حيث تشير التقديرات إلى تراجع كبير في الطلب على الزيت في السوق نتيجة ارتفاع أسعاره.

تفاصيل أكثر على الموقع

تنظيم سوق الذهب سينعكس إيجاباً على استقرار العملة وسير العمليات الاقتصادية

الحرية-ـ باديه الونوس:

لا شك في أن أهمية قـراري وزارة الاقتصاد لتنظيم سوق الذهب تكمن في أنها بالتزامن مع استبدال العملة الجديدة وبهدف تنظيم هذه السوق من حيث مراقبتها ووضع ضوابط لها بشفافية مثل أي سوق تجارية

إقبال كبير

في قراءة للدكتور والباحث الاقتصادي عبد الرحمن تيشوري لهذا الموضوع يقول: شهدنا في الفترة الأخيرة إقبالاً كبيراً على شراء الذهب، وذلك لأسباب متعددة منها سنوات الحرب الطويلة، التضخم المستمر، وعدم استقرار الظروف الاقتصادية، إضافة إلى تراجع هيمنة الـدولار وتقلبه، كل هذه العوامل دفعت الناس والمستثمرين على حد سواء إلى البحث عن ملاذ آمن لحماية أموالهم، فكان الذهب الخيار الأفضل لهم، حيث يُعتبر ملاذاً آمناً وسط التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار المالي.

استقرار سوق الذهب

إذاً هذه القرارات هي أمر ضروري للحفاظ على استقرار السوق وضبط حركة تداول الذهب، ووفق الباحث تيشوري فقد لوحظ ارتفاع كبير في الطلب على الليرات الذهبية، التي بخلاف القيمة النقدية، تحمل قيمة معنوية وتمثل تغطية للنقد الـورقـي، حيث تمتلك الـدولـة والمصارف المركزية احتياطات كبيرة من الذهب تعادل النقد المتداول.

القاعدة الصلبة

في عالم الاقتصاد، تُقسم الأسواق المالية إلى سوق نقدية تشمل البنوك والمصرف المركزي، وسـوق رأس المال التي تضم أسواق الأموال المورقة وغير المورقة، بالإضافة إلى الأسـواق المتخصصة مثل سوق البورصة وسوق المعادن الثمينة، والذهب ضمن هذه الأسواق يمثل القاعدة الصلبة التي تدعم النقد غير الورقي.

وحسب الخبير الاقـتـصـادي د. تيشوري، فـإن شـراء الذهب لا يُعتبر استثماراً أو ادخاراً بالمعنى التقليدي، بل هو عملية اكتناز تهدف إلى سحب كميات كبيرة من النقد خارج الدورة الاقتصادية، فالفرق بين الادخار والاكتناز واضح؛ فالادخار يتيح الاستثمار وتوليد قيمة مضافة، بينما اكتناز الذهب ينحصر غالباً في الاستخدام الشخصي.

لتسهيل النقل

لذلك، يأتي قراري وزارة الاقتصاد ليؤكدا أهمية تنظيم سوق الذهب، خاصة مع تبديل العملة الجديدة وحذف الصفرين لتسهيل عمليات النقل والتخزين، إذ إن النقد والذهب كلاهما مقياسان للقيمة ويُستخدمان لتبادل السلع والخدمات بكميات مختلفة ومحددة.

ضوابط السوق

وهنا يكمن دور الجهات المعنية في ضبط السوق، من خلال منع شراء الذهب المسروق، ومراقبة أجور الصياغة لتفادي التلاعب، وضمان الشفافية في جميع عمليات التداول، لأن سوق الذهب مثل أي سوق تجاري آخر يحتاج إلى مراقبة وتنظيم لتفادي الفوضى.

نسبة مئوية

القاعدة الذهبية في عالم المصارف والنقد يقول الباحث تيشوري أنه يجب أن يكون هناك نسبة مئوية بين الرصيد الذهبي والأوراق المالية التي تصدرها الدولة، مشيراً إلى احتياطي الذهب 26 طناً من الذهب (وفق تصريح حاكم المصرف المركزي) وهو يغطي العملة الجديدة معينة للرصيد الذهبي مقابل الأوراق النقدية التي تصدرها الدولة.

إنشاء ضابطة

يؤكد تيشوري في حديثه بالتأكيد على دعم القرار الرامي لضبط سوق الذهب وورشات الصياغة، بالإضافة إلى مراقبة وتنظيم الباعة الصغار من بيع ذهب مغشوش، وأوضح أهمية إنشاء جهة ضابطة تتبع لهيئة المعادن الثمينة لتحقيق هذا الهدف.

وأضاف أن سوريا بحاجة لإنهاء حالة الفوضى التي تعيشها، سواء في سوق الذهب أو في الأوراق النقدية، في المرحلة الجديدة، مشيراً إلى أن الاقتصاد السوري يعاني من عدم الشفافية ووجود فساد وصفقات غير قانونية ولهذا السبب، يجب تنظيم الأسواق بشكل فعال ليشعر المواطنون بتأثير العملة الجديدة على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ودعا تيشوري إلى رفع الرواتب للعاملين في القطاع العام لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم ولتحقيق مقومات الحياة الكريمة.. وشدد على أهمية إدارة الاقتصاد الوطني، الذي يمتلك موارد حقيقية وكبيرة، من قبل أيدٍ خبيرة وطنية لتحقيق الاستقرار والتنمية الشاملة.

واخيراً

يؤكد أن قرار وزارة الاقتصاد لتنظيم سوق الذهب يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني، ويتزامن بشكل مثالي مع انطلاق العملة الجديدة، ما سينعكس إيجاباً على استقرار العملة وسير العمليات الاقتصادية في الأشهر القادمة.

«الرقابة المالية» يكشف فساداً في عقود المؤسسة العامة للإسكان بنحو 16 مليار ليرة

كشفت تحقيقات أجـراهـا الجهاز المركزي للرقابة المالية عن فساد مالي فـي المؤسسة الـعـامـة لـلإسـكـان زمن النظام البائد، بنحو 16 مليار ليرة سورية، وذلك في إطار جهوده المستمرة لحماية المال العام ومكافحة مظاهر الفساد في الجهات العامة.

أوضـح الجهاز الـمـركـزي فـي تصريح صحفي، أن التحقيقات أظـهـرت وجـود مخالفات بالعقود المبرمة لدى المؤسسة العامة للإسكان، لجهة صـرف فروقات أسعار بشكل مخالف للعقود والأنظمة والقوانين. وفي التفاصيل التي وردت ضمن تحقيق الجهاز التمهيدي بالقضية، ثبت قيام المؤسسة العامة للإسكان بصرف فـروقـات أسـعـار لمالكي شـركـة تعهد بناء متعلقة بتركيب مصاعد مخدمة لأبراج مشروع الادخار وسكن الشباب في محافظة اللاذقية، وضمن مشروع المجمع السكني الـتـجـاري على أرض المشفى العسكري ميسلون في محافظة حلب.

أظـهـرت التحقيقات قـيـام اللجنة الفنية ضمن المؤسسة باحتساب فروقات الأسعار بنسبة 100 بالمئة، كمبلغ مستحق للمتعهد، حيث قدر مفتشو الجهاز الأثر المالي لتلك المخالفات بخمسة عشر ملياراً و800 مليون ليرة سورية بكامل العقود لعامي 2021،2022، كما تم حسم 4 مليارات ليرة و800 مليون بعد استحقاقها من المتعهد والمطالبة بمبلغ 11 مليار ليرة سورية.

وحمّل مفتشو الجهاز، أعضاء لجنة فـروقـات الأسـعـار لـدى فـروع المؤسسة العامة للإسكان في كل من حلب واللاذقية مسؤولية الإهمال والتقصير بدراسة وتدقيق المحاضر المعدة من قبل لجان احتساب فروقات الأسعار وإلحاق الضرر بالمال العام، بما يخالف البنود العقدية وأحكام القوانين والأنظمة النافذة.

وألقى الجهاز الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتعهد، مطالباً المؤسسة بتحريك الدعوى المدنية ضد المسؤولين عن العطل والضرر الذي لحق بها.

العـدد 25 | السـنة الثانية | الأربعـاء 14 كانـون الثاني 2026 م

إيجارات المحال الباهظة تضطر التجار لرفع أسعار البضائع

الحرية – وليد الزعبي

تفاقمت إيجارات المحال التجارية إلى حد كبير في مدينة درعا، وأصبحت تشكل عبئاً كبيراً على السوق، حيث لا يستطيع كثيرون من التجار تحملها بالقياس إلى المردود المتحقق من عملهم، فيما اضطرارهم إلى رفع الأسعار وخاصة لبعض البضائع يضعف حركة المبيعات ويدفع بالمستهلك لخيارات أخرى، ويرى كثيرون أن انفلات إيجارات المحال التجارية ينبغي أن يخضع لضوابط ومعايير معينة، حيث يلاحظ أنها تقفز مرتفعة كل فترة بلا أي مبرر منطقي.

مرتفع جداً

وخلال جولة في أسواق مدينة درعا أشار صاحب محل ألبسة لـ"الحرية" إلى أنه يدفع إيجاراً شهرياً يبلغ ٥٠٠ دولار وهناك رسوم أخرى تترتب عليه للمالية والبلدية ناهيك بقيم الكهرباء والماء وأجور العمال، وبالنظر إلى الإيجار وحده فهو مرتفع جداً وبالكاد يمكن تحصيلة في ظل حركة الشراء المتوسطةباستثناء فترة المواسم مثل الأعياد حيث تنشط حركة المبيعات ويتحسن المردود.

فيما ذكر آخر أن لديه صالة كبيرة للألبسة ويدفع ٧٠٠ دولار إيجاراً لها في الشهر، لكن المالك أنذره بالإخلاء إذا لم يلتزم بدفع بدل إيجار جديد يبلغ ١٥٠٠ دولار، وهي قيمة مبالغ فيها جداً بل وخيالية بالقياس لظروف العمل الحالية، مبيناً أنه مضطر للإخلاء والبحث عن مكان آخر.

تتسبب بالفروقات

وبسؤال أحد باعة الألبسة عن سبب ارتفاع سعر قطع اللباس لديهم بالقياس إلى الأرياف، أوضح لـ"الحرية" أن إيجارات المحال في الأخيرة أقل كثيراً منها في مدينة درعا وهـذا ما يجعل هامش الربح معقولاً في محال الأرياف مهما تم تخفيضه، وأكد أن الفروقات تلاحظ حتى في مدينة درعا فمن يملك محلاً تجارياً ويـزاول العمل بنفسه ضمنه يمكنه المناورة بهامش الربح وتخفيضه إلى حدود يلمسها المستهلك وهي حالة لا شك تتسبب بجذب الزبائن إليه وفقدانها في المتاجر المستأجرة.

تفاوت ملحوظ

وعبر مستهلكون لـ"الحرية" عن ملاحظتهم بالفعل وجود تفاوت كبير بالأسعار بين مدينة درعا وباقي مدن وأرياف المحافظة، وخاصة بالنسبة للألبسة والأحذية حيث تصل الى الضعفين، وكذلك الأمر لمعروض العصرونيات، وبنسب أقل لجهة مواد محال السمانة حيث إن أسعارها مكشوفة ويتداولها الناس كثيراً ولا يمكن تجاوزها كثيراً، مثل السكر والأرز والدقيق والسمون والزيوت والمعلبات، باستثناء بعض المحال غير الشعبية ضمن عدد من الأحياء التي يرتادها الزبائن المقتدرون،لافتين إلى أن من لدية وسيلة تنقل خاصة يذهب للريف القريب لشراء بعض احتياجاته لكن من لا تتوفر لديه مضطر للشراء من المدينة.

عبء كبير

من جهته أمين سرّ غرفة تجارة وصناعة درعا محمد العمري أكـد في تصريح لـ"الحرية" أن إيـجارات مختلف الفعاليات التجارية المرتفعة أصبحت تشكل عبئاً كبيراً على التجار، وعائقاً رئيساً أمام من يرغبون العمل في المجال التجاري،لافتاً إلى أن ضغط الطلب على المحال التجارية بعد تحسن الظروف في عهد الإدارة الجديد لسوريا تسبب في ارتفاع الإيجارات، وخاصة أن الكثيرن ممن هجرهم النظام البائد بدؤوا يعودون ويريدون تأسيس أعمال يعيشون منها وفي مقدمتها الأعمال التجارية.

السوق المركزي

وعبّر العمري عن أمله في أن تتسارع وتيرة إعادة ترميم وتأهيل المحال ضمن السوق التجاري المركزي بحي المحطة في مدينة درعـا ، حيث إن أجـزاءً ليست بقليلة منه متضررة ولا تزال خارج الخدمة، وذلك في سبيل إتاحة أماكن تجارية إضافية للعمل وهي بأعداد كبيرة في هذا السوق، لعل ذلك يساهم في تخفيض قيمة الإيجارات والحد من حالات الاستغلال والتحكم الحاصلة بفرض إيجارات باهظة نتيجة ضغط الطلب.

استيراد الموز يبهج المستهلك ويسبب الخسائر للمزارعين..!

الحرية – وداد محفوض

تشهد أسـواق محافظة طرطوس انخفاضاً ملحوظاً في أسعار الموز، الذي كان يُعدُّ من الفواكه ذات التكلفة العالية، وقـد لاقـى اسـتحسـاناً كـبـيـراً مـن قبل المستهلكين، وأصبح في متناول فئات واسعة من المجتمع وصدمة للمزارعين الذين وقعوا مجدداً بالخسارة.

فـي جـولـة "الـحـريـة" عـلـى بعض الأسـواق المحلية، أكد سامر علي، صاحب محل خضر وفـواكـه في منطقة الـرادار بطرطوس، أن أسعار الموز شهدت انخفاضاً ملحوظاً مقارنة بفصل الصيف الماضي، حيث انخفض سعر الكيلو لأكثر من خمسة آلاف ليرة، ليصل سعر كيلو الموز البلدي إلى حوالي 7500–8500 ليرة، بينما تراوح سعر الموز المستورد بين 10 إلى 12 ألف ليرة، وأشار علي إلى أن الموز أصبح الآن السلعة الأكـثـر مبيعاً فـي محله، سـواء مـن قبل الأغنياء أو ذوي الدخل المحدود.

تكاليف كبيرة

هذا الانخفاض في أسعار الموز لم يخلُ من تحديات بالنسبة للمزارعين المحليين، إذ أشار المزارع يوسف حيدر إلى أن الإنتاج لهذا الموسم كان جيداً، ولكن فتح باب استيراد الموز من الخارج كان له تأثير سلبي على المزارعين المحليين، فقد أدى الاستيراد إلى انخفاض الأسعار بشكل غير متناسب مع تكاليف الإنتاج المرتفعة.

وبيّن حيدر أن كل نبتة من الموز تحتاج إلى ما يقارب الـ 50 ألف ليرة سورية سنوياً مـن الأنـواع المختلفة للسماد (السوبر فوسفات وسماد عالي مركز وكيس من السماد السّواد نوع الماعز)، هذا غير تكاليف التخمير لكل عبوة موز تصل إلى 9000 ليرة، كما تحتاج النبتة إلى رش المبيدات باستمرار، إضافة إلى أجور النقل واليد العاملة، وأنه بمحصلة التكاليف، فإن كل كيلو غرام من الموز يحتاج إلى أكثر من 8000 ليرة، أي بمعدل خسارة تصل إلى 3000 ليرة لكل كيلو، حيث يباع حالياً ب 5000 ليرة في سوق الجملة.

وأجمع كل من التقيناهم من مزارعي الموز على صعوبة التنافس مع الأسعار الرخيصة للـمـوز المـسـتـورد، مطالبين بضرورة الحد من استيراد الموز خلال بعض المواسم لضمان استدامة الإنتاج المحلي وتفادي الخسائر المالية للمزارعين.

تقييد الاستيراد

رئيس لجنة سوق هال طرطوس نزيه منصور أكد لـ "الحرية" أن الانخفاض الكبير في أسعار الموز يعود إلى زيادة كبيرة في المعروض من الموز المحلي والمستورد، وأن السوق أصبحت مشبعة بأنواع متعددة من الموز، بما في ذلك الموز المستورد من لبنان وتركيا، الذي يتمتع بتكاليف إنتاج أقل.

وأضاف منصور: إن الموز المستورد، مثل الموز الفلبيني، يُباع بسعر 8000 ليرة للكيلو، بينما يصل سعر الموز الصومالي إلى حوالي 9500 ليرة، أما الموز اللبناني فيتراوح سعره بين 7500 إلـى 8000 ليرة، بينما يباع الموز البلدي بسعر يتراوح بين 6000 إلى 7000 ليرة، موضحاً أن الموز المستورد لا يخضع للجمارك، مـا يسمح بانتشار كميات كبيرة منه في الأسواق، وما يؤثر سلباً على الأسعار المحلية.

وطالب منصور بضرورة تقييد استيراد الموز في بعض المواسم لضمان استقرار الأسعار والحفاظ على هامش ربح المزارع المحلي.

وأكد أن الحلول يجب أن تكون شاملة وتـراعـي مصالح جميع الأطـــراف، سـواء المنتجين أو المستهلكين، لضمان استدامة السوق المحلية وعدم تضرر المزارعين.

المدينة الصناعية في الشيخ نجار .. ركيزة التعافي الاقتصادي لحلب ومحرك أساسي للاقتصاد الوطني

الحرية – جهاد اصطيف

شكل العام الماضي محطة مفصلية في مسار تعافي المدينة الصناعية في الشيخ نجار بحلب، حيث رسخت المدينة موقعها كقاطرة حقيقية لإعادة تنشيط الاقتصاد الحلبي والسوري عموماً، في ظل مؤشرات متصاعدة على عودة الإنتاج، وتوسع الاستثمار، وارتفاع مستويات التشغيل، وتحسن البنية التحتية والخدمات.

وتعكس أرقـام الإنتاج والبناء والعمالة والخدمات حجم التحول الذي شهدته المدينة الصناعية، باعتبارها أحد أكبر التجمعات الصناعية في سوريا، وعنصراً محورياً في إعادة بناء القاعدة الإنتاجية الوطنية.

عودة الإنتاج وتوسع القاعدة الصناعية

وفي هذا السياق، أكد مدير المكتب الإعلامي في المدينة الصناعية بالشيخ نجار، عبد القادر عبد الحي خلال حديثه لصحيفتنا " الحرية" أن المدينة الصناعية شهدت خلال العام الماضي تطوراً لافتاً في مختلف القطاعات الصناعية، حيث دخلت نحو 546 منشأة مرحلة الإنتاج الفعلي على 588 مقسماً صناعياً، في مؤشر واضح على عودة الثقة بالبيئة الاستثمارية الصناعية في حلب.

وفي قطاع البناء، باشرت نحو 618 منشأة بأعمال الإنشاء، من بينها 273 منشأة جديدة أقيمت على 287 مقسماً، إضافة إلى ترميم وإعادة بناء 345 منشأة متضررة، ما يعكس حراكاً عمرانياً وصناعياً واسعاً داخل المدينة، وقد تجاوزت قيمة أعمال البناء والترميم نحو 12 مليون دولار، وهو رقم يحمل دلالات اقتصادية مهمة من حيث ضخ رؤوس الأموال وتحريك قطاعات الإنشاء والخدمات المرتبطة بها.

الاكتتاب على المقاسم .. مؤشر ثقة واستثمار طويل الأمد

وسجلت المدينة الصناعية إقبالاً لافتاً على الاكتتاب خـلال العام الماضي، حيث بلغ إجمالي عـدد طلبات الاكتتاب على المقاسم الصناعية نحو 2338 طلباً، بمساحة إجمالية تقارب 138 هكتاراً، وبقيمة مالية تجاوزت 50 مليون دولار.

ويبلغ مجموع المقاسم الصناعية في المدينة نحو 6048 مقسماً، تتوزع على قطاعات إنتاجية رئيسية، ما يعكس تنوعاً صناعياً يساهم في تحقيق قـدر أعلى من التوازن والاستقرار الاقتصادي، حيث يشكل القطاع النسيجي النسبة الأكبر بـ 30%، يليه القطاع الهندسي بـ 24%، ثم الكيماوي بـ 23%، والغذائي بـ 17%، إضافة إلى القطاعات الدوائية ومواد البناء والبرمجيات وشركات الشحن.

هذا التنوع يعزز من قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية احتياجات السوق الداخلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، فضلاً عن فتح آفاق مستقبلية للتصدير.

دعم حكومي للإنتاج عبر الإعفاءات الجمركية

وفي إطار دعم العملية الإنتاجية، يشير مدير المكتب الإعلامي إلى أن المدينة الصناعية منحت نحو 158 إعفاء جمركياً، شملت نحو 988 آلة خلال العام الماضي، ليرتفع إجمالي عدد الآلات المعفاة إلى 1283 آلة، بقيمة تقديرية تجاوزت 1.6 مليون دولار.

وتعد هذه الإعفاءات عاملاً أساسياً في تخفيف كلفة الإنتاج على الصناعيين، وتشجيع تحديث خطوط الإنتاج، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني، وهو ما ينعكس إيجاباً على الأسعار في السوق المحلية وعلى الميزان التجاري.

العمالة .. أثر اجتماعي واقتصادي مباشر

أحد أبرز مؤشرات التعافي تمثل في الارتفاع الكبير بعدد العاملين، حيث أوضح عبد الحليم أن عدد العاملين في مصانع المدينة الصناعية ارتفع بنسبة 54%، ليصل إلى 38,522 عاملاً، مقارنة بـ 25,123 عاملاً في العام 2024.

كما بلغ عـدد العاملين في مشاريع تشييد البناء وإعادة الإعمار داخل المدينة نحو 35,630 عاملاً، بزيادة تقدر بنحو 25% عن بداية العام الماضي.

ولا يقتصر أثر هذه الأرقـام على الجانب الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى البعد الاجتماعي، من خلال تأمين فرص عمل واسعة، وتحسين مستويات الدخل، والحد من البطالة، ودعم الاستقرار المجتمعي في حلب ومحيطها.

تحسن البنية التحتية والخدمات .. الكهرباء نموذجاً

وشهدت المدينة الصناعية تطوراً ملموساً في قطاع الطاقة، حيث ارتفعت الاستطاعة الكهربائية الاسمية من 100 ميغاواط في عام 2024 إلى 250 ميغاواطاً خلال العام الماضي، ما أسهم في تحسين استقرار العملية الإنتاجية وتغذية 154 منشأة صناعية جديدة بالكهرباء.

وتم تنفيذ 13مشروعاً خدمياً من أصل 22 مشروعاً في مجال الخدمات الهندسية، شملت تحسين شبكات الطرق، والصرف الصحي، والبنية التحتية الفنية، ما يعزز جاهزية المدينة لاستقبال المزيد من الاستثمارات.

الشيخ نجار .. أكثر من مدينة صناعية

لا تمثل المدينة الصناعية في الشيخ نجار مجرد تجمع للمعامل والمنشآت، بل تعد ركيزة استراتيجية لإعادة إحياء الدور الاقتصادي التاريخي لمدينة حلب، التي لطالما شكلت قلب الصناعة السورية ، وتنعكس آثار المدينة الصناعية بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني عبر، زيادة الإنتاج المحلي، ودعم الصادرات، و تقليص فاتورة الاستيراد، و تحريك سلاسل التوريد والخدمات، وتعزيز إيرادات الخزينة العامة.

كما تمتد آثارها غير المباشرة إلى قطاعات النقل، والتجارة، والخدمات، والتعليم المهني، ما يجعلها أحد المحركات الأساسية لإعادة بناء الاقتصاد السوري على أسس إنتاجية.

أخيراً

تدل المؤشرات المسجلة خلال العام الماضي إلى أن المدينة الصناعية في الشيخ نجار تسير بخطا ثابتة نحو استعادة دورها المحوري، ليس فقط كقاطرة لتعافي حلب، بل كأحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني السوري، في مرحلة تتطلب تعزيز الإنتاج، وتوسيع فرص العمل، وبناء قاعدة صناعية قادرة على الصمود والنمو.

370 طناً إنتاج المخابز يومياً في اللاذقية

الحرية– آلاء هشام عقدة

أكـد مـديـر فـرع الـمـخـابـز في محافظة اللاذقية، المهندس خالد زيدان، أن إنتاج المخابز في المحافظة وريفها يغطي الاحتياجات اليومية ، ما أسهم في تخفيف الازدحـام على المخابز ونقاط البيع.

وأوضـح زيـدان في تصريحه لـ " الحرية" أن الإنتاج الإجمالي اليومي يبلغ نحو 370 طناً من الخبز، أي ما يعادل 360,750 ربطة يومياً، موزعة بين المخابز الحكومية والسيادية التي يقدر إنتاجها بـ150 طناً يومياً، والمخابز الخاصة التي تنتج 220 طناً يومياً.

وأشـــار زيـــدان إلـــى بعض الصعوبات التي يتمثل أبرزها في تأخر الصيانات المتعهد بها لعدد من المخابز، مؤكداً أن المؤسسة تعمل على صيانة وترميم المخابز الحكومية وتحديث خطوط الإنتاج بالإضافة لاستبدال الآليات القديمة وتحسين البنية الفنية وإحـداث وتأهيل مخابز في عـدة مناطق بالمحافظة، ومتابعة جودة إنتاج الخبز عبر لجان مختصة وتجهيز تقرير يومي.

وشدد زيدان في ختام تصريحه عـلـى الـتـزام الـمـؤسـسـة بتأمين الخبز للمواطنين بالجودة والكمية المطلوبتين.

بلا مجاملات

غياب الصناعة التصديرية

عمران محفوض

يحق لنا السؤال عن أسباب غياب منتجات الصناعة التصديرية السورية عن الأسواق العالمية رغم الدعم الحكومي المميز لها.. مَنْ المسؤول عن هذا الغياب؟، هل المؤسسات العامة أو الشركات الخاصة..؟.

الأسواق الداخلية تكشف المستور، والإعلانات الطرقية والتلفزيونية توضح؛ أن هذه المنتجات لم تُصنع لغير السوري، وأن الصناعي لم يبدل ماهية إنتاجه منذ سنوات ألا وهي "النوعية مقابل الدخل"، مقدماً هدف البيع على جودة المنتجات، والتسويق الداخلي على التصدير.. ونردف بسؤال آخر، هل هذه الصناعة تستحق فعلياً الحمائية الشاملة، والدعم الحكومي الدائم ..؟.

دعم؛ أقل ما يمكن أن يُقال عنه "سخي" بعد إعفاء كامل مستوردات الآلات وخطوط الإنتاج الصناعية العائدة للمنشآت الاستثمارية من جميع الرسوم الجمركية والمالية والإضافات غير الجمركية، إضافة إلى منح إعفاء ضريبي دائم بنسبة ١٠٠% لمشاريع الإنتاج الزراعي والحيواني، وحوافز ضريبية للمشاريع الصناعية خارج المناطق التنموية المصدّرة لأكثر من ٥٠ % من إنتاجها .. إلخ.

ربما علينا تعداد جميع الميزات التي تضمنتها التشريعات السورية الصادرة بشأن دعم الصناعة، كي يصل القارئ إلى مقارنة منطقية بين حجم الدعم الحكومي ونوعية الإنتاج الصناعي الحالي، لكن المجال هنا لا يتسع لهذا العرض التشريعي، ولذلك اكتفينا بما نشر أعلاه، وهو كاف لإيضاح الصورة، وتكوين الفكرة حول مدى تراجع الصناعة، وتدني جودة منتجاتها.

والغريب في الأمر أنه رغم هذا الاستسهال الإنتاجي مازال "النّق" سيّد المشهد الصناعي الوطني لدرجة أصبحت معامل الصفيح تغطي ساحات المناطق والمدن الصناعية، والآلات المستعملة تدخل البلاد عوضاً عن الحديثة، والمواد الأولية "المهربة" بديل الخام المحلية أو المستوردة بشكل نظامي، والاعتماد على عمالة الأطفال لتدني أجورها، مقابل استبعاد اليد العاملة الخبيرة والمدربة.. فهل هذه حال صناعة تنشد التصدير وجذب الاستثمارات وإدخال العملة الصعبة إلى الخزينة العامة للدولة ..؟.

اليوم؛ علينا تغيير هذا النمط الصناعي المتخلف عن التكنولوجيا والحداثة ومتطلبات الجودة العالية، والتوجه مباشرة إلى إعادة هيكلة الصناعة الوطنية ليصبح إنتاجها موسوماً بالقيمة المضافة والمواصفات العالمية، مع تأكيد أهمية حماية الصناعة المحلية مرحلياً بالتوازي مع تعزيز قدرتها التنافسية، وتطوير بنيتها التحتية، وتحديث خطوط الإنتاج، وتدريب الكوادر البشرية، لأن هذا التطوير الصناعي لم يعد خياراً، بل ضرورة وطنية واقتصادية، وركيزة أساسية لعودة المنتج، الذي يستحق شعار "صنع في سوريا"، إلى الأسواق المحلية أولاً؛ والخارجية تالياً، وبعد ذلك فقط يمكن أن تصبح الصناعة هي "العمود الفقري" للاقتصاد الوطني، و"قاطرته" نحو النمو المستمر، والإنتاج النوعي الذي يحقق الاكتفاء الذاتي، ويفيض لأجل التصدير، فمستقبل سوريا يبدأ من حقولها ومصانعها، وعلى المنتجين جميعاً مسؤولية وطنية في بناء اقتصاد قوي ومستدام، وتعزيز سمعة المنتج السوري داخل البلاد وخارجها.

عودة أهالي حي الأشرفية للحي تبعث الأمل في أحياء حلب

الحرية – جهاد اصطيف

تسير أحياء الأشرفية والشيخ مقصود في مدينة حلب بخطى متسارعة نحو استعادة ملامح الحياة الطبيعية، في ظل تحسن ملحوظ في الواقع الخدمي وعودة تدريجية للكهرباء والحركة التجارية، ما انعكس إيجاباً على سكان هذه المناطق بعد سنوات من المعاناة.

في حي الأشرفية، يعمل الأهالي بأنفسهم على إصلاح كبلات ما يعرف بـ"الأمبيرات" لتأمين الكهرباء من المولدات، في محاولة لتجاوز النقص في التيار الكهربائي.

يقول أحمد اصطيف أحد سكان الحي وهو يشارك في أعمال الصيانة خلال لقاء مع صحيفة "الحرية": "نحن الآن نصلح الكابلات حتى نستطيع تشغيل المولدات وتأمين الكهرباء، مضيفاً اليوم أفضل من الأمس، متوقعاً أن تكون الأيام القادمة أفضل في تعبير يعكس حالة التفاؤل التي تسود بين السكان.

هذا التحسن في التغذية الكهربائية، ولو بشكل جزئي، أسهم في إعادة الحياة إلى الشوارع والأسواق، ويؤكد الأستاذ الجامعي في جامعة حلب الدكتور حسين العلي أن عودة الكهرباء كان لها دور محوري في تحسين الأوضاع العامة، موضحاً أن فتح المحال التجارية بشكل واسع وعودة الأهالي إلى منازلهم أعادا الحيوية إلى الأحياء، ويضيف إن الكهرباء ساعدت على خلق أجواء مناسبة، ومع عودة السكان بدأت الحركة تعود تدريجياً، وهذا مؤشر مهم على الاستقرار.

ولا يقتصر التحسن على الجوانب الخدمية فقط، بل يمتد إلى الشعور بالأمن والاستقرار، ومن هنا يرى الحاج عبد الله عجم وهو رجل مسن من أبناء الحي، أن الأهم من كل ما يجري هو عودة الأمن والأمان، معتبراً أن ذلك يشكل الأساس الحقيقي لأي تعافٍ.

ويضيف: حين يعود الأمان، يعود الأمل، نحن اليوم نرى بارقة أمل بغدٍ أفضل لأهالي الحي ولحلب كلها.

وفي إطار الجهود الرسمية الرامية إلى دعم هذا التحسن، أجرى نائب محافظ حلب فواز هلال، اليوم، جولة ميدانية شملت حيي الأشرفية والشيخ مقصود، بهدف تسريع وتيرة إعادة تفعيل الخدمات العامة وتحسين واقع البنية التحتية.

وشملت الجولة عدداً من المرافق الحيوية، من بينها مبنى البلدية ومرأب الآليات ومستودع الطحين في حي الشيخ مقصود، إضافة إلى بريد الاتصالات في حي الأشرفية، وعدد من المؤسسات الخدمية الأخرى، حيث اطلع على أوضاعها الفنية واللوجستية واحتياجاتها.

وأكد هلال خلال الجولة على ضرورة الإسراع في معالجة الملاحظات المطروحة من قبل الجهات الفنية والمواطنين، مشدداً على أن إعادة الخدمات الأساسية – من كهرباء ومياه واتصالات ونظافة وخدمات بلدية – تشكل أولوية قصوى في هذه المرحلة، لما لها من أثر مباشر على استقرار الأهالي وعودتهم إلى حياتهم الطبيعية.

ويأمل سكان الأشرفية والشيخ مقصود أن تتواصل هذه الجهود بوتيرة متصاعدة، بحيث تتحول المؤشرات الإيجابية الحالية إلى تعافٍ مستدام يعيد لهذه الأحياء دورها الحيوي في النسيج العمراني والاقتصادي لمدينة حلب، ويمنح أهلها فرصة حقيقية لبناء مستقبل أكثر استقراراً بعد سنوات من الصعوبات.

إعادة افتتاح سوق السمك في حي الرمل الجنوبي بعد الترميم والتأهيل

الحرية – نهلة أبو تك

أعادت محافظة اللاذقية اليوم افتتاح سوق السمك في حي الرمل الجنوبي، وذلك بعد الانتهاء من أعمال الترميم والتأهيل.

وشاركت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع منظمة الإسعاف الدولية ومجلس مدينة اللاذقية، في تنفيذ أعمال إعادة التأهيل، والتي شملت تحسين البنية التحتية للسوق وتجديد مرافقه، بما يضمن بيئة عمل مناسبة لباعة السمك وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

ويُعد سوق السمك في حي الرمل الجنوبي من المراكز التجارية الحيوية في مدينة اللاذقية، ويشكّل مصدر رزق لعدد من العاملين في مهنة صيد وبيع الأسماك، إضافة إلى دوره في تأمين احتياجات الأهالي من المنتجات السمكية.

وأكد رئيس الوحدات الإدارية في محافظة اللاذقية علي عاصي لـ"الحرية" أن إعادة افتتاح السوق تأتي ضمن خطة المحافظة لإعادة تأهيل المرافق الخدمية والتجارية، بما يسهم في دعم الاستقرار المعيشي وتنشيط الحركة الاقتصادية في الأحياء الشعبية.

تم الافتتاح بحضور محافظ اللاذقية محمد عثمان، وغونزالو فارغاس يوسا ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعدد من المسؤولين في المحافظة.

بهدف تسهيل عودة الأهالي إلى منازلهم

دخول أسطول من الآليات الخدمية لحيي الأشرفية والشيخ مقصود

الحرية – حسن العجيلي

يواصل مجلس مدينة حلب لليوم الخامس على التوالي تنفيذ أعمال واسعة لتأهيل وفتح الطرقات في أحياء الأشرفية وبني زيد والشيخ مقصود، إضافة إلى منطقة معامل الليرمون، والتي تضررت من جراء اعتداءات "قسد" ، وذلك بهدف تسهيل عودة الأهالي إلى منازلهم واستعادة الحياة الطبيعية في هذه المناطق بعد تحريرها من قبل الجيش العربي السوري.

المهندس معتز عبد الرزاق الحجي من مجلس مدينة حلب أوضح في تصريح لـ" الحرية " أن مجلس المدينة ومنذ اليوم الأول لإعلان تحرير هذه الأحياء، بدأ مباشرة بتنفيذ خطة خدمية طارئة شملت إدخال أسطول كبير من الآليات الثقيلة والخدمية، من تركسات وقلابات ورافعات طوارئ للعمل على إزالة الأنقاض والسواتر الترابية التي خلفتها اعتداءات وإجراءات " قسد "، إضافة إلى فتح المحاور الرئيسية والفرعية التي كانت مغلقة أو متضررة بشكل كبير.

وبيّن المهندس الحجي أن فرق مجلس المدينة تعمل على مدار الساعة ضمن حملة خدمية متكاملة، ركزت على ترحيل الأنقاض والقمامة إلى خارج الأحياء المتضررة، وتنفيذ حملات نظافة شاملة، بالتوازي مع تأهيل الطرقات والبنى الخدمية الأساسية، بما يضمن عودة آمنة وكريمة للأهالي إلى منازلهم.

وأكـد المهندس الحجي أن الجهود المستمرة في هـذه الأحياء المتضررة ومـن ضمنها إدخـال أسطول من الآليات الثقيلة الخدمية اليوم هدفها الأساسي إعادة هذه الأحياء إلى وضعها الطبيعي لتكون مستقرة ومتكاملة خدمياً كبقية أحياء مدينة حلب، مضيفاً أن العمل لا يقتصر على فتح الطرقات فقط، بل يشمل معالجة الأضـرار التي لحقت بالشوارع والأرصفة، وتنظيف الساحات العامة، وإزالة

المخلفات التي تشكل خطراً على السلامة العامة بالتعاون مع فرق الدفاع المدني بعد تأكد خلوها من أي مخلفات متفجرة من قبل فرق الهندسة في الجيش.

وأشـار المهندس الحجي إلى أن فتح الطرقات باتجاه معامل الليرمون وحي بني زيد يعد خطوة مهمة لإعادة الحركة الاقتصادية والخدمية إلـى هـذه المناطق، نظراً لأهميتها الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الواقع المعيشي للسكان ويسهم في تسريع وتيرة عودتهم.

وشـدد المهندس الحجي على أن مجلس المدينة مستمر باستكمال الأعمال الخدمية وفق الإمكانات المتاحة، بالتنسيق مع الجهات المعنية، لضمان تحسين الواقع الخدمي وتعزيز مقومات الاستقرار، بما يواكب تطلعات الأهالي ويعيد لهذه الأحياء دورها الحيوي ضمن النسيج العمراني والاجتماعي لمدينة حلب.

وفـي هـذا الإطـار عبر عـدد من الأهالي العائدين إلى أحيائهم عـن ارتياحهم لـلإجـراءات الخدمية المتخذة، مؤكدين أن هذه الأعمال تشكل رسالة طمأنة وتشجعهم على العودة والاستقرار، مشيرين إلى أن تحسن الواقع الخدمي ولا سيما فتح الطرقات وإزالة الأنقاض يشكل عاملاً أساسياً في إعادة الحياة إلى الأحياء المتضررة.

تصوير – صهيب عمراية

حملة «وفـاء الشام» للتبرع في مواجهـة النـزوح والشتاء القارس شمال سوريا

الحرية – بشرى سمير

فـي ظـل ظـروف إنـسـانـيـة بالغة القسوة، تعيش مجتمعات النازحين في شمال سوريا وضعاً مترديا يـزداد سوءاً مع حلول كل شتاء. وسط هذا المشهد الإنساني المؤلم، بـرزت مـبـادرات فردية وجماعية تسعى لتخفيف المعاناة، ومن أبـرزهـا حملة "وفاء الشام" فـي حي الميدان الدمشقي للتبرع للخيام التي تمثل استجابة عاجلة لاحتياجات أساسية للنازحين الذين يعيشون في مخيمات تفتقر لأدنى مقومات الحياة الكريمة.

26 مركزاً للتبرع

وبين الشاب بلال البني مسؤول في حملة "وفاء الشام لأهلنا في الخيام انه تم إطلاق الحملة من خلال التعاون مع مجموعة مـن الشباب فـي تنسيقيات الشام التابعين لتنسيقية الميدان وأحياء دمشق والبالغ عددها 10 تنسقيات مثل المزة ودمر والتضامن وان الهدف من الحملة هو التبرع لتأمين مـواد التدفئة والمستلزمات الأساسية لمخيمات الشمال السوري ولفت البني إلى أن الحملة جاءت استجابة لشتاء قاسٍ يفاقم معاناة آلاف العائلات في المخيمات وتسميتها بـ «وفاء

الشام لأهلنا في الخيام» كان تعبيراً عن التضامن والوفاء لتضحيات أبناء الشمال ولكون أهل الشام أهل الكرم والنخوة وأشار البني انه تم إحداث 26 مركزاً لجمع التبرعات فـي دمشق وسيتم إيصالها وتسليمها باليد و مباشرة إلى العائلات المحتاجة في الشمال وأضاف البني أنه تم تمديد الحملة يومين إضافيين نتيجة الإقبال الكبير من الأهالي للتبرع

وأشار الشاب احمد احمد من تنسيقية التضامن إلى أن هناك 30 شاباً قائمين على الحملة لأصحاب خبرة ذوي خبرة سابقة في العمل الميداني والتنظيمي وتم اعتماد نقاط جمع في أحياء دمشق ونقل المواد ضمن قافلة واحدة إلى الشمال السوري وأضـاف أن الـمـسـاعـدات الـتـي ستقدم تشمل مواد التدفئة، أدوات التدفئة حرامات وألبسة جديدة حصراً سيتم تسيير القافلة نحو مخيمات الشمال علماً أن العمل تم بالتعاون مع فريق ملهم التطوعي وتم وضع خيمة في مركز الميدان للتعبير على الظروف القاسية التي يعيشها النازحون في الشمال وطبعاً هناك نية لإقامتها في مختلف المحافظات

ظروف قاسية

ولابد من الإشارة إلى ما تشهده مناطق شمال سوريا من ظروف صعبة حيث يقيم مئات الآلاف من السوريين في مخيمات عشوائية تفتقر للبنية التحتية الأساسية. مع حلول فصل الشتاء، تتفاقم المعاناة بسبب الأمـطـار الغزيرة والـريـاح الشديدة والـبـرد الـقـارس الـذي يجتاح المنطقة، ما يحول الخيام البالية إلى أماكن غير صالحة للسكن، ويـعـرض حياة النازحين، خاصة الأطفال وكبار السن، لأخطار صحية كبيرة.

أزمة النزوح

وفي أزمة النزوح، تتحول الخيمة من مجرد مـأوى مؤقت إلـى فضاء للحياة بكامل تفاصيلها. فهي مكان للنوم والـطـهـو والـجـلـوس، وهـي الـمـدرسـة والملعب للأطفال، وهي الملاذ الوحيد من برد الشتاء وحر الصيف. لذلك فإن توفير خيام مناسبة يعني الحفاظ على إنسانية النازحين وظروف معيشية أقل قسوة.

الحرية
العدد 25 | السنة الثانية | الأربعاء 14 كانون الثاني 2026 م

الأمطار الغزيرة ترفع نسب تخزين سدود اللاذقية

الحرية – آلاء هشام عقدة

تشهد محافظة اللاذقية تحسناً ملحوظاً في واقعها المائي عقب الهطولات المطرية الأخيرة، ما انعكس إيجاباً على مخزون السدود ودورها في دعم الزراعة وتأمين مياه الشرب، ضمن منظومة مائية متكاملة تشرف عليها مديرية الموارد المائية.

مدير الموارد المائية في اللاذقية المهندس محمود القدار بيّن في تصريحه لصحيفة "الحرية" أن المديرية تشرف على منظومة مائية متكاملة تضم أربعة عشر سداً عاملاً، بسعة تخزينية إجمالية تبلغ نحو 366 مليوناً و450 ألف متر مكعب، مشيراً إلى أنها تشكل ركيزة أساسية في تأمين المياه للزراعة والشرب، ودعم الاستقرار المائي في المحافظة.

وأضاف أن سد مشقيتا يعد أحد أهم السدود في اللاذقية، لما يتمتع به من طاقة تخزينية كبيرة تصل إلى 210 ملايين متر مكعب، تسهم في ري ما يقارب 21 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، فضلاً عن دوره الحيوي في تأمين مياه الشرب عبر محطة التصفية الجديدة.

وأوضح القدار أنه مع الأمطار الغزيرة التي شهدتها المحافظة خلال الشهر الفائت، عادت الأنهار المغذية لتبث الحياة في بحيرات السدود، فارتفع الوارد المائي بشكل ملحوظ، وانعكس ذلك زيادة في نسب التخزين، التي بلغت 30.35% بعد أن كانت لا تتجاوز 20% في نهاية موسم الري، في مشهد يحمل بشائر الخير بموسم مائي أكثر وفرة واستقراراً.

الأمطار تقارب ثلاثة أضعاف هاطل العام الماضي وترفع مساحات القمح في درعا

الحرية – وليد الزعبي

أوضح مدير زراعة درعا المهندس عاهد الزعبي أن كمية الأمطار الهاطلة ارتفعت بشكل كبير نتيجة المنخفضات الجوية شديدة الفعالية المتتالية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، فيما كانت فترات التوقف بين تلك المنخفضات فرصة لتمكين المزارعين من زراعة أراضيهم بالمحاصيل الشتوية وعلى رأسها محصول القمح الاستراتيجي.

وبيّن الزعبي في تصريح لـ"لحرية" أن إجمالي الأمطار الهاطلة حتى تاريخه في منطقة الشجرة 300 مم ومنطقة نوى 225 مم وفي جاسم وتل شهاب 179 مم وطفس 147.5 والمسيفرة 172 وبصرى 165.5 والشيخ مسكين 146 وإزرع 143 مم، وبشكل عام فإن الأمطار كانت شاملة ومبشرة على مستوى المحافظة، ومعدل المتوسط المطري للمحافظة حتى تاريخه بلغ 179.3% وهو يزيد نحو الضعفين عن المقابل في الفترة المماثلة من موسم شتاء العام الماضي، حيث لم يتعدَّ معدل المتوسط خلاله 67.1% ،فيما شكل مجموع الأمطار الهاطلة للموسم الحالي بالنسبة للمعدل السنوي للمحافظة 55.5% .

ولجهة المساحات المزروعة بالمحاصيل الشتوية ذكر مدير الزراعة أنها ارتفعت بشكل ملحوظ إثر الهطولات الغزيرة، وقد وصلت المساحة المزروعة بالقمح المروي حتى تاريخه إلى 5186 هكتاراً بنسبة تنفيذ 52% من المخطط البالغ 9950 هكتاراً، فيما بلغ المنفذ من القمح البعل 43414 هكتاراً بنسبة ٥٠٪ من المخطط، أما المنفذ من الشعير فبلغ 23360 هكتاراً بنسبة ٥٧٪ من المخطط، ولجهة البقوليات الغذائية المروية فبلغت المساحة المزروعة ٩٣٣ هكتاراً بنسبة تنفيذ ٢٣٣٪ والبقوليات البعل بلغت مساحتها ٣٣٩,٥ هكتاراً بنسبة تنفيذ ١٩٪ من المخطط.

لافتا إلى أن زراعة محصول القمح لا تزال مستمرة على أمل أن تحقق المساحة المخططة أو ما يزيد عليها وخاصة بالنسبة للمساحات المروي، موضحاً أنه في حال استمرت الهطولات المطرية على مدى الموسم وفي الفترات المؤاتية لريات المحاصيل الشتوية فإن الغلة- إن شاء الله- ستكون وافرة بعد الحصاد.

«كهرباء اللاذقية» ..

من إدارة الأزمة إلى إستراتيجية الاستدامة

الحرية – لوريس عمران:

أكد مدير عام الشركة العامة لكهرباء اللاذقية المهندس محمد الحكيم أن المحافظة تشهد خلال فصل الشتاء الحالي تحسناً كبيراً وملموساً في واقع التغذية الكهربائية، حيث نجحت الشركة في الوصول بساعات الوصل إلى أكثر من ١٢ ساعة يومياً، مبيناً أن هذا التطور الإيجابي جاء نتيجة وصول الغاز الأردني إلى محطات التوليد، ما انعكس بشكل مباشر على استقرار الإنتاج وزيادة حصة المحافظة من الطاقة.

تأهيل الشبكات القديمة

وأوضح الحكيم لصحيفة "الحرية" أن هذا الاستقرار في ساعات التغذية ترافقه جهود ميدانية استثنائية تبذلها ورشات الشركة التي تعمل على مدار الساعة، وذلك لمواكبة حجم الأعطال الفنية الناجمة عن الظروف الجوية السائدة، مبيناً أن العواصف والأمطار الغزيرة التي شهدتها المنطقة أدت إلى تضرر أجزاء من الشبكات الهوائية والأرضية بالإضافة إلى تأثر بعض أبراج التوتر المتوسط والمنخفض، وهو ما يتم التعامل معه فوراً لضمان عدم انقطاع الخدمة لفترات طويلة.

وفي السياق نفسه أشار المدير العام إلى أن طواقم الشركة لا تكتفي بالإصلاحات الطارئة، بل تواصل تنفيذ خطة شاملة لتطوير وتأهيل الشبكات القديمة والمهترئة في مختلف مناطق المحافظة، لافتاً إلى أن هذه الأعمال تهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز موثوقية الشبكة وضمان استقرارها الفني بعيداً عن الهدر أو الانقطاعات المتكررة، بما يضمن جودة الخدمة الكهربائية المقدمة للمشتركين.

تحسين مستوى الخدمة

وأكد الحكيم أن الشركة العامة لكهرباء محافظة اللاذقية تسخر كافة إمكاناتها البشرية والفنية لضمان استمرارية التغذية وتجاوز التحديات المناخية الصعبة.

وشدد الحكيم على أن الأولوية القصوى تكمن في الحفاظ على هذا التحسن المحقق وتحسين مستوى الخدمة في جميع المدن والقرى التابعة للمحافظة.

إجراءات وقائية للحد من انتشار مرض الحمى القلاعية بين قطيع الأبقار بطرطوس

الحرية – رفاه نيوف

ظهرت بعض الإصابات بمرض الحمى القلاعية التي تصيب قطيع الأبقار في بعض قرى محافظة طرطوس.

مدير الزراعة بطرطوس الدكتور محمد عدنان أحمد أكد لـ "الحرية"أن الوضع الصحي للقطيع جيد، وجميع الحالات التي ظهرت في المحافظة وتم التأكد من إصابتها قد شفيت.

وأشار إلى أن بعض الحالات لموجودة في المحافظة حالياً، ما زالت في طور الاشتباه لا التأكيد، وإن التأكيد يحتاج التحاليل في المختبرات، مع العلم أن دائرة الصحة والإنتاج الحيواني تقوم بسحب عينات وإرسالها إلى المخابر المختصة بدمشق.

وأشار أحمد إلى أن المديرية اتخذت العديد من الإجراءات الوقائية للحد من انتشار مرض الحمى القلاعية، وحماية الأبقارمن الإصابة، من خلال منع نقل الحيوانات ضمن المحافظة، ما عدا المخصصة للذبح.. وتنقل تحت إشراف طبي، كما تم منع إدخال الحيوانات إلى محافظة طرطوس مالم تكن مرفقة بشهادة نقل صحية.

وفي حال حدوث إصابة تم التوجيه بحجر الحيوانات المصابة وتحسين وضع تعليقة، وإعطائها رافعات المناعة والفيتامينات والمصادات الحيوية، للوقاية من العدوى، كما تم توزيع بعض الأدوية الرافعة المناعة على بعض المربين الذين ظهر عند قطيعهم اشتباه بحدوث إصابة.

وبين أحمد أنه وضمن خطة التلقيح تم تنفيذ حملة تحصين وقائية ضد المرض، استهدفت المناطق الحدودية مع لبنان والمحافظات الأخرى وبلغت نسبة التغطية ٩٨ ٪. وتقوم دائرة الصحة والإنتاج الحيواني بمتابعة الوضع الصحي لقطيع الثروة الحيوانية من خلال الفنيين البيطريين في الوحدات الإرشادية في كافة أرجاء المحافظة.

بسبب الجفاف وارتفاع التكاليف وضعف القدرة الشرائية..

ركـود في سـوق الزيـت بريف حلب

الحرية – خضر الجاسم

يعد موسم الزيتون في منبج وريفها هذا العام أحد أكثر المواسم قسوة منذ عقود، بفعل اجتماع عوامل الجفاف وتراجع معدلات الهطل المطري وارتفاع كلفة الزراعة والإنتاج، وسط غياب شبه كامل للدعم المقدم للمزارعين، ما انعكس مباشرة على حركة السوق وأدخل تجارة زيت الزيتون في حالة ركود شبه تامة.

وتُعد مدينة منبج؛ الواقعة في ريف حلب الشرقي من أبرز المناطق الشهيرة بزراعة الأشجار المثمرة، وعلى رأسها؛ شجرة الزيتون بصنفيها الخلخالي والزياتي ويحظيان بالانتشار الأوسع، إلى جانب أصناف أخرى مثل: الصوراني والجلط.

مزارعون وتجار أكدوا لـصحيفتنا "الحرية" أن ما كان يُعدّ لعقود عماد الأمن الغذائي ومصدراً رئيسياً لدخل آلاف الأسر في منبج وريفها، بات اليوم موسماً خاسراً يتهدد استمرارية هذه الزراعة، بعد أن تراجعت كميات الإنتاج في بعض المعاصر إلى عُشر ما كانت عليه سابقاً، وانكمشت حركة السوق إلى حدود غير مسبوقة، بين مياه جوفية تستعصي على المتناول، وتكاليف متصاعدة، وتصدير متوقف، وقوة شرائية منهكة جعلت زيت الزيتون يغيب عن موائد كثير من السكان.

ارتفاع الكلفة الزراعية

وأفاد عماد العقيلي مـزارع وصاحب معصرة خلال تصريح خاص لصحيفتنا "الحرية" بأن منبج والمناطق المجاورة لم تشهد موسماً بهذه القسوة منذ 25 عاماً. مرجحاً أن السبب الرئيس لتراجع الإنتاج يعود إلى حالة الجفاف الحادة ونقص الرعاية بالأشجار نتيجة الأوضاع المادية المتعثرة للمزارعين.

وأشار العقيلي إلى أزمة المياه الجوفية باتت تشكل عائقاً كبيراً، حيث أصبحت الآبار على أعماق بعيدة جداً، ما رفع كلفة حفر وتجهيز البئر الواحدة إلى نحو 5 آلاف دولار حالياً، شاملةً الغطاسات والمعدات اللازمة، وهو ما يتجاوز قدرة معظم المزارعين.

وأوضـح أن شجر الزيتون يحتاج إلـى سقاية دوريـة بمعدل مرة واحدة شهرياً على أقل تقدير لضمان جودة المحصول، وهو أمر بات صعب التحقيق في ظل التكاليف الراهنة، ناهيك بضعف جودة الأدوية والمبيدات المتوفرة غير الفعالة؛ حيث يضطر المـزارع لمضاعفة الكمية المستخدمة لضمان الحصول على نتيجة ملموسة.

وحسب العقيلي، فكلفة (البخة) الواحدة للهكتار الواحد، تصل إلى نحو 100 دولار، تشمل ثمن الأدوية وأجور الـرشّ، علماً أن الموسم يتطلب دورتين من الـرش في الشهرين الرابع والعاشر، وهو ما يثقل كاهل الفلاح في ظل غياب أي دعم أو تشجيع للقطاع الزراعي.

وكشف العقيلي عن مفارقة صادمة في أرقام العصر؛ فبينما كانت المعصرة الواحدة تعصر سابقاً ما بين 500 – 1500 طن من الزيت، تراجعت إنتاجية بعض المعاصر التي يبلغ عددها 25 معصرة- ومنها معصرته الشخصية – من 1000 طن في المواسم الماضية إلى نحو 150 طناً فقط هذا العام. وفي ختام حديثه، أكد عماد العقيلي أن هذا الفارق الهائل يعكس عمق الأزمة التي يعيشها الموسم الحالي، والتي تأثرت بشكل مباشر باختلالات العرض والطلب وضعف القوة الشرائية، ما جعل الزيتون يبتعد عن موائد الكثيرين نتيجة ظروف الناس المادية الصعبة.

ركود تجاري حاد

من جانبه، أكد سامي الشحاذة "تاجر ومزارع يمتلك أربعة هكتارات من شجر الزيتون"، أن التكاليف الباهظة التي يتكبدها الفلاح من فلاحة وسقاية عبر الصهاريج وأعمال الكساح والمبيدات، باتت تلتهم المردود المادي بالكامل، لدرجة أنها قد لا تغطي أجور العاملات اللاتي يقمن بجني المحصول.

وأرجـع الشحاذة إلـى أن تذبذب الأسـعار من خلال افتتاح الموسم بسعر 100 دولار للتنكة الواحدة، ليتراوح لاحقاً بين 70 -80 دولاراً تبعاً لآليات العرض والطلب؛ برغم التوقعات السابقة بوصول السعر إلى 120 دولاراً، إلا أن حالة الركود محلياً حالت دون ذلك، وأدت إلى شلل شبه تام في الحركة التجارية نتيجة الظروف الميدانية المتقلبة.

ووفقاً للتاجر، فـإن الزيت السوري يواجه منافسة عالمية شرسة، لا سيما من الزيت التونسي الذي يحظى بطلب دولـي واسـع، في ظل غياب الشركات التجارية السورية المعنية بالترويج للمنتج الوطني في الخارج.

وأشار الشحاذة بلغة الأرقام عن حجم التراجع الحاد في السوق؛ فنشاطه التجاري انحدر من تداول 600 تنكة يومياً في السابق إلى شـراء 25 تنكة فقط حالياً يتم تصريفها على مدار أسبوع كامل.

وأضاف أن المناطق المحاذية لخطوط المواجهة مع قوات سوريا الديمقراطية، والممتدة على سرير نهر الفرات، من سد تشرين وصولاً إلى مناطق عين العرب، تعد الخزان الاستراتيجي الأغنى بالزيتون لاعتمادها على مياه النهر في السقاية. واختتم التاجر الشحاذة حديثه بضرورة تبني جملة من الإجراءات الإسعافية لدعم القطاع، منها تأمين المحروقات والأدوية الزراعية وتقديم القروض الحسنة وتوزيع الشتول، لضمان استمرار الفلاح في أرضه وحماية ما تبقى من هذه الثروة الوطنية.

السماد العضوي بديلاً عن الكيميائي في السويداء

الحرية – طلال الكفيري

يبدو أن الارتفاع المستمر والمتلاحق لأسعار الأسمدة الكيميائية، والتي باتت تفوق المقدرة الشرائية للفلاحين، دفـعـت القسم الأكـبـر مـن مـزارعـي الأشـجـار المثمرة والمحاصيل الحقلية في السويداء، للبحث عن البديل الأخف وطأة على جيوبهم، فكانت وجهتهم شراء الأسمدة العضوية من مربي المواشي بأسعار مقبولة، بغية تسميد أراضيهم.

عدد من الفلاحين أكدوا لـ"الحرية" أنه مع وصول سعر الطن الواحد من سماد اليوريا إلى نحو 10 ملايين ليرة في السوق المحلية، ناهيك عن عدم توزيعها إليهم بالوقت الملائم للتسميد، فلم يكن أمامهم سوى شطب السماد الكيميائي من "قاموسهم" الزراعي وبالتالي استبداله بالسماد العضوي المتوفر بشكلٍ كبير عند مربي المواشي، وبأسعار مقبولة فسعر المتر المكعب الواحد لا يتجاوز سقف مبيعه 1.5 مليون ليرة، ومع ذلك يبقى أوفر على الجيوب من أسعار الأسمدة الكيمائية.

فعلى سبيل المثال كـل شجرة تحتاج من السماد العضوي إلى 10كغ، وكل دونم يضم 20 شجرة، عدا عن ذلك فكل متر مكعب يُسمد 3 دونمات تقريباً، عدا عن ذلك فتسميد الأراضي بهذا السماد بكل تأكيد سيزيد من المردودية الإنتاجية للأشجار المثمرة وللمحاصيل الحقلية على حد سواء، كما سيُسهم إلى حدٍ كبير بالتعويض عن احتياج الأراضي الزراعية إلى الأسمدة الكيمائية، أضف إلى ذلك فهو يصلح لكافة المزروعات

الخبير بالشؤون الزراعية في السويداء زهير السعدي أوضح لـ" الحرية" أن السماد العضوي متوفر بشكل كبير، فأغلب المزارعين هم بالأصل مربو مواشي، لذلك لا حاجة لهم لشراء الأسمدة الكيميائية، التي ارتفعت أسعارها وبات من المحال شراؤها،

ولفت السعدي إلـى أن السماد العضوي مثله مثل السماد الكيميائي له أهمية للأراضي الزراعية لغناه بالعناصر العضوية المغذية للمزروعات "الآزوت والفوسفور" ، أضف إلى ذلك فالسماد العضوي يُسهم في التخفيف من صلابة التربة، لافتاً إلى أن استخدام هذه الأسمدة آمن، وليس له أي تأثيرات سلبية على الأراضي أو المحاصيل.

الحرية
العدد 25 | السنة الثانية | الأربعاء 14 كانون الثاني 2026 م

اللاذقية تستنفر جهودها لمواجهة الفيضانات وحماية المواطنين

الحرية – نهلة أبو تك

شهدت محافظة اللاذقية هذا الموسم هطولات مطرية غزيرة تبشر بتحسن المخزون المائي، لكن السيول المصاحبة تسببت في تشكل تجمعات مائية على الطرقات الرئيسة والفرعية، استجابت الجهات المعنية بسرعة، مستنفرة كافة فرق الطوارئ والدفاع المدني لضمان سلامة المواطنين والممتلكات.

وقامت الفرق الميدانية بفتح مجاري التصريف وتسليك الاختناقات في الأحياء السكنية، مع متابعة تنظيف وتعزيل الأنهار والسواقي لضمان انسياب المياه بكفاءة. وتعد هذه الأعمال جزءاً من برنامج الصيانة الدورية الذي يهدف إلى رفع الرسوبيات والحفاظ على البنية التحتية المائية.

وأكد مدير الطوارئ والكوارث عبد الكافي كيال لـ" الحرية" ، أن السيول أدت إلى تشكل واحات مائية على أوتوستراد M4 حلب – اللاذقية، ما عرقل حركة السير مؤقتاً، مشيراً إلى تدخل الفرق لشفط المياه وفتح الممرات فوراً، وحذر كيال السائقين من الانزلاقات والمياه المتجمعة، داعياً الجميع إلى الالتزام بإرشادات السلامة المرورية والتعاون المجتمعي لتقليل المخاطر.

وتشمل خطة المحافظة لمواجهة الأمطار الغزيرة مراقبة الأنهار والسواقي، وتنظيف ممرات المياه، وصيانة العبارات والمجاري الصغيرة والكبيرة، إلى جانب تواصل دائم مع الجهات المعنية وتوجيه الإرشادات اللازمة للمواطنين، لضمان انسياب المياه وتحقيق السلامة العامة في كافة أنحاء المحافظة.

عودة الخبز والاستقرار الخدمي إلى الأشرفية والشيخ مقصود وبني زيد في حلب

الحرية – جهاد اصطيف

باشرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب، بالتعاون مع الجهات المعنية، تنفيذ خطة إسعافية لإعادة تشغيل الأفران وتأمين مادة الخبز، بالتزامن مع عودة آلاف الأهالي إلى منازلهم بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها أحياء الأشرفية والشيخ مقصود وبني زيد بحلب، في خطوة تعكس عودة الحياة تدريجياً إلى تلك الأحياء.

في هذا الإطار، أجرى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب إبراهيم البليخ، جولة تفقدية على عدد من الأفران في حيي الشيخ مقصود والأشرفية، بهدف الاطلاع على واقع العمل وضمان انتظام وصول مستلزمات الإنتاج الأساسية من طحين وخميرة ومازوت، بما يكفل استمرارية إنتاج الخبز دون انقطاع.

وأكد البليخ في تصريح لصحيفة "الحرية" "أن قرار محافظة حلب بدخول المؤسسات الحكومية إلى هذه الأحياء شكل نقطة تحول في إعادة الاستقرار الخدمي، حيث بدأت المديرية منذ اللحظة الأولى لتحرير حيي الأشرفية وبني زيد وتباعاً في حي الشيخ مقصود، بالعمل على تزويد الأفران بكافة المواد التشغيلية اللازمة لإعادتها إلى الخدمة الفعلية خدمة للمواطنين.

وأوضح أن أحد الأفران تم افتتاحه بشكل فوري، وجرى توزيع مادة الخبز مجاناً للأهالي المتواجدين في مراكز الإيواء المؤقتة، في خطوة إنسانية تهدف إلى تخفيف الأعباء عن الأسر المتضررة، مؤكداً أن الوضع العام بات مستقراً وأن الخدمات الأساسية آخذة بالتحسن.

وفي السياق ذاته، نفذ مدير المخابز والأفران في حلب يوسف خطاب، جولة ميدانية شملت عدداً من الأفران في منطقتي الأشرفية والشيخ مقصود، وذلك عقب استلامها ووضعها تحت الإشراف المباشر، للاطلاع على واقع الإنتاج وجودة الرغيف وضمان التزام الأفران بالمعايير المعتمدة، بما يضمن وصول خبز جيد النوعية إلى المواطنين بشكل منتظم.

وتأتي هذه الجولات ضمن خطة أوسع تنفذها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع فرع المؤسسة العامة للمخازن، حيث شملت زيارة وتقييم عدد من الأفران في الأحياء التي كانت تدار سابقاً من قبل تنظيم " قسد "، وذلك في إطار التحضيرات الجارية لإدخالها ضمن منظومة الإشراف الرسمي للدولة وتوحيد آليات العمل فيها.

وهدفت هذه الإجراءات إلى التأكد من الجاهزية الفنية والتنظيمية للأفران، وإعادة ضبط عملية الإنتاج والتوزيع بما يحقق العدالة في وصول مادة الخبز، ويمنع أي خلل أو انقطاع قد يؤثر على حياة المواطنين اليومية.

وينعكس هذا التحرك الخدمي بشكل مباشر على سكان الأشرفية والشيخ مقصود وبني زيد، الذين بدأوا بالعودة إلى منازلهم بعد فترة وجيزة من النزوح، حيث يشكل توفر الخبز أحد أبرز مؤشرات عودة الاستقرار وطمأنة الأهالي إلى أن مؤسسات الدولة حاضرة لتأمين احتياجاتهم الأساسية.

وأكدت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن هذه الخطوة هي جزء من خطة متكاملة لإعادة تفعيل القطاعات الخدمية في تلك الأحياء، وتعزيز الرقابة على الأفران، بما يضمن استقرار إنتاج مادة الخبز واستمرار تأمينها بشكل منتظم لجميع المواطنين، تمهيداً لعودة الحياة الطبيعية بشكل كامل إلى هذه المناطق.

وفي سياق مواز، باشرت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حلب عبر دوريات التموين، اليوم ،بالدخول إلى المناطق المحررة حديثاً من تنظيم " قسد "، في إطار جهودها لإعادة تفعيل الدور الرقابي وتنظيم الحركة التجارية وضبط الأسواق.

ونفذت الدوريات جولات توعوية ميدانية شملت الأسواق والمحال التجارية، هدفت إلى توعية أصحاب الفعاليات الاقتصادية بضرورة الالتزام بالأسعار المحددة، ووضع اللوائح السعرية بشكل واضح، والتقيد بالأنظمة والقوانين التموينية النافذة، بما يضمن عدم الوقوع في المخالفات التموينية.

وأشارت المديرية إلى أن المرحلة القادمة ستشهد تكثيفاً للجولات الرقابية واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين، بما يحقق العدالة في السوق ويحمي حقوق المستهلك ويعزز استقرار الأوضاع المعيشية في تلك الأحياء.

منظمة «نعمة» تخطط لترميم 685 منزلاً في ريف اللاذقية

الحرية – سراب علي

بعد سنوات من الغياب في قلب ريف اللاذقية الجبلي، حيث خلفت سنوات الحرب أثراً بالغاً في الحجر والبشر، وعلى مدى الأشهر الماضية،

نفذت منظمة "نعمة" مشروعاً استهدف إعادة الحياة إلى مئات المنازل، في ثلاث مناطق جبلية في ريف اللاذقية (الحفة، جبل الأكراد، جبل التركمان) ،والتي تمثل ملاذاً منتظراً لنفس العدد من العائلات المشتتة في المخيمات.

وأوضح مدير المنظمة، لـ"الحرية" سمير شريقي أن المشروع تجاوز مفهوم الترميم السطحي ليشمل تأهيلاً شاملاً يلامس حاجات الحياة الأساسية.

واشار إلى أنه بلغ عدد العائلات المستفيدة في المناطق الثلاث 685 عائلة، حيث تم ترميم جميع المنازل المذكورة في المشروع ، وشملت أعمال الترميم المنفذة توفير الأبواب والنوافذ، وإعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء الداخلية في كل منزل، بالإضافة إلى أعمال البيتون (الإسمنت) اللازمة لتقوية الهيكل وضمان السكن الآمن، مشيراً إلى أن اللمسات الأخيرة جارية على أن يتم تسليم المنازل لأصحابها خلال أيام.

وأكد شريقي أن الهدف من هذا المشروع هو إعادة أهلنا النازحين في المخيمات إلى قراهم وبلداتهم وأراضيهم، لإعادة استقرارهم في حياة كريمة، و محاولة لاستدراك أحد أكثر الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح تدميراً، وهو انقطاع الإنسان عن جذوره ومصدر عيشه ونسيج مجتمعه المحلي.

ولفت مدير المنظمة إلى أنه في خط موازٍ، تعمل المنظمة على إعادة الحياة إلى البنى التحتية الحيوية للمجتمع، فبالإضافة إلى مشروع المنازل، تقوم المنظمة حالياً بترميم وتأهيل مستوصف القساطل ليعود نقطة للرعاية الصحية الأولية، ومدرسة المارونيات، مدرسة عين الغزال، ومدرسة اليونسية لاستقبال الطلاب مجدداً وحماية مستقبلهم من الضياع، بالاضافة إلى إعادة بناء مسجد قرية المريج باعتباره ليس مكاناً للعبادة فحسب بل مركز اجتماعي يجمع الشمل.

مجلس مدينة دير الزور يطلق حملة لتنظيم الشوارع وإزالة الإشغالات العشوائية

الحرية – عثمان الخلف

نفّذ مجلس مدينة دير الزور، بالتعاون مع قوى الأمن العام، اليوم حملة ميدانية في شارع الوادي بمدينة دير الزور لضبط مخالفات المحال التجارية وإزالة الإشغالات العشوائية.

وأكد رئيس مجلس المدينة المهندس ماجد حطّاب لـ الحرية أن الحملة أسفرت عن تنظيم ضبوط قانونية بحق المخالفين، ومصادرة عددٍ من الطاولات الحديدية المنتشرة عشوائياً في الشارع، وذلك في إطار جهود تنظيم الأسواق وتعزيز النظام العام، وبدأت الحملة في قلب المدينة، حي الجورة ، وستتابع عملها لردع تجاوزات كهذه تضر بحركة المرور وتشوه مظهر المدينة العام.

وجرى في وقتٍ سابق تشميع وإغلاق 30 خاناً كانت تحوي مسروقات من أثاث منزلي ومواد كهربائية وسواها من ممتلكات ، منذ أيام النظام البائد ، فيما عُرف حينها بـ" التعفيش " ، مُبيناً أن المجلس يُتابع بشكل يومي ضبط مخالفات الإشغال المُنتشرة.

وأضاف : " كما تواصل ورشات العمل بمجلس المدينة بالتعاون مع الجهات الخدميّة ترحيل الأنقاض وفتح الشوارع ، وفق الإمكانات المتوافرة على هذا الصعيد، وشملت الأعمال حي الحويقة، وقسماً من أحياء الشيخ ياسين والحميدية والعمال، وذلك خلال الفترة الماضية " ، لافتاً إلى أن حجم الدمار بفعل آلة النظام البائد العسكريّة كان كبيراً ، لاسيما في الأحياء السكنيّة الداخليّة والشرقيّة.

وعلى الصعيد الفني فيما خص واقع شبكة الصرف الصحي أوضح حطاب أنه جرى تأهيل واستبدال قرابة 1500 م ، فيما الجزء الأكبر لا يُمكن إصلاحه بأي حال ، بالنظر لتهالكه، وهو الجزء الأكبر من الشبكة، و يحتاج الاستبدال بالكامل، مُبيناً كذلك أن ورشات الصيانة قامت بإصلاح الآليات المُتضررة، وهي القابلة للإصلاح بحدود 15 آليّة ، وتلقى المجلس دعماً من المحافظة بآليات للنظافة من سيارات ضاغطة و4 جرارات.

مُشيراً إلى حملات العناية بالجزر الوسطيّة وإعادة تأهيلها عبر زراعة 1500 شتلة، وتمكنا من تجاوز الصعوبات التي تواجه شعبة النظافة، فبعد أن كانت هنالك ورديـة واحـدة فقط من عمال النظافة تُغطي أحياء المدينة ، وصلنا لتفعيل 3 ورديات تعمل على مدار اليوم ، مؤكداً وجود تعاون مع المنظمات الدوليّة الناشطة في المحافظة بملف تأهيل المنازل المُتضررة في الأحياء المُدمرة ، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، و أوكسفام ومنظمة ADRA .

وكان مجلس مدينة ديرالزور أطلق منذ أيام حملة نظافة شاملة وإزالة أنقاض الحرب في عددٍ من الأحياء .

نافذة للمحرر

تحري الأخطاء

وليد الزعبي

تتداول الأوساط الاجتماعية أحياناً أحاديث عن احتمالات حدوث خطأ طبي مع هذا المريض أو ذاك، سواء في التشخيص ووصف العلاج، أو بسبب إجراء عمل جراحي غير ناجح أو نتيجة ضعف المتابعة الواجبة بعد الجراحة، والمحصلة حدوث مضاعفات قد تؤدي لتدهور حالة المريض بدلاً من تحسنها.

ومن المحتمل أن ينجم جزء من خطأ التشخيص والعلاج بالدواء أو بالجراحة، عن عدم دقة التحاليل المخبرية وتقارير توصيف الحالة من خلال الصور الشعاعية، أو على خلفية ضعف تقارير الاستشارات القلبية والعصبية وغيرها وإهمال القصة المرضية للحالة.

أيضاً قد تحدث أخطاء أثناء تدبير الحالات الإسعافية، حيث يجتهد بعض الأطباء المقيمين وحتى الممرضين بإجراءات غير صحيحة، وخاصة في حال لم يوجد على الفور الطبيب الاختصاصي الذي يفترض أن يقف على الحالة منذ وصولها ويوجه بكيفية تدبيرها حسب الأصول.

المفارقة أنه لا يتم التوقف عند الأخطاء الطبية المحتملة، وتكاد تمر وكأن شيئاً لم يحدث حتى وإن نتجت عنها الوفاة، وما يثبت من أخطاء ينحصر في معظمه بحالات معينة كنسيان قطعة شاش أو أداة في جوف المريض بعد الجراحة، حيث تظهر أعراض غريبة غير متوقعة على المريض وعند التصوير يتم اكتشافها.

وحتى لو قدمت شكوى إثر الشك بحدوث خطأ مع بعض الحالات، فإن اللجان التي تنظر بالشكوى مشكلة من الأطباء، وهم في الأغلب يعزون السبب للاختلاطات المرافقة للعلاج أو الجراحة، ونادراً ما أدانوا أقرانهم، وهنا لا بد من إيجاد آلية معينة لضبط الأخطاء الطبية والمحاسبة عليها، ما يفضي بالنتيجة إلى الارتقاء بالأداء الطبي والحرص على اتخاذ الإجراءات والتدابير العلاجية وفق الأصول، والتقليل قدر الإمكان من حدوث الأخطاء لما فيه مصلحة المرضى.

«كهرباء حلب» تباشر بأعمال تأهيل الشبكات المتضررة في حي الشيخ مقصود

الحرية – مصطفى الرستم

باشرت ورشات عمل الصيانة في الشركة العامة للكهرباء بأعمال تأهيل الشبكة المتضررة في حي الشيخ مقصود، نتيجة اعتداء عناصر "قسد".

وأكد المهندس محمد عبد القادر رئيس دائرة الطوارئ في شركة حلب لـ"الحرية" التقدم بالأعمال في تأهيل الشبكة وإصلاحها لتكون جاهزة بأسرع وقت ممكن. وبين المهندس عبد القادر أن حجم الأضرار هائل ويقدر بين 60 إلى 70 بالمئة، منوها بأن الشركة تعمل بوتيرة عالية لتأمين التيار الكهربائي بأسرع وقت في أحياء الشيخ مقصود والأشرفية والشقيف وبني زيد، وتأمين التغذية بشكل تدريجي، مؤكداً وجود خلل بشبكات التوتر العالي.

وبيّن رئيس دائرة الطوارئ أنه مع انتهاء ورشات الصيانة سيتاح تأمين التيار الكهربائي للأحياء بشكل تدريجي مع جهود مستمرة على مدار اليوم.

«شؤون اللاذقية» توضح آليات دعم مخيمات النازحين وتجنب الازدواجية في المساعدات

الحرية – سراب علي

كشف مدير الشؤون الاجتماعية والعمل في محافظة اللاذقية محمود حاج إبراهيم عن خطة عمل متكاملة وتدابير منظمة تنفذها المديرية لتقديم الدعم للأهالي في المخيمات والتجمعات السكنية الأكثر تضرراً، بالتعاون والتنسيق المباشر مع الجمعيات الخيرية والأهلية في المحافظة.

وأوضح حاج إبراهيم في حديث لـ "الحرية" أن المديرية تعمل وفق خطة استجابة إنسانية متكاملة تقوم على أساس التقييم الدوري والميداني المباشر للاحتياجات، بالاعتماد على مكاتب المناطق واللجان المحلية، ما يسمح بإعداد قوائم احتياج دقيقة ومحدثة، وأكد أن هذا المنهج يضمن توجيه المساعدات إلى الشرائح الأشد ضعفاً، وفق معايير العدالة والشفافية.

وفيما يخص آلية التعاون والتنسيق مع الجمعيات الخيرية المحلية والمنظمات الإنسانية الناشطة، بيّن حاج إبراهيم أن هناك عدة محاور أساسية للتنسيق من خلال اعتماد خطط توزيع موحدة ومشتركة، تمنع الازدواجية يتم الاتفاق عليها مسبقاً، لضمان عدم ترك أي عائلة خارج نطاق الدعم وشمول جميع المستفيدين، بالإضافة إلى ذلك تقوم المديرية بتزويد الشركاء في العمل الإغاثي بقوائم المستفيدين المعتمدة رسمياً، وتحديد المناطق ذات الأولوية، وكذلك المتابعة الميدانية والإشراف على عمليات التوزيع الميدانية التي تنفذها الجمعيات، لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

وأشار مدير الشؤون إلى التواصل المستمر عبر عقد اجتماعات تنسيقية دورية، لتبادل البيانات وتحديث أولويات التدخل، ومناقشة أي تحديات أو ثغرات ومعالجتها بشكل جماعي.

ولفت حاج إبراهيم إلى أن المديرية تحرص على توثيق كل الأنشطة الإغاثية والإجراءات سعياً لتحقيق أعلى معايير النزاهة والمساءلة، وتعزيز ثقة المجتمع المحلي والجهات الداعمة بجدوى وآليات العمل الإنساني المنظم في المحافظة.

الحرية
العدد 25 | السنة الثانية | الأربعاء 14 كانون الثاني 2026 م

إجمالي التعهدات 34,35 مليون دولار..

«أبشري حوران» تُفصح عن تفاصيل مشاريعها

الحرية – عمار الصبح

أصدرت حملة "أبشري حوران" التنموية، تقريراً مفصلاً أفصحت فيه عن إنجازات الحملة وبياناتها المالية، وإحصاءات حول التعهدات المالية ونسب التحصيل، وقيمة المشاريع المنفذة في محافظة درعا حتى نهاية عام 2025.

وأكد المهندس مهند الجهماني مدير مشاريع الحملة، أن التعهدات الثابتة بعد التدقيق بلغت حوالي 34 مليوناً و349 ألف دولار، وتم تحصيل ما نسبته 17% منها فقط، كاشفاً عن وجود عجز مالي بنسبة 38% من قيمة المشاريع المنفذة حتى نهاية 2025.

توزع المشاريع على القطاعات

وكشف المهندس الجهماني في تصريحات صحفية، أنه جرى تنفيذ مشاريع بقيمة 7,8 ملايين دولار في قطاعات التعليم والصحة والمياه حتى نهاية 2025، مشيراً إلى أن قطاع التعليم استحوذ على النصيب الأكبر، حيث قاربت قيمة المشاريع المنفذة 3 ملايين و956 ألف دولار.

وشكلت 53% من قيمة المشاريع المنفذة، وتضمنت ترميم 205 مدارس وبناء 4 مدارس جديدة، وتصنيع 5300 مقعد خشبي تم توزيعها على مناطق درعا.

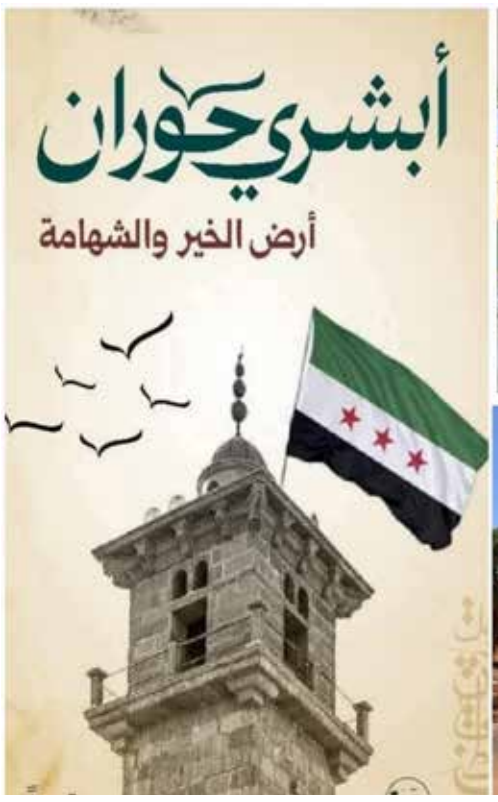

تنفيذ مشاريع بقيمة 7,8 ملايين دولار.. 53% منها للتعليم

وبلغت قيمة المشاريع المنفذة في قطاع الصحة حسب مدير الحملة، مليونين و305 آلاف دولار، وشكلت 23% من قيمة المشاريع المنفذة، وشملت ترميم 6 أقسام في مشفى درعا الوطني والعيادات الشاملة، وترميم 8 مراكز طبية في مناطق درعا، وشراء 5 سيارات إسعاف والتعاقد لشراء أجهزة صحية.

وأوضح الجهماني أن الحملة نفذت مشاريع في قطاع المياه بقيمة قاربت مليوناً و567 ألف دولار، وشكلت 11% من قيمة المشاريع المنفذة، وشملت حفر وتعميق 66 بئراً وشراء 94 محركاً وغاطسة لتعزيز ضخ مياه الشرب.

وأوضح الجهماني أن تنفيذ المشاريع تم حسب تسلسل الأولوية ولم يتم توزيعها حسب المناطق، مشيراً إلى أن بعض المانحين اختاروا تنفيذ مشاريعهم تحت إشراف إدارة الحملة، وتعهدوا بتنفيذ مشاريع بحوالي 4 ملايين دولار، وقد تم إنجاز 13% منها، فيما لا يزال 80% منها قيد الإنجاز، ولم يبدأ تنفيذ 7% من المشاريع بعد.

وبيّن أن تعهدات مشاريع المنظمات بلغت 2,2 مليون دولار، تم إنجاز 20% منها ولا يزال 27% قيد الإنجاز، فيما لم تبدأ بعد 53% من المشاريع.

وقال الجهماني إنه جرى استلام 28% من قيمة التبرع الذي قدمه رجل الأعمال موفق قداح الحاصل على درع الحملة وذلك حتى نهاية 2025، مؤكداً أنه يجري التواصل معه لاستلام دفعات من تبرعه خلال جدول زمني يلبي احتياجات القطاعات المستهدفة.

وفيما يتعلق بتبرع وزارة المالية، بيّن مدير المشاريع، أنه من المقرر أن تضيف الوزارة تبرعها إلى موازنة 2026، لتمويل مشاريع في قطاعات الحملة.

واختتم الجهماني حديثه بالقول "إن دراسات احتياجات قطاعات الحملة أظهرت احتياجاً أكبر، ونواجه تحديات في تحصيل التعهدات لسدها"، مؤكداً استمرار التواصل مع أصحاب التعهدات لتذليل عقبات التحويل وتحصيل التبرعات لسد الاحتياجات.

ارتفاع أسعار الألبسة في اللاذقية مع تراجع القدرة الشرائية

الحرية – آلاء هشام عقدة

تشهد أسواق الألبسة في مدينة اللاذقية ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار الألبسة الشتوية، ما انعكس بشكل مباشر على قدرة المواطنين الشرائية، الأمرالذي يثير تساؤلات حول آليات التسعير ومدى انسجامها مع واقع الدخل المعيشي. إذ سجلت أسعار الألبسة في أسواق اللاذقية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، مع تفاوت واضح في الأسعار تبعاً لجودة القطعة ونوع القماش وتكاليف الإنتاج والعلامة التجارية.

وفي هذا السياق، أوضح بسيم القصير رئيس جمعية الخياطة والألبسة الجاهزة لـ"الحرية" أن أسعار الألبسة حالياً مرتفعة، وكان من المفترض أن تشهد انخفاضاً مقارنة بالفترة السابقة.

وبيّن القصير أن التباين في الأسعار بين متجر وآخر سببه أن السوق مفتوح ويخضع لمبدأ المنافسة، حيث يتم تحديد السعر وفق جودة القطعة، ويضع التاجر نسبة الربح التي يراها مناسبة، فيما يبقى المواطن حراً في اختيار ما يتلاءم مع قدرته المادية، سواء كان المنتج منخفض السعر أو مرتفع السعر.

وأشار القصير إلى أن الألبسة باعتبارها صناعة وطنية يفترض أن تكون أقل كلفة وأرخص سعراً، لافتاً إلى أن بعض المنتجات تُطرح في السوق بأسعار لا تتناسب مع تكلفتها الفعلية.

وضرب مثالاً على ذلك ببيجاما نسائية من ثلاث قطع، تُباع بسعر مرتفع رغم أن تكلفتها الإجمالية لا تتجاوز 15 دولاراً، تشمل القماش وأجور الخياطة والتطريز والطباعة.

كما أكد رئيس جمعية الخياطة والألبسة الجاهزة أن الرقابة التموينية على سوق الألبسة فعالة في حال ورود شكوى تتعلق بجودة المنتج.

وفيما يخص واقع الخياطة، بيّن القصير أن أسعار الأقمشة انخفضت نتيجة تحسن قيمة الليرة، في حين بقيت أجور الخياطة مستقرة.

أما عن أوضاع العاملين في هذا القطاع ومشكلاتهم، فأوضح القصير أن الورش والمعامل الصغيرة خرجت من دائرة المنافسة، ما دفع العديد من العمال للالتحاق بالورش والمعامل الكبيرة، مؤكداً أن المنتج الصغير لم يعد قادراً على الصمود أمام المنتجين الكبار.

واعتبر أن حركة السوق حالياً مقبولة، وأن القوة الشرائية تصنف فوق المتوسطة، مبيناً أن تحسن واقع الكهرباء وتوافرها بشكل أفضل، ساهم في تسهيل عمل أصحاب المحال، في مقابل استمرار ارتفاع أجارات المحال والضرائب، مطالباً بوجود خبير مهنة ضمن كل قطاع ضريبي، يرافق اللجان المالية لتقدير ضريبة عادلة تتناسب مع طبيعة العمل.

في المقابل عبّر عدد من المواطنين الذين التقتهم "الحرية" في أسواق اللاذقية عن رأيهم في أسعار الألبسة، معتبرين أنها لا تتناسب مع الدخل الحالي، وذكرت عايدة أن أسعار الألبسة النسائية باتت مرهقة، حيث يتراوح سعر البيجاما النسائية بين 250 – 500 ألف ليرة، والبلوزة بين 200 – 350 ألفاً، والبنطال بين 200 – 400 ألف، والجاكيت النسائي بين 300 -500 ألف ليرة، ما يشكل تقريباً ثلث الراتب.

بدورها أكدت ليلى، وهي أم لثلاثة أطفال أن ألبسة الأطفال تشكل عبئاً كبيراً على الأسر، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، موضحة أن سعر البلوزة الولادي يتراوح بين 150 – 275 ألف ليرة، والجاكيت بين 400 -500 ألف، والحذاء بين 175 -250 ألفاً، فيما يتراوح سعر البنطال بين 125 و250 ألف ليرة.

معالجة جدية

بين واقع سوق مفتوح، وشكاوى مواطنين يرزحون تحت ضغط المعيشة، يبقى ملف أسعار الألبسة في اللاذقية بحاجة إلى معالجة جدية، توازن بين كلفة الإنتاج وهوامش الربح من جهة، وحماية المستهلك وتعزيز قدرته الشرائية من جهة أخرى.

تأهيل مشاريع الري المدمرة أولوية استثمارية في حماة..

«الطاقــة» تدعم التنفيذ السريع لخدمة القطاع الزراعي

الحرية – رحاب الإبراهيم

تضررت بنية الموارد المائية في مدينة حماة على نحو كبير خلال سنوات الحرب، لذلك بُدئ بعد التحرير بوضع خطة من أجل إعادة تأهيل وصيانة المشاريع المدمرة، على نحو يضمن تحسين كفاءة هذه الموارد وتأدية مهامها كما يخطط بهدف تحسين القطاع الزراعي، وتحقيق الإنتاجية المطلوبة على الفلاحين والاقتصاد المحلي خاصة أن مدينة حماة زراعية بامتياز.

وفي هذا الصدد، عقد اجتماع في محافظة حماة ترأسه وزير الطاقة بحضور محافظ حماة ومديري الجهات المعنية بهدف تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية وتحسين كفاءة الموارد المائية، وقد تواصلت "الحرية" مع مدير الموارد المائية في حماة المهندس رياض عبيد لمعرفة تفاصيل هذا الاجتماع وما خلص إليه وخاصة أن الاجتماع تزامن مع هطولات مطرية غزيرة انهت ظاهرة الجفاف عبر الإعلان عن امتلاء السدود وجريان الأنهار، ما يضع الجهات المعنية في مدينة حماة أمام تحدٍ كبير وخاصة أن السدود وشبكات وأقنيةَ الري لا تزال متضررة وتحتاج إلى عمليات صيانة وتأهيل حتى تتمكن من إيصال المياه بكفاءة عالية إلى المحاصيل الزراعية دون هدر للمياه، التي

يجب إدارتها واستثمارها بطرق ذكية لضمان المحافظة عليها وسقاية المحاصيل الزراعية حسب احتياجاتها.

تأهيل المشاريع المدمرة..

مدير الموارد المائية في حماة بين أن الاجتماع المنعقد في المحافظة برئاسة وزير الطاقة، نوقش فيه الخطة الاستثمارية لعام 2026 التي تتضمن إعادة صيانة وتأهيل غالبية المشاريع المدمرة الخارجة عن الاستثمار مثل محطات الضخ والسدود ومشاريع الري لتحسين الواقع الزراعي لمختلف مناطق المحافظة من خلال تأمين مياه الري التي يتم تخزينها شتاء في السدود واستخدامها صيفاً لسقاية المحاصيل الزراعية.

ولفت إلى أن مديرية الموارد المائية في حماة من خلال مركزيها في الغاب والسليمة تتولى إدارة الموارد المائية في المحافظة والإشراف على تنفيذ واستثمار المنشآت المائية من سدود وشبكات ري وتنظيم استثمار المياه السطحية والجوفية ومراقبتها كماً ونوعاً والحد من التلوث، وتحقيق هذه المهام يحتاج الى تعاون جهات عديدة من بينها وزارة الطاقة، التي وعدت بتقديم كل ما يلزم لتنفيذ الخطة الموضوعة والتعاون في تحقيق الأهداف المطلوبة الرامية إلى تحسين الأداء والنهوض بالواقع الزراعي والاقتصادي المدينة وتحقيق التنمية المستدامة.

دعم مادي

وحول الاحتياجات المطلوبة من وزارة الطاقة أكد المهندس عبيد أنها تتركز على الدعم المادي وتحسين الواقع المعاشي وتأهيل كوادر العاملين لحسن الإدارة وجودة العمل على كل الصعد، إضافة الى المساهمة في تأمين مجموعة من الآليات الهندسية المتنوعة الضرورية لاستثمار المشاريع وتطوير وتحديث منظومات المراقبة للسدود المهمة مثل سد الرستن ومحردة وأفاميا، متضمنة الإدارة عن بعد وأخذ القرارات في الوقت المناسب.

رغم نقص الكادر الفني والإداري ..

«نقل القنيطرة» تنجز أكثر من 8000 معاملة

الحرية – ممدوح عوض

كشف مدير نقل القنيطرة المهندس زهير الصلاح في تصريح لصحيفة " الحرية " أن المديرية أعادت تفعيل عملها بوتيرة عالية خلال النصف الثاني من عام 2025 ومطلع العام الحالي بعد توقف استمر لعدة أشهر بعد سقوط النظام البائد.

مبيناً أن إجمالي المعاملات التي أنجزتها المديرية بعد التحرير بلغ 8334 معاملة متنوعة، حيث تم إنجاز 1608 معاملات تجديد رخصة مركبة و 1152 معاملة نقل ملكية (بيع – شراء)، بينما تم إنجاز 8 معاملات نقل ملكية (ورثة) و741 معاملة تسجيل مركبة مسجلة (تجربة)، وإحالة 17 معاملة للتأكد من صحتها إلى فرع الشرطة المدنية، و 5 معاملات إيقاف مركبة (تغيير فئة) عن السير، وإنجاز 754 بيان قيد مركبة و42 معاملة مطابقة وكالة على الحاسب و18 معاملة مطابقة حكم قضائي و14 معاملة فك إشارة عن مركبة و7 معاملات فك رهن و58 معاملة وضع إشارة على مركبة.

وأوضح الصلاح أن المديرية قامت بإنجاز 116 معاملة تبديل فني

للمركبات (محرك – كبين – لون – دق أرقام)، بينما تم إنجاز 1106 معاملة فحص فني دوري للمركبات و1728 معاملة فحص فني للمركبات (فراغ – تبديل لوحات) قبل إلغائه في الشهر الماضي.

وأشار مدير النقل إلى أن مجموع المركبات المسجلة في مديرية النقل في محافظة القنيطرة بلغ 24177 مركبة بجميع فئاتها، بينما المسجل منها بالفئة الخاصة بلغ 19632 مركبة بما فيها الدراجات النارية والجرارات الزراعية، والمركبات المسجلة بالفئة العامة بلغ 2575 مركبة، فيما بلغ عدد المركبات الحكومية 1730مركبة .

ولفت الصلاح إلى المعوقات والصعوبات التي تعانيها المديرية في إنجاز أعمالها والمتمثلة بقلة الكادر الفني والإداري، مشيراً إلى وجود مهندس فني واحد في المديرية للقيام بأعمال الكشف والفحص الفني للآليات، مطالباً برفد المديرية بكادر إداري وفني لسد النقص الحاصل في عدد العاملين في المديرية .

تعافٍ في نشاط المنطقة الصناعيّة بديرالزور..

و 424 محلاً وورشة تُزاول نشاطها فيها

الحرية – عثمان الخلف

تشهدُ المنطقة الصناعيّة بديرالزور تعافياً ملحوظاً، مع عودة العديد من محال وورش المنطقة للعمل، بعد إعادة تأهيلها، الأمر الذي يُسهمُ في توفير الكثير من الخدمات للأهالي، وتنشيط سوق العمل على مختلف الصعد ذات الصلة.

عضو المكتب التنفيذي في محافظة ديرالزور، عن قطاع التجارة والاقتصاد، عدنان الدخيل أشار في تصريح لـ"الحرية" إلى أنه ومنذ انتصار الثورة وتحرير المحافظة، جرت عملية إحصاء شاملة للمحال والورش في تلك المنطقة، حيث وصلت أعدادها إلى 424 محلاً وورشة لمختلف الصناعات الخفيفة، من تصليح سيارات ومُختلف الآليات، إلى المخارط، إضافة لمعمل لتصنيع مادة الثلج، وكل هذه الفعاليات تزاول عملها بشكلٍ يومي في المنطقة.

وأضاف: " نتيجة الشراكة والتنسيق مع المنظمات الدوليّة الناشطة في المحافظة، تمت إعادة ترميم وتأهيل 65 محلاً، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ، خلال العام الفائت 2025، كما جرى الاكتتاب لإعادة ترميم وتأهيل 75 محلاً، بتمويل ودعم من قبل فرع الهلال الأحمر في دير الزور.

عددٌ من أصحاب المحال والورش الصناعيّة ثمّنوا خطوات إعادة الحياة لنشاطاتهم في المنطقة، والتي توقفت خلال سنوات الحرب، الأمر الذي أفقدهم مصادر قوتهم، ناهيك عما لحقتها من أضرار، وما تعرضوا له من عمليات سطو وسرقة على مُعداتهم ومحتويات مواقع عملهم.

شاكين في الوقت نفسه بعض المُنغصات التي لا تزال تُشكل عائقاً أمام مزاولتهم لأعمالهم، مُتمنين من الجهات المعنيّة بالمحافظة، المبادرة لحلها.

بدايات متواضعة تحتاج المزيد من التطوير..

تقنية الخلايا الجذعية في سوريا بين العلم والقانون

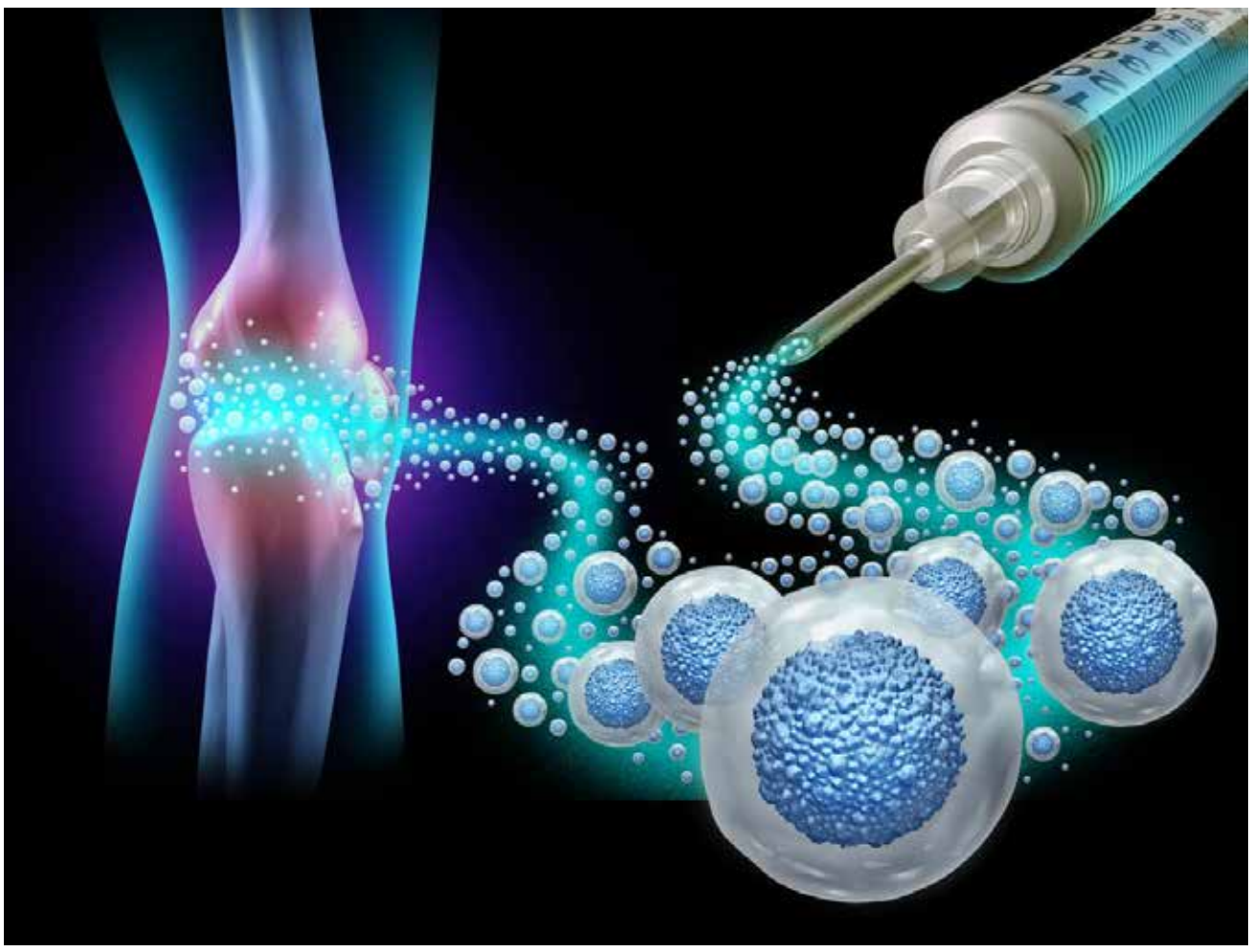

الحرية – بشرى سمير

حظيت تقنية العلاج باستخدام الخلايا الجذعية على اهتمام العلماء والباحثين في السنوات القليلة الماضية، وعدّها البعض ثورة علاجية كبيرة تنبع من جسد الإنسان نفسه لمعالجة عدد من الاضطرابات الصحية ومنها الأمراض المستعصية مثل السرطانات.

ويُعد نقي العظام مصنع الجسم الدموي، ومركزاً حيوياً للخلايا الجذعية المكونة للدم ومن المعروف خطورة هذا النوع من الأمراض وعلاجاته دقيقة وتتطلب بنية تحتية طبية متطورة ، وسوريا ليست بمنأى عن الثورة العلمية هذه، ورغم التحديات خطت خطوات عدة في هذا المجال للنهوض بعلاج الأمراض الدموية والسرطانية في المستقبل.

وفي هذا السياق تحدث الدكتور سلمان البقاعي اختصاصي أمراض الدم للحرية معرّفا الخلايا الجذعية، وموضحاً أنها خلايا غير متخصصة لديها القدرة على التحول إلى أنواع مختلفة من الخلايا في الجسم، ولها قدرة على الانقسام والتجدد الذاتي.

تُصنف إلى نوعين رئيسيين: الخلايا الجذعية الجنينية (المستخلصة من الأجنة) والخلايا الجذعية البالغة (الموجودة في أنسجة البالغين مثل نخاع العظم والدم). في السنوات الأخيرة، ظهر نوع ثالث هو الخلايا الجذعية المحفزة التي يتم إعادة برمجتها من خلايا بالغة.

وعن تطبيقات الخلايا الجذعية يقول البقاعي إنها واسعة وتشمل علاج الأمراض المستعصية مثل السرطان، السكري، أمراض القلب، وأمراض الجهاز العصبي، بالإضافة إلى استخدامها في أبحاث تطوير الأدوية ودراسة تطور الأمراض.

مبيناً أنه تم إنشاء أول مركز متخصص لزرع الخلايا الجذعية للأطفال في سوريا بدمشق، وذلك يُعد إنجازاً طبياً هاماً يهدف لعلاج أمراض مستعصية خاصة السرطانات، تم افتتاحه في 2021، ما سمح بتخزين هذه الخلايا لاستخدامها مستقبلاً من قبل الطفل أو أفراد عائلته.

كما استخدمت الخلايا الجذعية الذاتية (المأخوذة من المريض نفسه) في علاج تقرحات القدم السكرية وبعض حالات الحروق و أمراض الدم الوراثية، مثل التلاسيميا في حالات محدودة معدل النجاح لأنواع مختلفة من زراعة نخاع العظم.

معدلات النجاح

وعن معدلات النجاح، بين البقاعي أنها تختلف في كل نوع من أنواع زراعة نخاع العظم لذا يجب أن يكون لديك فهم كامل لهذه الأنواع ومعدلات نجاحها قبل الخضوع لعملية زراعة نخاع العظم، مثلاً في الأمراض غير السرطانية، تتراوح معدلات نجاح زراعة نخاع العظم الخيفي مع متبرع ذي صلة من 70% إلى 90%، وبقصد بزراعة النخاع الخيفي (أو زرع الخلايا الجذعية الخيفية) وهو إجراء طبي يُستخدم لعلاج أمراض الدم والسرطانات، ويتضمن استبدال نخاع عظم المريض التالف بخلايا جذعية سليمة من متبرع آخر، سواء كان قريبًا أو غريبًا، بعد تدمير نخاع المريض القديم بالكيماوي/الإشعاعي، ما يسمح للجسم بإنتاج خلايا دم جديدة صحية وربما مهاجمة الخلايا السرطانية في حين قد تتراوح معدلات نجاح عملية زرع نخاع العظم الخيفي مع متبرع غير ذي صلة من 36% إلى 65%.كما قد تتراوح معدلات نجاح عمليات زرع نخاع العظم الذاتي بين 50% و80%، وهي معدلات نجاح عالية.

أبحاث محلية وعربية

وأشار إلى نشر باحثين سوريين لعدة أبحاث في مجلات محلية وعربية حول الخلايا الجذعية، ركزت بشكل رئيسي على تقنيات جمع الخلايا من الحبل السري وتجارب مخبرية على الفئران وأضاف أن هناك قلة في الخبراء السوريين المدربين تدريباً عالياً في هذا المجال المتخصص.

ولم ينفِ بقاعي وجود تحديات جسيمة في تطوير أبحاث الخلايا الجذعية أبرزها ما سببته الحرب من تدهور النظام الصحي وصعوبات في التقنية المتطورة اللازمة لأبحاث الخلايا الجذعية، مع العلم أن مشفى الأطفال الجامعي في دمشق يعد أول مركز وطني لزراعة الخلايا الجذعية الدموية مجاناً لمرضى السرطان من الأطفال، إلى جانب مركز "المشفى العسكري" بدمشق الذي كان مخصصاً لزراعة الخلايا الجذعية للبالغين، إضافة إلى المجموعة السورية لزرع النقي والخلايا.

والبحثي، وهجرة العقول، استيراد المعدات والتقنيات إضافة إلى العقبات المالية ونقص التمويل الموجه للبحث العلمي، وارتفاع تكاليف المعدات والمستلزمات المخبرية. ومحدودية المختبرات المتخصصة والتجهيزات

إطار تنظيمي وتشريعي

من جهته بيّن المحامي مروان سرور أنه تم في سوريا وضع إطار تنظيمي لأبحاث الخلايا الجذعية، حيث أصدرت وزارة الصحة قبل عدة سنوات عدة قرارات تنظيمية تحدد شروط وضوابط استخدام الخلايا الجذعية، مع التركيز على حصر استخدام الخلايا الجذعية البالغة فقط (لأسباب أخلاقية ودينية)، ومنع استنساخ الأجنة البشرية إضافة إلى تنظيم تخزين الخلايا الجذعية من الحبل السري.

معرباً عن أمله في أن تكون هناك مشاركات سورية في المؤتمرات الدولية والتعاون مع مراكز البحث العالمية، وأن يكون هناك تعاون الإقليمي مع دول عربية وإسلامية تتقاسم الإطار الأخلاقي نفسه، للنهوض في أبحاث الخلايا الجذعية التي تركز على الخلايا الجذعية البالغة والمحفزة، والتي لا تثير تحفظات أخلاقية، وتطوير التشريعات القانونية لتنظيم وحماية البحث العلمي في هذا المجال، وتأسيس شبكات بحثية وطنية تجمع بين الجامعات والمستشفيات والمراكز البحثية، مع الاستفادة من الخبرات السورية في الخارج عبر برامج التعاون مع العلماء السوريين في الدول المتقدمة.

إعادة إعمار النظام الصحي

وفي الختام يمكن القول إن سوريا شهدت بدايات متواضعة في مجال أبحاث الخلايا الجذعية، وحققت بعض الإنجازات على مستوى التطبيقات العلاجية البسيطة وإنشاء بنك للحبل السري، لكن الحرب التي مرت بها البلاد أثرت سلباً على تطور هذا المجال الواعد. ويتطلب النهوض بأبحاث الخلايا الجذعية في سوريا استقراراً سياسياً وأمنياً، وتخصيص موارد مالية كافية، وتطوير البنية التحتية البحثية وتبقى الخلايا الجذعية مجالاً واعداً يمكن أن يسهم في علاج العديد من الأمراض المستعصية، ويستحق الاستثمار والاهتمام كجزء من إعادة إعمار النظام الصحي والبحثي في سوريا بعد سنوات الحرب.

قضية كرامة وعدالة اجتماعية..

استفحال استغلال حاجات العمال وتركهم خارج منظومة التأمينات الاجتماعية

الحرية – جهاد اصطيف

تتشكل شبكة واسعة من العمالة غير النظامية، في الأزقة الصناعية، وبين الورشات الضيقة التي تعمل بلا توقف، تضم آلاف العمال الذين يعملون يومياً دون تسجيل في التأمينات الاجتماعية.

معضلة تبدو في ظاهرها اقتصادية، لكنها في عمقها بنية متشابكة من الضغوط والتواطؤ الصامت وغياب الرقابة.

ففي مدينة أنهكتها الحرب والضائقة المعيشية، يعود العامل الحلبي كل مساء بثياب مبللة بالعرق، وجيب فارغ من النقود، في عيونهم تعب مزمن، وفي أصواتهم خيبة لا تخفى: " نحن نعمل كي نبقى أحياء، لا كي نعيش"، يقول محمود.ط (20 عاماً) عامل في ورشة خياطة في حي التلل لـ"الحرية": هكذا تختصر الجملة حكاية آلاف العمال في حلب، ممن تحولوا إلى ضحايا واقع اقتصادي قاس لا يرحم، وظروف عمل صعبة.

أجور لا تكفي الخبز .. ودوام بلا نهاية

بينما تتحدث وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عن تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص، يعيش عمال مدينة حلب واقعاً مختلفاً، يقول الشاب علي.أ (22 عاماً عامل أمبلاج): "أبدأ عملي في الثامنة صباحاً، وأنتهي أحياناً عند السابعة ليلاً، أتقاضى 600 ألف ليرة أسبوعياً، أي أقل من ثمن طعام أسرتنا ليومين، ومع ذلك لا أجرؤ على الاعتراض خوفاً من الطرد".

ويضيف شادي .ع (45 عاماً- عامل حدادة): أصحاب الورش يكررون عبارة "الوضع صعب "، لكن من الصعب أيضاً أن أعود إلى أطفالي كل يوم بلا طعام، لم نعد نحلم بالراحة، فقط نريد أجراً يعادل تعبنا.

كما سجلنا شهادة حالة للعامل " زكريا.ع " الذي تعرض لإصابة عمل، يقول: "اضطررت لتحمل تكاليف العلاج كاملة، وكدت أن أفقد عملي نهائياً، إلا أن صاحب الورشة قرر في اللحظة الأخيرة عودتي إلى الورشة بعمل وأجر جزئي، بعد تدخل رفاقي وإلحاحهم الشديد على صاحب الورشة نظراً لوضعي الصعب مادياً ومعنوياً".

هذه الشهادات تكشف عمق المأساة التي يعيشها العمال غير المنظمين، الذين لا عقود عمل لهم ولا تأمين، ولا تعويضات في حال الإصابة أو المرض، المشهد يتكرر في ورشات النسيج والنجارة والحدادة والمواد الغذائية وغيرها.

واللافت أن معظم هذه الورشات تعمل بشكل نظامي من حيث التراخيص، لكنها تبقي عمالها في دائرة " اللامرئي " يقول أحد العمال : "نعمل منذ الصباح حتى المساء، لكننا على الورق غير موجودين".

صوت صاحب العمل

في المقابل، يبرر مصطفى أحمد صاحب ورشة خياطة موقفه قائلاً: "الكهرباء مقطوعة معظم الوقت، والمازوت غال جداً والضرائب تزداد، أنا لا أستغل أحداً، لكن إن لم أخفض المصاريف سأتوقف عن العمل نهائياً، وعندها سيخسر الجميع".

فيما يؤكد أصحاب الورشات أن تسجيل العمال يرفع التكاليف الشهرية بشكل لا يسمح أساساً ببقاء الورشة مفتوحاً يضيف صاحب ورشة الخياطة أن الربح قليل وإذا التزمت بالتأمينات تغلق الورشة ببساطة.

لكن المفارقة، كما يعلق العامل "علي" أن بعض أرباب العمل " يتذرعون بالأزمة لتبرير كل شيء"، حتى وإن كانت أرباحهم ثابتة أو مقبولة، فأغلب العمال يعملون بنظام الأجر اليومي، وهو ما يسهل على أصحاب العمل تفادي الالتزام القانوني، وفي هذا النموذج يمكن استبدال العامل خلال يوم واحد، ما يجعل أي مطالبة بالحقوق مخاطرة غير محسوبة.

الخلل في هيكل الأجور

يكشف الخبير الاقتصادي فادي حمود في حديث لـ" الحرية " أن ما نراه اليوم في سوق العمل السوري هو نتيجة مباشرة لغياب العدالة في توزيع الدخل، فالأجور لم تلحق بمعدل التضخم الذي تجاوز أضعاف ما كان عليه قبل سنوات، العامل بات يعيش تحت خط الفقر، ما ينعكس سلباً على الإنتاجية والاستقرار الاجتماعي.

ويضيف أن الحكومة المعنية مطالبة بإعادة النظر في الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص وربطه بمؤشر الأسعار الفعلي، إضافة إلى تفعيل نظام رقابي مستقل لمتابعة تطبيق قوانين العمل، بالخصوص أن العمل غير المسجل أصبح على مدى سنوات "عرفاً " في كثير من الصناعات الحلبية، وبالتحديد في الورشات الصغيرة، فما كان في الأصل مخالفة أصبح " ثقافة" تعيد إنتاج نفسها جيلاً بعد جيل.

فيما يشير الخبير الاجتماعي حيدر السلامة إلى أن الأزمة لم تعد اقتصادية فقط، بل تحولت إلى نفسية وإنسانية، والعامل الذي يشعر بأنه مجرد رقم في آلة دون تقدير أو احترام، يفقد الدافع للإنجاز، وهذا أخطر من الفقر المادي، والعديد من العمال اليوم يفقدون الثقة بكل شيء، ما يولد شعوراً بالقهر والإحباط، ويدفع بعضهم للبحث عن طرق بديلة للهجرة أو العمل في السوق السوداء.

فراغ يحكمه الخوف

يتحدث محمد عوض عامل قديم في معمل غذائي، قائلاً : قديماً كانت النقابة تزورنا، وتسأل عن ظروفنا، اليوم لا أحد يسأل، صار العامل يواجه لوحده صاحب العمل والدنيا كلها، في حين يؤكد عدد من العمال أن غياب دور النقابات والاتحادات الفاعل جعلهم بلا صوت أو مظلة قانونية تحميهم، بينما تكتفي الجهات المعنية بالتصريحات أو الزيارات الشكلية. وأفاد عدد من العمال أن زيارات التفتيش قليلة وغير فعالة، وغالباً ما كانت تبلغ الورشات بموعد الزيارة مسبقاً عبر شبكات غير رسمية.

ويعلق تركي الخليل خبير في شؤون العمال، قائلاً : "العمال بحاجة إلى إطار تنظيمي مستقل، غير خاضع للبيروقراطية، يستطيع الدفاع عنهم بجرأة، فالوضع الحالي يجعل من العامل الحلقة الأضعف دائماً في السلسلة الإنتاجية، والعمال الذين لا يمتلكون تأميناً أو عقداً يتعرضون للطرد دون إنذار، ودون الحصول على أي تعويض أو راتب تقاعدي أو رصيد سنوات خدمة.

بين القانون والإرادة

أحد النقابيين بحلب الذين تم التواصل معهم " فضل عدم ذكر اسمه " أوضح أن عدد العمال غير المسجلين قد يكون الأكبر في القطاع الخاص، بالخصوص في ورشات الصناعات الصغيرة، ويشير إلى أن النقابات لديها أدوات قانونية لكنها لا تملك القدرة التنفيذية الكافية، لأن المشكلة مرتبطة بالاقتصاد وليس بالقوانين فقط.

تظهر دراسة محلية أن نحو 70% من عمال القطاع الخاص في حلب يعملون دون عقود نظامية، وأن نصفهم تقريباً يتقاضون أجوراً أقل من الحد الأدنى الرسمي.

ما هو رأي الجهات المسؤولة ؟

أمام هذا الواقع، ورداً على سؤال " الحرية " لكل من مؤسستي التأمينات الاجتماعية والشؤون الاجتماعية والعمل بحلب، وبعد جلسة مشتركة بين عمري عمري رئيس دائرة العمل الصناعي في مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وفتحي محمود محمد رئيس دائرة تفتيش التأمينات الاجتماعية، أكدا أن سبب تهرب أصحاب العمل من تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية له أسباب عدة، أهمها: ضعف الوعي لدى أصحاب العمل بقانون العمل والتأمينات والمزايا والحقوق في حال تسجيل العمال.

تجنب دفع الاشتراكات المالية، ما يقلل الأعباء المالية على أصحاب العمل.

التهرب من الالتزام بالقوانين تجنباً للإجراءات القانونية.

عدم استقرار العمال لدى صاحب العمل بحثاً عن أجور أفضل. الأمر الذي يدفع أصحاب العمل لعدم تسجيلهم خوفاً من الإجراءات القانونية.

وكذلك عدم قبول العمال لإبرام عقود عمل معهم خوفاً من الالتزام بالعقد وتعرضهم للمسؤولية.

وختم رد المديريتين بالقول إنه تم تنظيم نحو " 236 " استمارة تفتيشية خلال الفترة الممتدة من 2025/9/15 إلى 2025/12/15 وحدها، كما تم تسجيل نحو " 2402 " عامل جديد ضمن المنشآت المزارة.

من صوت العامل إلى ضمير الوطن

في النهاية، ليست قضية عمال حلب مسألة أجور وأرقام فحسب، بل قضية كرامة وعدالة اجتماعية، فالمدينة التي أعادت بناء نفسها مراراً، تحتاج اليوم إلى أن تعيد الاعتبار لمن يبنيها كل يوم بيديه المتعبتين.

وفي الوقت الذي تزداد فيه صعوبة الحياة، تبقى مطالب العمال بسيطة: أجر عادل، معاملة محترمة، وحق في العيش الكريم. فهل يسمع صوتهم أخيراً قبل أن يختنق تماماً بين ضجيج المكنات وصمت المعامل؟.

لصناعة الوعي وضبط الخطاب العام..

الإعـلام الوطني مطالب بـأن يكون مساحة جامعة تعكس تنوع المجتمع

الحرية – نهلة أبو تك

تواجه سوريا تحدياً لا يقل خطورة عن إعادة الإعمار المادي إعادة بناء الوعي العام وترميم الثقة المجتمعية التي اهتزت بفعل سنوات النزاع والانقسام.

ومـع تـزايـد الحاجة إلـى خطاب وطني مسؤول يحمي السلم الأهلي ويعزز الانتماء، يظهر الإعلام كأداة أساسية في توجيه الرأي العام نحو التماسك والوحدة الوطنية.

لم تعد وظيفة الإعـلام اليوم مقتصرة على نقل الأحـداث، بل تجاوزته إلى صناعة الـوعـي، وضبط الخطاب الـعـام، ومواجهة الإشاعات وخطابات التحريض، في مجتمع ما زال يتعافى من آثـار الحرب الاجتماعية والنفسية.

يؤكـد الصحفي سنان سوادي أن الإعلام مطالب بإعادة تقييم أدواتـه وخطابه بما يتناسب مع حساسية المرحلة: "الإعلام لم يعد مجرد ناقل للأحداث، بل شريك في إعادة بناء الوعي. كل مادة إعلامية يمكن أن تهدئ المجتمع وتعزز الثقة، أو تزيد التوتر إذا لم تُقدَّم بمسؤولية".

ويشير لـ"الحرية" إلى أن الإعـلام الجامع يشكل عنصر استقرار أساسي، ويساهم في مواجهة الإشاعات وخطابات التضليل، مردفاً: عندما يلتزم الإعلام بالمهنية والموضوعية، يصبح عـامـل طـمـأنـة للمجتمع، ويعيد للمواطن شعوره بأنه جزء من الحل ومسار التعافي.

تأثيره على السلم الأهلي

يـرى الإعـلامـي شاكر مـقـداد أن الخطاب الإعلامي يجب أن يـوازن بين كشف التحديات والحفاظ على السلم المجتمعي قائلاً: الإعلام لا يعمل بمعزل عن الواقع الاجتماعي. المجتمع السوري بحاجة إلى خطاب هـادئ ومسؤول، يطرح القضايا بجرأة دون إثارة أو استقطاب.

ويـضـيـف: الضغط الإعـلامـي الإيجابي يشكل أداة إصلاح حقيقية. الإعلام المهني يواكب قضايا الناس، ويطرح الأسئلة الضرورية، دون أن يتحول إلى عامل توتير أو انقسام.

ترميم الثقة المجتمعية

يؤكد الإعلامي بسام العقلة أن آثار الحرب الاجتماعية ليست قدراً دائماً، مبيناً أن تجاوز هذه المرحلة يبدأ بخطاب يعترف بالتحديات ويعيد ترسيخ قيم العيش المشترك. إشراك المجتمع، لا سيما الشباب، عنصر أساسي في أي مسار تعاف، فهو يعيد الثقة ويخفف التوتر ويبني شعوراً جماعياً بالمسؤولية تجاه المستقبل.

الإعلام كمساحة جامعة

تتفق آراء الخبراء على أن الإعلام الوطني مطالب بأن يكون مساحة جامعة تعكس تـنـوع المجتمع ضمن إطـار مـن المهنية والالتزام بالثوابت الوطنية.

إدارة الاختلاف بعقلانية وتقديم الرأي والرأي الآخر وفق ضوابط مهنية يعزز الحوار ويحد من الانقسام.

الإعلام الجامع لا يعني تغييب التحديات أو تعطيل النقد، بل تقديمه بمسؤولية، توازن بين حق المعرفة ومتطلبات الاستقرار، وتـدعـم جـهـود الـتـعـافـي الاجـتـمـاعـي والاقتصادي.

معركة الوعي أساس التعافي

في مرحلة إعادة البناء، تبرز معركة الوعي كأهم معارك ما بعد الحرب. فإعادة الإعمار لا تقتصر على البنى التحتية، بل تشمل الإنسان وثقته بالمستقبل.

الإعـلام الـيـوم لـيـس شـاهـداً مـحـايـداً فحسب، بل شريك في حماية السلم الأهلي وصناعة الوعي الوطني، من خـلال خطاب يعزز الـوحـدة، ويحمي المجتمع، ويواكب قضاياه بموضوعية ومهنية.

الكلمة المسؤولة قـادرة على ترميم الثقة، وجمع السوريين حول قيم المواطنة والشراكة، لتبقى سوريا وطناً يتسع للجميع، وتظل الـوحـدة الوطنية أسـاس الاستقرار وبوابة المستقبل.

خدمـة التوصيـل.. من عمل هامشي إلى قطاع واسـع يشـغل آلاف الشـباب

الحرية– دينا عبد

تبدأ معاناة عمال "الديليفري" مع انطلاقهم في مهامهم اليومية، حيث يواجهون ضغوطاً كبيرة للالتزام بمواعيد تسليم الطلبات في أسرع وقت ممكن، فقد أصبحت خدمات التوصيل جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية.

ولكن بالرغم من الدور الحيوي الذي يقوم به هؤلاء الشباب في تقديم خدمة للزبائن، إلا أنهم يواجهون صعوبات تؤثر على صحتهم ومستوى معيشتهم.

يقضي الشاب خالد (23 عاماً)، وهو طالب جامعي ويعمل في خدمة إيصال الطلبات "الديليفري"، ما يقارب (9) ساعات يومياً بين المطاعم والـشـوارع والحضارات لإيصال عدد محدد له من طلبات التوصيل.

خالد يعتبر عمله مهدداً كما يشرح لـ"الحرية"، وذلك لعدم وجود ضمان يحميه أو يغطي نفقات علاجه في حال تعرّض لحادث مروري أثناء عمله المحفوف بمخاطر الشارع كونه يعمل على دراجـة نارية. وبين قائلاً: بدأت العمل في هذه الخدمة قبل سنتين، وذلـك لأنني لم أتمكن من إيجاد فرصة عمل لتأمين مصروف دراستي، إلا أن خدمة الديليفري وبالرغم من متاعبها وفّرت لي دخلاً يومياً استطعت من خلاله إعالة نفسي وأسرتي.

قطاع واسع

وبرأي أبو سعيد صاحب أحد مطاعم الوجبات السريعة، فإن مهنة الديليفري أو توصيل الطلبات، قد تحولت إلى قطاع واسع يشغّل آلاف الشباب الذين انقطعت بهم سبل العيش ولم يجدوا إلا هذه الفرصة التي توفر ربحاً يومياً.

صعوبات

وأشـار أبو سعيد إلى وجود مطاعم تواجه صعوبة في تنظيم العمل، فالشباب سرعان ما يتركون الوظيفة بسرعة لغياب الاستقرار، وتالياً قد لا يعجبهم الدخل، فبعض المطاعم تقاضي مقدم الخدمة مايقارب 500 ألف ليرة، وهذا ما يعتبره بعض الشباب زهيداً مقابل ما يتعرضون له من حوادث سير ربما تؤثر على التزاماتهم.

خبيرة الاقتصاد المنزلي ربى الخير أوضحت أن البطالة المتزايدة بين الشباب، تجاوزت 30% وفـق المشاهدات اليومية، حيث دفعت البطالة الكثير من الشباب في سن مبكرة إلى العمل في خدمة التوصيل "الديليفري" معتبرين أنها وسيلة سريعة للحصول على دخل يومي.. سواء في المطاعم، المقاهي، ومحلات الملابس، والصيدليات حتى، في الاعتماد على خدمات التوصيل لتلبية طلبات الزبائن.

ترك العمل

حسام (طالب جامعي) بعد أن بـدأ نشاطه في هذه المهنة تركها بسبب ساعات العمل الطويلة والتي تجاوزت (11 ساعة)، قائلاً: كان العمل في التوصيل مريحاً في البداية، إذا ما قورن مع مهن أخرى، ولا يتطلب جهداً بدنياً عالياً، لكن مع مرور الوقت، تغيرت طبيعة العمل في المجال، إذ بدأت الظروف تسوء مع الارتفاع الكبير في الأسعار، ما جعل أجرته اليومية غير كافية لتلبية احتياجات أسرته وخلافاً لمصاريف أسرته المكوّنة من أربعة أفراد، يستنزف المنزل الذي يقطنونه بالإيجار ثلث العائدات فقد كان يتقاضى من المطعم الذي يعمل به 25الف يومياً وهذا بالكاد يكفي أجرة مواصلاته من وإلى الجامعة.

نظرة سلبية

عمل "الديليفري" يواجه نظرة سلبية من المجتمع بحسب الاختصاصية النفسية(نورة حنة)، حيث ترفض بعض العائلات عمل أبنائها في هذه المهنة.

وبالإضافة إلى التحديات الاجتماعية، تشير إلى أن الحصول على وظيفة في هذا المجال ليس سهلاً، بالرغم من عدم وجود قوانين تنصف العاملين في هذا المجال، فهم مجبرون على العمل دون تأمين ضد المخاطر التي يتعرضون لها، كونهم في أغلب الأوقات يجوبون الشوارع المزدحمة بالسيارات على الدراجات النارية أو الكهربائية.

توليفة حكائية..

سلامة مراد يحول اللوحة إلى قصة مصورة

الحرية – لبنى شاكر

اثنان وعشرون عاماً تفصل بين معرضي سلامة مراد الفرديين، لكن هذا الزمن الطويل، لم يكن ابتعاداً أبداً عن عوالم اللوحة، بل ربما كان وقتاً احتاجه لاشتغالٍ مُتعدد الاتجاهات، يبدأ من تعاطيه مع الأفكار والأحداث من حوله، ويتشعّب نحو البحث في أبعادها، وقراءة ما يُمكن أن تؤول إليه المفاهيم والرؤى، مهما بدت بسيطة واعتيادية.

بدأ مراد هاوياً، مُتأثراً بمن أتيح له الاطلاع على أعمالهم في محيطه القريب، من خريجي كلية الفنون الجميلة، ومن ثم علّم نفسه بنفسه، مُحاولاً أن يُطوّر أدواته وأسلوبه دونما توقف، وكانت مشاركته الجماعية الأولى عام ١٩٩٨، بعدة لوحات كاريكاتير، توالت بعدها المشاركات في المعارض والورشات، لكن مع انتقاله إلى مشاريع تشكيلية مختلفة، يصح القول إن معظمها ينتمي إلى التعبيرية، يتحدث سلامة "حب اللون والفكرة البسيطة القابلة للتحوّل وإعادة التشكّل بطريقة فلسفية تصويرية، دفعني نحو ميول فنيّة أخرى بعيداً عن الكاريكاتير، القائم أصلاً على النقد سياسياً واجتماعياً وما شابه. لاحقاً، استطعت إيجاد حالة حوار بين اللوحة والمُتفرج، مُتكئاً على الموضوع القابل للنقاش في مُختلف المحاور والزوايا، حتى عندما يكون الطرح وجدانياً وعاطفياً، فهو قابل للمحاوَرَة والجدل، وهو ما كان حاضراً في معرضي الفردي الأول، أي منذ امتلكت فكرةً واضحة المعالم، تستحق عرضها للجمهور، وكذلك كان الأمر في التجربة الثانية "ويستمر العشق"، وهي لازمةٌ أكتبها مع كل عملٍ أرسمه، عشقي للون والفرشاة والقماش".

الكلّ الأكبر والتفاصيل

يهتم الفنان في لوحاته بالأجزاء المُنتمية إلى كُلٍّ أكبر، إلى جانب تفاصيل مُنتقاة من البيئة حوله، لكن ما يُمكن عدّه سمةً عامة، الوضوح والبيّان اللذان يجعلان العمل حاضراً بثبات، بمعنى النأي عن الصخب وفوضى اللون والخط واستجداء الاهتمام، يقول مراد هنا "أؤمن أن اللوحة ستُقرأ بشكلٍ يختلف مع اختلاف المُتلقي، لكنني عموماً أبحث خلال التنفيذ عن عدة عناصر محدودة، وأتجه في اللوحة نحو عنصر رئيسي من بينها، بالطبع الفكرة عندي مدروسة وخاضعة لكثيرٍ من التقصّي، بما يرتبط بها من لون وتقديم، لأنني في النهاية حريصٌ على توليفة حكائية ناضجة، يسمعها المُشاهد ويراها ويُنصت إليها ويتحدث معها".

تعدد المواضيع عند مراد، يعود أصلاً إلى تعدد الاهتمامات، والاعتقاد بأن كل ما في الكون، يستحق التوقف عنده، لذلك يقف عند المواقف الاعتيادية والأشياء الصغيرة والإشارات البعيدة، ويُعيد تصويرها وإنتاجها، ليظهر ما فيها من عمق ودلالة، مهما بدت بسيطة في شكلها، وعلى حد تعبيره "اللوحة قصةٌ مُصورةٌ تحوي حديثاً مطولاً"، بينما لا ينفصل توثيق الأشياء والوقائع التي يلتقطها، عن رؤيته الخاصة وتحليله لها، بحيث إن إعادة الإنتاج تُكسبها حضوراً ومكانةً مختلفين تماماً عما كانت عليه في شكلها السابق، ولذلك لا يُمكن النظر إلى التفاحة أو الحبل أو القنديل أو الحصان في أعماله، كما اعتدنا دائماً، وهو ما ستتكفل به اللوحة وحدها.

دراسة اللون

اختيار اللون يأتي بما يتناسب مع الفكرة بطبيعة الحال، لكنه لا يُعفي أبداً من ضرورة خضوعه للدراسة الجدية، فمهما يُقال عن رمزية الألوان ومعانيها، لا بدّ من فهمٍ حقيقيٍّ لماهيتها، وفي جزء من مُنتجه، فضّل مراد ألوان الإكريليك، مع تدرجاتٍ عديدة في اللون الواحد، ولا سيما الأخضر في مجموعة لوحات من الحجم الصغير، على ورق الفوتوغراف الخاص بالكاميرات، يشرح عنها: "حاولتُ تقديم شيء جديد، في التقنية القائمة على صب اللون بحركات مدروسة، والتعامل معه بالفرشاة أو السكين، وفي الفكرة أيضاً التي تخيّلت ضمنها مشهداً بانورامياً طولياً، قمت بتجزئته إلى عشر زوايا أو مناظر، بحيث لو فكّت إطاراتها سيكون المنظر الطبيعي مكتملاً، لكن في الوقت ذاته كل جزءٍ مكتملٌ بنفسه وعناصره، ومع أن النظرة المبدئية للأعمال تشي بالطبيعة التي نعرفها، لكنها مع التمعّن أبعد وأعمق وأكثر ثراءً".

في اللون الأخضر أيضاً، رسم مراد نماذج من الأبنية السكنية المتراصة، على شكل طبقات، كما في دول جنوب آسيا والهند، بعد أن استرعت انتباهه بما فيها من فقر وبؤس وعشوائية، لم تكن سبباً في جعل أبنائها نماذج عنيفة أو قاسية من البشر، بل أضفت عليهم كثيراً من الطيبة والعفوية والتفاؤل، لذلك صبغها بالأخضر، كأنه يُشاركهم التمني بأن الغد سيكون أفضل، وستختفي الرماديات إلى غير رجعة.

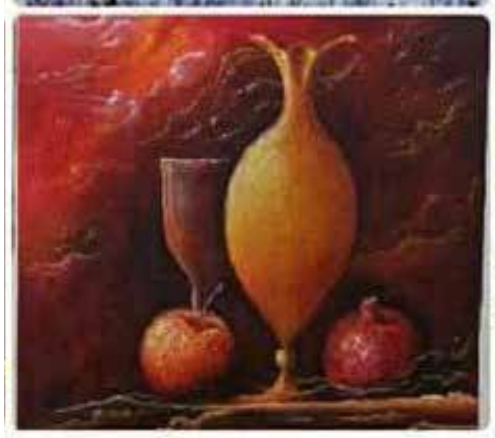

ريم قبطان:

الخط العربي لغة حضارية تعبّر عن هويتنا وثقافتنا

الحرية – رنا بغدان

في ركن هادئ داخل المركز الثقافي العربي بأبي رمانة، حيث تمتزج رائحة الورق بالحبر، وتضيء الأضواء على الأعمال الفنية المتناثرة في المعرض، يحمل مهرجان "محبة قلم" في نسخته السادسة بين طياته الكثير من الأسرار هذا العام، مؤكداً أهمية فن الخط العربي في الحفاظ على الهوية الثقافية.

تقول ريم قبطان رئيسة جمعية بيت الخط العربي والفنون ريم قبطان في تصريح خاص للحرية: "الخط العربي ليس مجرد خطوط على الورق، بل هو نبض الثقافة وحكاية الهوية العربية، وكأنها تلخص روح هذا الفن في كلمات قليلة.

وتعتبر قبطان أن الخط العربي ليس مجرد مهارة فنية، بل هو لغة بصرية تحمل بين طياتها تاريخاً طويلاً، وتستمر في نقل جماليات اللغة العربية إلى الأجيال الجديدة.

"كل حرف، كل كلمة، تحمل دلالة، وتقول شيئاً عن حضارتنا وثقافتنا. حينما ننظر إلى لوحة خط عربي، فإننا لا نرى مجرد شكل، بل نرى تاريخاً ممتداً يتحدث عن هوية الإنسان العربي، وعن جماليات الفكر والحرف في عالمنا".

وفيما يتعلق بمهرجان "محبة قلم" هذا العام، والذي يقام بالتعاون مع مديرية ثقافة دمشق، تشير قبطان إلى أن المهرجان ليس مجرد معرض فني، بل هو رحلة ثقافية متعددة الوجوه،

وتؤكد أن المهرجان أصبح بمثابة منصة حيوية للفنانين والخطاطين من مختلف الأعمار، وصار مكاناً للتفاعل بين الأساتذة والفنانين الشبان.

تفاصيل أكثر على الموقع

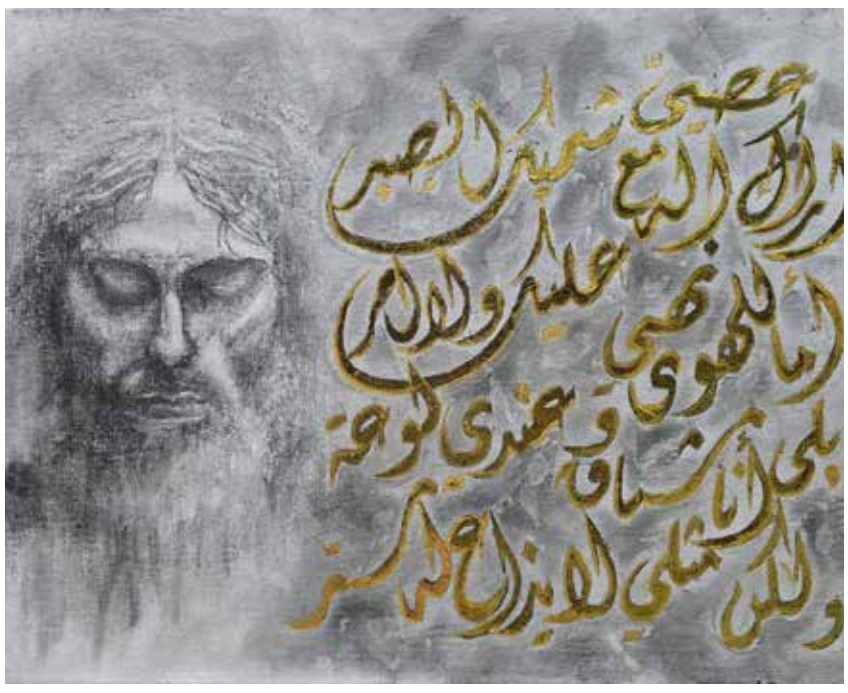

بناء المناعة الاقتصادية.. كيف تُقوِّي الليرة ذاتها؟

يسرى المصري

تشهد الساحة الاقتصادية حراكاً منظَّماً ومحسوباً يهدف إلى تعزيز مكانة الليرة السورية كرمز للسيادة الوطنية، في ظل متابعة حثيثة من القيادة والمؤسسات المالية السورية. ويُضعف هذا الحراكُ الحديثُ عن التداول في السوق الموازية، الذي لا يعكس الصورة الكاملة للمشهد الاقتصادي، حيث تُشكِّل الإجراءات الحكومية والمصرفية الرسمية عموده الفقري وقاعدته الثابتة.

ويؤكِّد ذلك استمرارُ مصرف سوريا المركزي في تثبيت سعر الصرف الرسمي لليرة عند ١١٠ ليرات جديدة للشراء و١١١ ليرة للبيع (بعد إزالة الصفرين)، ما يعزِّز عزم الدولة الراسخ على توفير منصة مستقرة وآمنة لجميع المعاملات الرسمية وعمليات الاستيراد والتصدير. وهذا التثبيت ليس رقماً عشوائياً، بل هو نتيجة دراسات مستفيضة وسياسة نقدية محكمة تهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني والقوة الشرائية للمواطن.

وفي الوقت الذي يؤكِّد فيه المصرف المركزي أن إطلاق الليرة الجديدة مشروع وطني للثقة والتجديد، وأن عملية استبدال الليرة القديمة بالجديدة تجري بسلاسة وبانتظام في جميع المصارف ضمن المهلة الزمنية المحددة (٩٠ يوماً)، فإن هذه العملية هي أكثر من مجرد تغيير شكلي للعملة. فالسوق النقدية السورية تشهد إعادةَ تأهيل نقدي تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام النقدي وسرعة التعامل وسهولته، كما تؤكِّد سيادة الدولة وقدرتها على إدارة ملف نقدي معقَّد وحسَّاس. وتشكِّل هذه العملية خطوة نحو الشمول المالي، حيث تشجِّع على تحويل التعاملات إلى القنوات المصرفية النظامية، مما يعزِّز الشفافية ويوسِّع القاعدة الضريبية.

وعلى الضفة الأخرى، وفيما يتعلَّق بالتعامل مع ظاهرة السوق الموازية من خلال رؤية واقعية ونهج تدريجي، تدرك الدولة أن هذه الظاهرة هي نتاج تراكمات سنوات، وأن معالجتها تتطلب وقتاً واستراتيجية شاملة. والإجراءات الحالية التي تتضمَّن التثبيت الرسمي وإطلاق العملة الجديدة، تمثِّل اللبنة الأساسية في هذه الاستراتيجية طويلة الأمد. ومع تعزيز الثقة بالنظام المصرفي الرسمي، وزيادة المعروض من النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية، وتحسُّن الظروف الاقتصادية الإقليمية والدولية، من المتوقع أن تضيق هوة التفاوت تدريجياً لصالح السعر الرسمي.

وبالنظر إلى المؤشرات الإيجابية التي تدعم المسار، نجد التنفيذَ المنضبط المصاحبَ لإتمام عملية الاستبدال وفق الجدول المُعلَن وبإشراف مباشر من حاكم المصرف المركزي، مما يبعث برسالة طمأنينة حول الجدية والتنظيم. ويضاف إلى ذلك الاستقرار النسبي، فعلى الرغم من التقلبات الطفيفة في السوق الموازية، فإن الإطار العام للتعاملات لا يزال ضمن نطاق يمكن السيطرة عليه، خاصة مع وجود سعر مرجعي ثابت ورسمي. كما يُؤخَذ في الاعتبار حماية المدخرات، وهو ما يمكن استنباطه من استقرار سعر الذهب نسبياً (بارتفاع طفيف) مقارنةً بتقلبات العملات الأخرى في المنطقة، مما يشير إلى وجود حاضنة وطنية تحمي قيمة المدخرات.

| تفاصيل أكثر على الموقع

من ثلوج بلودان.. خير أبيض مليء بالتفاؤل

«القوزلة» رأس السنة الشرقية حين تشتعل الذاكرة وتولد السنة من نار

الحرية – باسمة اسماعيل

في ليلة الثالث عشر من كانون الثاني، يستعيد الساحل السوري واحدة من أقدم محطاته التراثية والاجتماعية، حيث تتقد النيران، وتتعانق الذكريات، ويستقبل عام جديد وفق الحساب الشرقي، إنها القوزلة، مناسبة تتجاوز كونها طقساً احتفالياً، لتغدو مرآة لعلاقة الإنسان بالمكان والزمن، وذاكرة جماعية ما زالت حية في تفاصيل الحياة اليومية.

في حديثه لصحيفة "الحرية" يشرح الدكتور رياض قره فلاح، أستاذ علم المناخ – قسم الجغرافيا في جامعة اللاذقية، الأساس العلمي والفلكي لهذه المناسبة، قائلاً: يصادف هذه الليلة منتصف ليلة 13 كانون الثاني حسب التقويم الشرقي معلماً اجتماعياً وفلكياً مهماً يسمى بالقوزلة، وهي رأس السنة الشرقية، والقوزلة تسمية آشورية من كلمة "قوزلو" وتعني قزل النار أو إشعال النار، حيث كانت توقد النار طلباً للدفء وللطبخ، وتوقد على رؤوس الجبال وأمام المنازل ابتهاجاً وإعلانا لهذه المناسبة.

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرمان من النوم يزيد خطر الوفاة بنسبة 14 ٪

| تفاصيل أكثر على الموقع

«العطرة» كنز نباتي متعدد الاستخدامات

| تفاصيل أكثر على الموقع

الحرية alhurriyah.sy
صحيفة إلكترونية تخصصية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع | دمشق – كورنيش الميدان
المدير العام خالد الخلف | مدير التحرير يسرى المصري | أمينا التحرير أمين الدريوسي – باسم المحمد